جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل ـ كلية الآداب
قسم علم الاجتماع
دراسات عليا ـ ماجستير

المقومات الاجتماعية لمشروع بناء الدولة في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة: دراسة اجتماعية ميدانية مقارنة بين قيادات التيارين في محافظات الفرات الأوسط.

رسالة تقدمت بها الطالبة

سميرة قاسم جواد

إلى مجلس كلية الآداب / قسم علم الاجتماع في جامعة بابل
وهي جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علم الاجتماع

بإشراف

الاستاذ المساعد الدكتور
أحمد جاسم مطرود

الاستاذ المساعد الدكتور
وسام صالح عبد الحسين

1444هـ

2023م

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا وَارْزُقْ أَهْلَهُ مِنَ الثَّمَرَاتِ مَنْ آمَنَ مِنْهُمْ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ قَالَ وَمَنْ كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُ قَلِيلاً ثُمَّ أَضْطَرُّهُ إِلَى عَذَابِ النَّارِ وَبِئْسَ الْمَصِيرُ﴾

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيم

سورة البقرة: الآية (126)

إقرار المشرف

نشهد أن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(**المقومات الاجتماعية لمشروع بناء الدولة في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة: دراسة اجتماعية ميدانية مقارنة بين قيادات التيارين في محافظات الفرات الأوسط**) المقدمة من طالبة الماجستير (**سميرة قاسم جواد**) قد جرى تحت إشرافنا في كلية الآداب / جامعة بابل، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير الآداب / علم الاجتماع .

التوقيع
أ.م.د. أحمد جاسم مطرود
التاريخ : / / 2022م

التوقيع
أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين
التاريخ : / / 2022م

توصية رئيس القسم بناء على التوصيات المتوافرة، أرشح الرسالة للمناقشة .

التوقيع :
الاسم : ا.م.د. احمد جاسم مطرود.
رئيس قسم علم الاجتماع.
التاريخ : / / 2022

إقرار المقوم اللغوي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ **(المقومات الاجتماعية لمشروع بناء الدولة في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة: دراسة اجتماعية ميدانية مقارنة بين قيادات التيارين في محافظات الفرات الأوسط)** المقدمة من طالبة الماجستير **(سميرة قاسم جواد)** في قسم علم الاجتماع قد تم تقويمها لغوياً من قبلي وقد أصبحت سليمة من الناحية اللغوية .

التوقيع :

الاسم :

التاريخ : / / 2022

إقرار المقوم العلمي

أشهد أن هذه الرسالة الموسومة بـ **(المقومات الاجتماعية لمشروع بناء الدولة في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة: دراسة اجتماعية ميدانية مقارنة بين قيادات التيارين في محافظات الفرات الأوسط)** المقدمة من طالب الماجستير **(سميرة قاسم جواد)** في قسم علم الاجتماع قد تم تقويمها علمياً من قبلي وقد أصبحت سليمة من الناحية العلمية .

التوقيع :

الاسم :

التاريخ : / / 2021م

إقرار لجنة المناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة أننا أطلعنا على الرسالة الموسومة **(المقومات الاجتماعية لمشروع بناء الدولة في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة: دراسة اجتماعية ميدانية مقارنة بين قيادات التيارين في محافظات الفرات الأوسط)**، وقد ناقشنا الطالب **(سميرة قاسم جواد)**، في محتوياتها وفيما له علاقة بها، ونرى أنها جديرة بالقبول لنيل شهادة الماجستير آداب في علم الاجتماع. وبتقدير ( ) .

التوقيع
أ.م.د. نعيم حسين كزار
التاريخ : / / 2023م
عضواً

التوقيع
أ.م.د. أنس عباس غزوان
التاريخ : / / 2023م
عضواً

أ.م.د. أحمد جاسم مطرود
التاريخ : / / 2023م
عضواً ومشرفاً

أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين
التاريخ : / / 2023م
عضواً ومشرفاً

أ.م.د. حمزة جواد حمزة
التاريخ : / / 2023م
رئيس اللجنة

مصادقة العمادة

أ.د. صالح كاظم عجيل العويدي
العميد وكالة
/ / ٢٠٢3 م

الْإِهْدَاءِ

إلى صاحب الخُلق القويم . . الذي وَصَفه ربّ العزة العَلّيم:

(وإنّكَ لَعلى خُلُقٍ عَظِيمٍ) . .

خاتم الانبياء ابي الزهراء(صلى الله عليه وآله وسلم)

إلى من سارَ بهذا الصِراط المُستَقيم

واتخذه كَنهج قويم . . لِلفوز بجَنات النَعيم . .

.. خاتم الاوصياء وابي الائمة (عليه السلام)

إلى قِبلَة العاشِقين . . ريحانة رَسول ربّ العّالمين

.. سَيدي وَمولاي أبي عَبدِ اللّهِ الحُسين(عليه السلام)

أنتَ العَزيزُ الذي أتقدمُ إليه: ﴿ بِضَاعَةٍ مُزْجَاةٍ ﴾

ولِسانُ حالي يَنطِقُ قَبلَ مَقالي يقول ﴿ يَا أَيُّهَا الْعَزِيزُ مَسَّنَا وَأَهْلَنَا الضُّرُّ وَجِئْنَا ﴾ . . .

﴿ فَأَوْفِ لَنَا الْكَيْلَ وَتَصَدَّقْ عَلَيْنَا إِنَّ اللَّهَ يَجْزِي الْمُتَصَدِّقِينَ ﴾

.. سَيدي وَمولاي بقية الله(عجل الله فرجه)

قطعتم القلب الذين شددتم سوار نجاحي وانتم الذين شددتم سوار نجاحي . .

وانتم الذين دفعتموني الى الامام

امي ابي اخوتي

الباحثة

شكر وعرفان

الحمد والشكر لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمد واله الطيبين الطاهرين.....

من الواجب أولاً ، الإقرار بالشكر لله تعالى على ما انعم به علينا من نعمه المتواترة التي لا تحصى ولعل أهمها نعمة الاستعداد لتلقي المعرفة العلمية وتهيئة سبل الحصول عليها والتوفيق والسداد لإنجاز هذا الجهد المتواضع، فله الشكر يدوم بدوام ملكه .

وإيماناً منا بمقولة(من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق)، وفي مطلع دراستي هذه لا يسعني إلاّ أن اتقدم بالشكر الجزيل الى استاذيّ المشرفين الاستاذ المساعد الدكتور(أحمد جاسم مطرود) والاستاذ المساعد الدكتور(وسام صالح عبد الحسين) اللذين تحملا اعباء الاشراف على هذه الرسالة على الرغم من مسؤولياتهما فقد كانا كريمين في منحهما الكثير من الوقت والصبر والمتابعة الدقيقة لفصول الرسالة كافة ، فضلاً عن توجيهاتهما العلمية السديدة وملاحظاتهما القيمة التي كان له الأثر الأكبر في إخراج هذا الجهد العلمي بصيغته الحالية. لذا فالواجب ان أُشكرهُما من كل قلبي على تحمل عناء الإشراف وما منحاني به من وقت ورعاية وتوجيه قَيّم وسديد ذللا به الكثير من العقبات التي واجهتني أثناء إعداد الرسالة.

كما أقدم شكري الى اساتيذ قسم علم الاجتماع على ما أبدوه من دعم ومساعده بالاطلاع على استمارة الاستبانة، كما وأسجل مقدماً عظيم أمتناني وشكري للجهود القيمة المقدمة من السادة رئيس لجنة المناقشة وأعضائها الذين سيكون لملاحظاتهم القيمة فضلاً كبيراً في الارتقاء بالقيمة العلمية لرسالتي.كما ونثمن ببالغ التقدير المعنيين بعينة البحث المتمثلة بنخب التيارين وتعاونهم معنا في ملء استمارة الاستبانة نسأل الله ان يوفق الجميع لما فيه رفعة بلدنا الحبيب.

ومن دواعي الإعتراف بالجميل أن أسجل شكري وإمتناني لملاك مكتبة المكتبة المركزية ومكتبة كلية الآداب، على ما بذلوه من جهود كبيرة لتزويدنا بكل ما نحتاجه من المصادر العلمية طوال مدة الدراسة.

كما وأُثمنُ الجهد الكبير والدعم اللامحدود الذي بذله والِدَيَّ اطال الله في عمرهما واخوتي على ما تحملوه من عناء على مدى سنوات الدراسة، واسال الله يدفع عنهم كل بلاء

ولا يفوتني ان أزجي امتناني لكل من ساعدني ولم يرد ذكره هنا، واسال الله يوفقني في أرد جميلهم بأحسن مايكون، من الله التوفيق

الباحثة

مستخلص الرسالة

مما لاشك فيه ان قيمة وجود الدولة وتطورها تكمن في فاعلية اهم اركانها وهو المجتمع الذي اضحى بحكم المتغير الذي تقاس به مدى الأهمية والمكانة التي حظيت بها دولة ما دون غيرها، لذا جاء تأكيد من قبل الباحثين والمتخصصين في علمي الاجتماع والسياسة على مقاربة فاعلية الدولة لشعبها وللدول الاخرى عن طويق ما يقدمه مجتمعها عبر نخبه السياسية من خطط برامج حكم رشيد تولي اهمية كبيرة في عملها على توظيف استراتيجيات وطنية كفوءة تدعم مسارات عملية بنائها بقصد النهوض بها. لكن ذلك الامر يتطلب أولاً وقبل كل شئ من تلك النخب استثمار المقومات الاجتماعية ورصفها بشكل خطط مدروسة تخدم الاستراتيجية المتبعة في عملية البناء التي تضمنها بالاساس وجود مؤسسات مجتمعية/ سياسية تستثمر طاقات ومقومات قوة الدولة المادية منها والمعنوية في خدمة تلك الاستراتيجية، ويمكن الاستدلال على ذلك بتجارب الدول التي انتقلت في سلم تراتيبية التصنيف من كونها فاشلة الى دولة فاعلة لها فعل الريادة كدولة انموذج يحتذى بها، ولعل ان ماليزيا وتايوان وسنغافورة وغيرها تمثل دليلا واضحا على ذلك.

في حالة العراق الذي اصبح بلدا ديمقراطياً بعد العام 2003 وما آل اليه وضع نظامه الجديد من وجود نخب سياسية تسترشد بعملية بالتعددية السياسية/ الحزبية طريقا يدفعها باتجاه بناء الدولة العراقية الفاعلة، و يلمس القارئ ذلك الطموح في برامج عمل التيارات السياسية سواء الدائمة منها على مستوى التنظيم ام مؤقته على مستوى مدّة الانتخابات ليجد ان مشروع بناء الدولة يمثل الجزء الاكبر في في فقرات تلك البرامج الناظمة لمسار وحركية كل تيار وحزب، لكن ما ينقص ذلك هو ان تلك البرامج مازالت مثالية ولم يكن لها ان تجد نفسها في الواقع نتيجة لتحكم التحديات الداخلية والخارجية وما ينتج عنها نوازع صراعية تدفع باتجاه عدم تنفيذها وتوظيفها، ولعل ذلك يدخل في مجال دراستنا التي حاولنا ان نحلل بها نظريا وامبريقيا واقع المقومات الاجتماعية ومدى فاعليتها في بناء الدولة العراقية على وفق رؤى وبرامج عمل التيار الصدري وتيار الحكمة الوطني كتيارين يحكما وقع فعل بناء الدولة العراقية عبر الاسترشاد بالايدلوجية الاسلامية وقدرتها على خدمة عملية البناء المنشودة، والذي لاحظناه ان طريق الشروع في عملية البناء من وجهة نظر مقارنة في برامجيهما وعمل نخبهما على توظيف ما اقترحاه قد اصطدم بمعوقات التحديات الخارجية والداخلية فضلا عن ايمانهما المختلف في معالجة الكيفية التي يجب ان توظف تلك المقومات بما يخدم الدولة العراقية، وقد بدا بعد القراءة الموضوعية المحايدة ان التيار وبرامجه كانت اقرب لعملية البناء بحكم ما يمتلكه من زخم زعمات دينية وجماهيرية منها الى تيار الحكمة الوطني الذي اخذ يفقد فعل تأثيره في المجتمع لافتقاد الثقة به من قاعدته اولا والشعب ثانيا. وقد لمسنا ذلك اكثر في الجانب الميداني الذي اوصلتنا له البيانات والمعلومات التي تمت الاجابة عليها من قبل نخب التيارين في محافظات الفرات الاوسط وذلك بعد ان تم اعتماد منهج المسح الاجتماعي كمقاربة علمية اتضحت صورتها اكثر حينما قارنا عن طريق المنهج المقارن الاجابات مع بعضها لعينة البحث

المكونة من اختيار (151) مبحوث موزعة على منطقة الدراسة المبحوثة في محافظات الفرات الاوسط (بابل و القادسية و النجف الاشرف وكربلاء المقدسة) التي مثلت مجالا مكانيا للدراسة وقد توصلت الدراسة الى عدة نتائج:

1. ابدى الجزء الاكبر من المبحوثين موافقتهم على دمج الفصائل والمليشيات المسلحة بالقوات الأمنية العراقية وحصر السلاح بيد الدولة وبنسبة بلغت (2،64%) وهذا بحد ذاته يتفق مع مايراه التيار الصدري بعكس تيار الحكمة.
2. ابدت النسبة الاكبر من المبحوثين مشروع الاغلبية السياسية وبنسبة (64%) وهذا يتوافق مع رؤى غالبية المجتمع العراقي وهذا يتوافق مع رؤية التيار الصدري بينما ان تيار الحكمة الوطني مازال يؤمن بمشروع التوافقية السياسية .
3. يقف باحثوا التيار الصدري بالضد من التدخلات الخارجية وبنسبة 100% فيما اختلفت نخب تيار الحكمة بشأن هذه التدخلات فيما بينهم فضلا عن اختلافهم عن نخب التيار الصدري
4. يرى مبحوثوا التيارين ان الفساد الاداري يأتي بالمرتبة الاولى كمعوق رئيس لبناء الدولة العراقية، لكنهم اختلفوا في التسلسل الترتيبي لباقي المعوقات لاختلاف قناعاتهم السياسية بالنسبة للتيار الذي ينتمون به اليه.

واخيرا توصلت الباحثة الى جملة من التوصيات والمقترحات التي يمكن ان يعول عليها لبناء الدولة العراقية الفاعلة.

فهرست المحتويات

الموضوع	الصفحة
الاية القرآنية.	أ
اقرار المشرف.	
اقرار المقوم اللغوي.	
اقرار المقوم العلمي.	
اقرار لجنة المناقشة.	
الاهداء.	ب
امتنان وعرفان.	ج
الملخص.	د –هـ
فهرست المحتويات.	و-ز
فهرست الجداول.	ح-ط
المقدمة.	3-1
الباب الأول: الاطار النظري	4–
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.	16–5
المبحث الأول : العناصر الأساسية للدراسة.	8-6
أولاً: مشكلة الدراسة.	7-6
ثانياً: أهمية الدراسة.	8-7
ثالثاً: أهداف الدراسة.	8
المبحث الثاني: تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة.	16-9
الفصل الثاني : الاطار المرجعي للدراسة.	17–
المبحث الأول: مشروع بناء الدولة في المنظور الفلسفي والاجتماعي.	26-18
المبحث الثاني: نماذج من الدراسات السابقة.	53-27
أولاً: دراسات عراقية.	41-27
ثانياً: دراسات عربية.	48-42
ثالثاً: دراسات أجنبية	53-49
المبحث الثالث: النظريات الاجتماعية المفسرة لموضوع الدراسة.	69-54
أولاً: نظرية البيروقراطية (ماكس فيبر).	59-55
ثانياً: النظرية البنائية الوظيفية (تالكوت بارسونز)	64-59

الموضوع	الصفحة
ثالثاً: النظرية الاسلامية للسيد الشهيد محمد باقر الصدر(قده).	69-65
الفصل الثالث: دور المقومات الاجتماعية في بناء الدولة العراقية المعاصرة وفق برامج التيار الصدري وتيار الحكمة.	93-70
المبحث الأول: المقومات الاجتماعية وجدلية بناء الدولة والامة في المجتمع العراقي بعد عام 2003	75-71
المبحث الثاني: المقاربة النظرية لمشروع بناء الدولة العراقية في نهج التيار الصدري وتيار الحكمة الوطني: رؤية مقارنة.	85-76
المبحث الثالث: معوقات توظيف المقومات الاجتماعية في بناء الدولة العراقية في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة.	93-56
الباب الثاني الجانب الميداني	151-94
الفصل الرابع: الإطار المنهجي للدراسة	108-95
تمهيد	-96
أولا: منهج الدراسة ونوعها	100-96
ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة	101
ثالثا: حدود ومجالات الدراسة.	101
رابعا: أدوات جمع البيانات والمعلومات.	106-102
خامسا: معالجة البيانات واستخدام الوسائل الإحصائية.	108-106
الفصل الخامس : عرض وتحليل البيانات	151-109
المبحث الاول: عرض ووصف البيانات الاساسية لوحدات عينة الدراسة	143-110
المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها	146-144
المبحث الثالث: نتائج وتوصيات ومقترحات الدراسة	151-146
المصادر	164-152
الملاحق	173-165
العنوان الملخص الانكليزي	

فهرست الجداول

ت	العنوان	الصفحة
.1	يوضح اسماء الخبراء الذين تم عرض المقياس عليهم	104
.2	يبين جنس المبحوثين	110
.3	يبين الفئات العمرية المبحوثين	111
.4	يبين التحصيل الدراسي للمبحوثين	112
.5	يبين الحالة الزوجية للمبحوثين	113
.6	يبين كفاية الدخل للمبحوثين	113
.7	يبين التيار الذي ينتسب اليه المبحوثين	114
.8	يبين صفة عضوية الانتماء للمبحوثين	115
.9	يبين محافظة سكن المبحوثين	116
.10	مدة انتماء المبحوثين للتيارين	116
.11	يبين سبب انتماء المبحوثين للتيارين	117
.12	يبين امكانية تطبيق مشروع الاصلاح الذي تبناه السيد مقتدى الصدر في عملية بناء الدولة في العراق	118
.13	يبين رأي المبحوثين بعملية دمج الفصائل والميلشيات المسلحة بالقوات الامنية العراقية وحصر السلاح بيد الدولة	119
.14	يبين موقف المبحوثين في مشروع الاغلبية السياسية	120
.15	يبين ايمان المبحوثين باستقلالية الدولة العراقية.	121
.16	يبين اجابات المبحوثين حول شكل الاستقلال يؤيدنه	122
.17	يبين فلسفة الحكومة التي تؤمن بها المبحوثين	123
.18	يبين موقف المبحوثين من التدخلات الخارجية	124
.19	يبين اجابات المبحوثين بشأن المقومات الاجتماعية اللازمة لبناء الدولة العراقية في الوقت الراهن	125
.20	يبين امتلاك المبحوثين لجنسية اخرى غير الجنسية العراقية	126
.21	يبين وجهة نظر المبحوثين المشروع الاستراتيجي لبناء الدولة العراقية في الوقت الراهن	127
.22	يبين نسبة انجاز التيار الذي تنتمي اليه المبحوثين للبرامج الاجتماعية في بناء الدولة	128
.23	يبين اجابات المبحوثين حول المعوقات التي حالت دون تحقيق البرامج الاجتماعية -في بناء الدولة	129

ت	العنوان	الصفحة
24.	يبين اجابات المبحوثين حول شكل النظام السياسي الأفضل لإدارة الدولة في العراق الراهن	130
25.	يبين اجابات المبحوثين عن مؤشرات بناء الدولة العراقية	132
26.	يبين تقييم قيادات التيار الصدري للحكومات التي حكمت العراق بعد 2003	134
27.	يبين تقييم قيادات تيار الحكمة للحكومات التي حكمت العراق بعد 2003	135
28.	يبين اجابات المبحوثين حول فيما إذا كان ميناء الفاو الكبير من المشروعات التي تدعم بناء الدولة	137
29.	يبين اجابات المبحوثين عن فلسفة الدولة العراقية بعد 2003	138
30.	يبين اجابات المبحوثين حول فيما اذا كانت التوافقية السياسية قادرة على بناء الدولة من عدمها	140
31.	يبين اجابات المبحوثين حول شكل نظام الحكم الناجع في العراق في الوقت الراهن؟	141
32.	يبين اتفاق المبحوثين فيما كان النظام الانتخابي الحالي يمثل ارادة التيار الذي تنتمي اليه من عدمه	142
33.	يبين اجابات المبحوثين بشأن مشروعات القرارات التي يمكن ان تكون مقوما رئيسا لبناء الدولة	143
34.	يبين امكانية تطبيق مشروع دمج الفصائل	144
35.	يبين العلاقة بين عدم السماح للتدخلات الخارجية وبين المشروع الاستيراتيجي لبناء الدولة العراقية	145
36.	يبين وجود علاقة بين شكل نظام الحكم في العراق في الوقت الراهن وبين نتائج الانتخابات الاخيرة كمقدمة لبناء الدولة العراقية الحالية	145
37.	يبين العلاقة بين شكل النظام السياسي وبين التوافقية السياسية على عملية بناء مؤسسات الدولة في العراق	146

المُقدمة

المقدمة.

الدولة واقعة اجتماعية سياسية حكمت وجودها ظروف الضرورة بشكل سلطة تحكم رغبات وتوجهات وسلوكيات الافراد والجماعات التي تشكلها بما يتفق والصالح العام الذي يُختّزل ضمن مداخيل الامن والاستقرار وتحقيق المصالح المشتركة وحقوق الانسان والمواطنة وغيرها كثير، التي تعد بحسب الرؤية السوسيو- سياسية الضمانة الاكيدة لتفعيلها بشكل مقومات اجتماعية باعثة على وجود مجتمع ينتظم مؤسساتيا اجتماعياً وسياسياً وقانونياً يهدف تحقيق العيش المشترك وهذا حال جميع الدول بعض النظر عن حجمها وكثافة سكانها وموقعها والى غير ذلك من المرتكزات الضامنة لوجودها وتطورها.

ولا يخفى على احد ان تلك المقومات الاجتماعية بمؤشراتها المختلفة مازالت تمثل نقطة الارتكاز للشروع في عملية بناء الدولة، فاذا ما اردات دولة ما ان تتطور فلا سبيل لها ان تطرق باب عملية بناء الدولة كنهج سياسي يعتمد استراتيجية وطنية تدعم مسارات عملية البناء تلك، وهذا الامر لم يكن بعيدا عن واقع الدولة العراقية منذ تأسيسها كدولة عام 1921 لكن الظروف السياسية جعلت من امر عملية البناء حبيسة فكرة التنظير والمثالية وبقى الحال على ماهو عليه حتى وقتنا الحاضر الذي يسهد عملية تحول ديمقراطي بدأت مع سقوط النظام الديكتاتوري عام 2003 والذي ابرق فعل الاستجابة فيه الى صيغ تسمح بالتعددية السياسية سواء منها على المستوى المجتمعي او النخبوي، وبقدر تعلق الامر بالنخبة السياسية فقد عملت التيارات السياسية في العراق الى اقتراح برامج اقل ما يقال عنها انها مثالية حاولت من خلالها رسم معالم دولة عراقية مستقبلية تكون مصدر ثقة لمجتمعها وهيئة فاعلة بالنسبة لغيرها، لكن واقع التحديات الداخلية والخارجية كانت تمثل معوقات رئيسة حالت دون ذلك على اعتبار ان كل معوق انتج حالة صراع اثرت في عملية ابناء تلك، وهذا الامر ينطبق على الفعل السياسي لكل تيار سياسي ومنها التيار الصدري وتيار الحكمة الوطني اللذين بادرا الى اقتراح برامج سياسية تكون بارقة امل لبناء واقع الدولة العراقية الهشة، وهو ما يتوجب علينا هنا قراءة افكارهما بمقاربة التماثل كمحاولة لتفكيك عمل نخب كل تيار ومقدرتهما على توظيف المقومات الاجتماعية واستثمارهما في عملية البناء المنشودة. ازاء ذلك وقد تضمنت دراستنا بابين هما:

الباب الأول وتضمن الاطار النظري وجاءت دراسته في ثلاثة فصول، فالفصل الأول تناول: الإطار العام للدراسة. وفيه مبحثان المبحث الأول : العناصر الأساسية للدراسة موزعة على ثلاثة فقرات(أولاً: مشكلة الدراسة.، ثانياً: أهمية الدراسة، ثالثاً: أهداف الدراسة). اما المبحث الثاني فتناول، تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية للدراسة.

اما الفصل الثاني فقد اشتمل على الاطار المرجعي للدراسة، وجاءت بثلاثة مباحث رئيسة فالمبحث الأول تناول مشروع بناء الدولة في المنظور الفلسفي والاجتماعي. فيما تناول المبحث الثاني نماذج من

الدراسات السابقة بثلاثة فقرات (أولاً: دراسات عراقية، ثانياً: دراسات عربية.، ثالثاً: دراسات أجنبية) اما المبحث الثالث فقد تناولنا فيه النظريات الاجتماعية المفسرة لموضوع الدراسة وبثلاث فقرات(أولاً: النظرية البنائية الوظيفية، ثانياً: النظرية البيروقراطية، ثالثاً: النظرية الاسلامية للسيد الشهيد محمد باقر الصدر(قده))

في حين جاء الفصل الثالث ليؤكد على دور المقومات الاجتماعية في بناء الدولة العراقية المعاصرة وفق برامج التيار الصدري وتيار الحكمة. وتضمن ثلاثة مباحث، تناولنا في المبحث الأول: المقومات الاجتماعية وجدلية بناء الدولة والامة في المجتمع العراقي بعد عام 2003 اما المبحث الثاني فيؤكد على: المقاربة النظرية لمشروع بناء الدولة العراقية في نهج التيار الصدري وتيار الحكمة الوطني: رؤية مقارنة. فيما جاءت فكرة المبحث الثالث حول معوقات توظيف المقومات الاجتماعية في بناء الدولة العراقية في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة.

اما الباب الثاني: فقد تضمن الجانب الميداني ويتكون هذا الباب من ثلاثة فصول وقد جاء الفصل الرابع موسوما بالإطار المنهجي للدراسة، وقد تضمن هذا الفصل عدة فقرات: (أولا: منهج الدراسة ونوعها، ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة، ثالثا: حدود ومجالات الدراسة، رابعا: أدوات جمع البيانات والمعلومات.، خامسا: معالجة البيانات واستخدام الوسائل الإحصائية.)

اما الفصل الخامس: فقد تضمن عرض وتحليل البيانات وجاءت دراسته في ثلاث مباحث، اذ تضمن المبحث الاول: عرض ووصف البيانات الاساسية لوحدات عينة الدراسة، فيما تناول المبحث الثاني: اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها اما المبحث الثالث: النتائج والتوصيات والمقترحات، واخيرا جاءت المصادر والملاحق ومن ثم واخيرا مستخلص للدراسة في اللغة الإنكليزية.

الباب الأول:

الاطار النظري

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني:

الاطار المرجعي للدراسة.

الفصل الثالث:

دور المقومات الاجتماعية في بناء الدولة العراقية المعاصرة وفق برامج

التيار الصدري وتيار الحكمة.

الفصل الأول:

الإطار العام للدراسة

المبحث الأول:

العناصر الاساسية للدراسة

المبحث الثاني:

تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية .

المبحث الأول:
العناصر الاساسية للدراسة

اولا: مشكلة الدراسة.

مثلت عملية بناء الدولة الشغل الشاغل للمجتمعات التي تُريد النهوض بالواقع الذي يعيش فيه أفرادها في كافة المجالات الحياتية التي يترجم بها هؤلاء وظيفتهم المجتمعية بالقدر الذي يُسهم في تقدمهم وتطورهم وبما يُعزز من رمزية واقعية الدولة كنظام سوسيو- سياسي يتحرك بفاعلية أكبر نحو تحقيق الأهداف/المصالح العليا لعموم افراد المجتمع الذي يأمل من خلال نخبه السياسية الى إقران عملية البناء بمهمة توظيف مقترب الهوية الوطنية كنهج تُرسمُ به استراتيجيات تلك العملية المعقدة.

إذاً نحن هنا أمام مجتمع يُعولُ على نخبه السياسية في تبني استراتيجيات وطنية مجتمعية طموحة تبادر إلى تسخير المقومات الاجتماعية باتجاه إصلاح وهيكلة مؤسسات وهيئات الدولة نحو تطويرها وتلك تُمثل فكرة رئيسة في مجتمعات النظم الديمقراطية ومنها العراق، الذي تيقنت نخبه السياسية ما بعد العام 2003 إلى ضرورة تضمين برامج تياراتهم واحزابهم مبادرات تُلمس منها خطوات جادة في عملية بناء الدولة العراقية وفق رؤى إصلاحية هادفة إلى إزالة المعيقات السياسية والبيروقراطية التي جعلت من العراق دولة متخلفة – بحسب برامج التنمية الشاملة التي تواترت على طرحها الامم المتحدة-، وتلك تمثل نقطة اساس في برامج التيار الصدري تيار الحكمة اللذين طرحا كما التيارات والاحزاب السياسية الاخرى رؤى وافكار سعيا عن يقيها الى بناء الدولة العراقية، وهو ما حفزنا إلى قراءة أفكارهما في عملية البناء عبر تفكيك مايتم ترجمته من تلك البرامج إلى واقع بادرت له نخبهم السياسية توظيفا في هذا المجال، وهنا نقول أنَ مشروع بناء الدولة في العراق يُمثل غاية سياسية لفاعلية عمل التيارين في المجال السوسيو- سياسي، إلا أنّ طرق توظيف المقومات الاجتماعية تبقى مختلفة في هذا المجال الامر الذي دفع بنا إلى تحليلها بأسلوب المقارنة كطريقة علمية مثلى تُوصِلنا إمبريقياً/ ميدانياً إلى الكشف عن حقيقة ما يطرح من استراتيجيات واقعية في عملية بناء الدولة العراقية التي اثارت جدلاً معرفياً حول كيفية تقصي الحقيقة العلمية التي تسند الحجج المبرّرة لعملية البناء تلك التي يتطلب امر ادراكها إثارة عدة تساؤلات هامة:

1. ما المقصود بالمقومات الاجتماعية التي تعمل على اعادة بناء الدولة العراقية لدى كل من التيار الصدري وتيار الحكمة؟

2. التعرف على دور كل من التيارين في مشروع بناء الدولة.
3. التعرف على شكل الدولة ومضمونها لدى من التيارين.
4. ما الدور الذي يلعبه التدخل للخارجي في التأثير مشروع بناء الدولة في منظور التيارين؟
5. التعرف على أبرز المعوقات التي تواجه التيارين في عملية بناء الدولة.
6. ماهي العوامل التي تؤثر في عملية بناء الدولة ؟
7. هل نجحت الرؤية الاصلاحية الشاملة لقيادات التيارين في تعزيز بناء الدولة ؟ وماهو الدور الذي لعبته في عملية الاصلاح السياسي والتحول الديمقراطي؟

ثانياً: أهمية الدراسة.

تتضح اهمية هذه الدارسة من كونها تمثل قراءة موضوعية لمفهوم يُبرِزُ حقيقة واقعية ذات بعد مثالي منشود، جرى التماسه في القراءة التحليلية لبرامج عمل التيار الصدري وتيار الحكمة ومشاريعهما في عملية بناء الدولة العراقية لفترة مابعد عام 2003 التي شكلت انعطافة كبيرة تمثلت بإقامة نظام ديمقراطي بعد سقوط النظام الديكتاتوري على يد قوات الاحتلال الامريكي، وهو ما سمح للتيارات السياسية التي عملت في مناخ من التعددية السياسية في طرح رؤى وافكار تدعم مسارات عملية البناء تلك، فكانت الديمقراطية كنظام بمثابة الفضاء الوطني الذي يتيح لكل هؤلاء بطرح مشروعاتها وفق صيغ ايديولوجية تفاوت مرجعيتها الفكرية الى مدارس ومنابع عدة، وهنا بدت دراستنا تفكك وتحلل واقعية عمل التيارين معا في هذا المجال نظريا وميدانيا:

- ❖ فمن الناحية النظرية، حاولنا ابراز اهمية الموضوع من خلال قراءة مشروع كل تيار قراءة حيادية ومقارنتها مع بعضهما في ضوء الوقائع التي جرى التماسها بشكل نظري من خلال البرامج التي طرحها كل تيار في كل مجال
- ❖ اما من الناحية الميدانية فحاولنا تحليل مضمون ما اقترحه التيارين من برامج لعملية بناء الدولة من خلال مؤشرات واقعية كشف عن طبيعة الاداء السياسي لكليهما وما مدى توظيفهما للمقومات الاجتماعية التي حاولا من خلالها تبني مشاريع واستراتيجيات تدعم عملية بناء الدولة العراقية والت مازالت محل جدل كشفناها من خلال اجابة نخبهما على الاسئلة التي اعتمدناها في الجانب الميداني والذي اوصلنا ان التيارين تماثلت رؤاهما في عملية البناء برغم من مرجعتهما الاسلامية

واخيرا تكشف دراستنا عن اهمية موضوع لازالت يمثل مدار بحث خصب لكل الدراسين في علم الاجتماع وهو ما لايمكن ان نعرف مضامينه وما يختزله من مقومات قوة ومعيقات الا عن طريق دراسة المقومات الاجتماعية التي تعد مهمة لعملية البناء بالقدر الذي جعلها قبل ذلك مهمة وشرطا لوجود وتطور الدولة، لذا نعتقد ان ما قدم من معلومات يمثل اضافةا نوعية لمكتبة علم الاجتماع

ثالثاً: اهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى رصد وتحليل المقومات الاجتماعية ودورها في عملية بناء الدولة العراقية وما يمكن ان تقدمه نخب التيار الصدري وتيار الحكمة في مشروعيهما الخاص بتنظيم وادارة وهيكلة المؤسسات والهيئات التي تقوم عليها الدولة العراقية وما يعتريها من معوقات تعرقل من عملية النهوض بمشروع بناء الدولة. تأسيسا على ماتقدم تهدف دراستنا الى تحقيق جملة الأهداف التالية:

1. التعرف على الجذور الفكرية والسياسية لكل من التيار الصدر وتيار الحكمة.
2. تشخيص المقومات الاجتماعية لعملية بناء الدولة العراقية على وفق مشروعي التيار الصدري وتيار الحكمة.
3. التعرف على البرامج والرؤى المقترحة لمشروع بناء الدولة العراقية لدى نخب التيار الصدري وتيار الحكمة ومن ثم مقارنتهما مع بعضهما.
4. تشخيص ابرز المعوقات التي تعرقل من عملية بناء الدولة العراقية في مشروعي التيار الصدري وتيار الحكمة، ومحاولة الوصول الى الحلول الناجعة في معالجة هذه المعوقات او الحد منها.

المبحث الثاني:
تحديد المفاهيم والمصطلحات العلمية.

أولا: المقومات

المقومات لغة: هي من الفعل (قَوَّمَ): قَوَّمْتُ، أُقَوِّمُ، قَوِّمْ، تَقْوِيمٌ ويُقال قوَّمَتِ المعوجّ: عدَّله وأزال عِوَجه وقوَّمَتِ السِّلعة: سعَّرها وَثَمَّنَها، وقَوَّمَ الأَخْلاَقَ: هَذَّبَهَا، أَصْلَحَهَا، وقَوَّمَ الخَطَأَ: صَحَّحَهُ، والمقومات هي جمع لأسم الفاعل(مُقوِّم)[1]. وهي تعني من يعطي قيمة لعمل أو شخص أو مجموعة اشخاص" مقومّين "، وهي كذلك كل ما يتألف او يتركب منه جسم أو جهاز أو مشروع من عناصر أساسية تسهم في قيامه ووجوده وفعاليته، فنقول مقومات "الحياة و مقومات الجمال والمقومات العمرانية ..... الخ[2]. وفي اللغة الانكليزية اصلها(ingredient): التي تعرف على أنها: شيء يدخل في مركب أو جزء مكون من أي توليفة أو خليط ولها عدة مرادفات(Component)،Constituent ، Member، Factor،Element [3]

المقومات اصطلاحاً، فتعرف على أنّها: كل ما يتألف أو يتركب منه شيء معين من عناصر اساسية تسهم في قيامه ووجوده وفاعليته[4]. وعرفت كذلك بدلالة: الشروط والاسس الواجب تحققها بقصد الوصول الى غرض معين[5]. وعرفها آخر بأنّها: الركائز أو الأسس التي يرتكز عليها البناء الاجتماعي في وجوده؛ والتي تُمكنه من القيام بالعمليات الاجتماعية التي يتحقق من خلالها عملية نموه وتطوره وتجعله قادراً على إشباع احتياجات أفراده وإقامة علاقات مع المجتمعات الإنسانية الأخرى[6].

---

(1) معجم المعاني الجامع الألكتروني، تعريف و معنى مقومات، https://www.almaany.com/ar/dict/ar-

(2) احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الاول، ط1، 2008، ص1879.

(3) Merriam-Webster، Definition of ingredient، https://www.merriam-webster.com/ dictionary /ingredient.

(4) عباس علي محمد الحسيني، المقومات القانونية لبناء وديمومة الدولة في ضوء الدستور العراقي النافذ، اوراق سياسية، الملحقية الثقافية العراقية في الاردن، عمان، عمان، 2012، ص1.

(5) عباس علي محمد الحسيني، المصدر نفسه، ص1.

(6) تقيم المقومات الاجتماعية الى نوعين: المقومات التكوينية: وهي العناصر أو العوامل التي ينبغي أن تتوفر في أي مجتمع أو تجمع بشري لكي يتحول ذلك المجتمع من شكل غير منظم إلى شكل منظم، وتتمثل هذه العناصر بالأرض، السكان، الضوابط والقيم الاجتماعية، واللغة والتاريخ والمصير المشترك أو الأهداف المتبادلة. والمقومات الوظيفية: وتتمثل بمجوعة الأنساق الموجودة في المجتمع والتي تؤدي أغراض محددة، وبتكاملها يتكون البناء الاجتماعي وتتحدد خصوصياته. ومن أمثلة المقومات(المقومات الدينية، المقومات السياسية، والثقافية، والأسرية، والاقتصادية، والمقومات العسكرية . ...وغيرها). ينظر: مقومات المجتمع: https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_10_7553_212.pdf.، وينظر كذلك ملخص المجتمع العربي، مجلة الابتسامة الالكترونية، 2010/3/9: https://www.ibtesamah.com/showthread-t_181132.html.

ثانيا: المقومات الاجتماعية.

تُعرف على أنّها: هي مجموعة العوامل التي تدور حول كيفية تعامل الناس مع بعضهم البعض والتي تؤثر على اسلوب حياتهم في مجتمع دولة معين[1]. وعرفها آخر على أنّها: مجموعة العوامل الضرورية التي تضمن التماسك والوحدة المجتمعية والتي تحقق من خلال المشاركة الواسعة للسكان وإشباع حاجاتهم الأساسية وتجنب التمييز والتباين بينهم بالقدر الذي يعزز الأمن الاجتماعي[2]. وعُرفت كذلك بـ: مجموعة العوامل الاجتماعية التي تؤثر سلوك الأشخاص والجماعات وطريقة تعاملاتهم مع بعضهم البعض، وهي تتحدد من خلال الثقافة العامة والثقافة الفرعية والطبقة الاجتماعية والمجموعات المرجعية والأسرة وغيرها[3]. وعُرفت كذلك على أنّها: مجموعة الاسس الباعثة على بناء مجتمعات ذات حكم راشد وذلك عبر التوظيف الأمثل لأدوار المؤسسات الاجتماعية والموارد البشرية والثروات الطبيعية وتدعيم امكانات التعاون مع المجتمعات الاخرى[4].

التعريف الاجرائي للمقومات الاجتماعية: هي مجموعة المؤشرات المجتمعية الباعثة على تنمية تطور مجتمع ما وبما يتفق مع ثقافته الني نشأ عليها والتي يسعى دوما على توظيفها استثمارها بالشكل الذي يخدم عملية خلق فرص عملية تسهم في تعزيز تطلعاته نحو التقدم في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية.

ثالثاً: الدولة.

لغة: اختلفت القواميس العربية فيما بينها في الاصل اللغوي لكلمة" دولة" فقد وردت لفظتها اللغوية بفتح الدال لتُطلق على الحرب، ويُقال كانت لنا عليهم الدَّولة، والجمع الدَّول، والدُولة بالضم تُطلق على المال، ويُقال صار الفيء دُولة بينهم يتداولونه ويكون مرة لهذا ومرة لهذا والجمع دُولاً ودِول، وقال بعضهم الدَّولة والدُولة لغتان بمعنى واحد[5]. ويُجزم الكثير من الباحثين أن الدولة عند العرب تعني معان التغيير وعدم الثبات فمن الناحية اللغوية يصفها" ابن منظور" في قاموسه "لسان العرب" بأنها "الفعل والانتقال من حال إلى حال".

---

(1) Ayantunji Gbadamosi and Others. Handbook of Research on Consumerism and Buying Behavior in Developing Nations، Business Science Reference، Pennsylvania،2016، p5..

(2) جواد صالح مهدي النعماني، تقييم جغرافي لإستراتيجية الأمن القومي العراقي للعام 2007 – 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية للتربية للعلوم الانسانية، قسم الجغرافية، 2كربلاء، 2015، ص27.

(3) Ayantunji Gbadamosi and Others، Op، Cit، P5..

(4) كواهي الربيع، المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية، مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية، المجلد ٤، العدد ١، جامعة سطيف، الجزائر، 2004، ص 121-122.

(5) إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج العربية وصحاح العربية، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987، ص170.

وتأخذ الدولة في "القاموس المحيط" للفيروز آبادي، المعنى ذاته لكنه يبدو عنده أكثر حدة حين يرى فيها ليس مجرد فعل أو انتقال، بل "انقلاب الزمان والدهر من حال إلى حال". وهذا الامر يختلف تماما ع المفهوم اللغوي الشائع في القواميس الاجنبية التي تمنحها الثبات والاستقرار في حالة ما او طريقة العيش. إن الذي يهمنا من هذا الاختلاف اللغوي بين معنى كلمة "دولة" في قواميسنا ومعناها في الغرب، هي تلك المدلولات السياسية والاجتماعية والفكرية البعيدة والمغزى الكبير الذي يتجاوز الحدود اللغوية البحتة، فهذا الاختلاف اللغوي يعكس في الواقع اختلاف في مفهوم الدولة وموقعها في الفكر العربي والفكر الغربي، إنّ الدولة تعبر أحسن تعبير عما كان يراه الشرقيين من التغير في الدول والأحوال لدرجة أنهم لم يروا في الحكم إلا انه كان معرضا للتبدل، في حين إن الغربيين يرونه للدلالة على هذا الحكم لم يجدوا تعبيرا اشد معنى من كلمة "status" في اللاتينية و "Stato"في الإيطالية و " Etat "في الفرنسية و "State " في الإنكليزية، للإشارة إلى أنّ الأمر والحكم لا يتبدل ولا ينبغي أن يتبدل، بل هو دائم وقائم ومستتب، وفي هذا الاختلاف في كل من العقليتين، ظاهرة لاشك إنها مستمدة من تاريخ الشرق والغرب[1].

اما الدولة اصطلاحاً، فقد عُرفت على أنّها: وهي نوع من التنظيم الاجتماعي الذي يضمن أمنه وأمن رعاياهُ ضد الأخطار الخارجية أو الداخلية[2] وعُرفت كذلك بأنها: وهي هوية جماعية تتجسد في كيان سياسي يعكس روح الجماعة وارادتها المستقلة في كونها جهاز إداري وتقني يرتبط مفهومها بنوعية الوظائف الادارية والقسرية والدفاعية التي تقوم بها[3]. وعرفها روبرت ماكيفر هي: تنظيم أعم وأشمل من الحكومة لها دستورها وقوانينها وطريقتها في تكوين الحكومة وهيبة مواطنيها، وهي بنية المجتمع السياسية التي لا تتجزأ من بنيته الاجتماعية الشاملة، ووجودها رهين بوجود نظام اجتماعي اوسع منها، فهي تعتبر البناء السياسي بما لها من عادات وتقاليد وما تقيمه من علاقات بين الحكومة والمحكومين، وهي ليست مرادفة للحكومة[4]. وعرفها آخر بدلالة: المنطقة الجغرافية المحددة بحدود معينة، وغالبية سكانها وافقوا على سلطة مركزية، او اجبروا على قبول هذه السلطة لمدة طويلة من الزمن والتي تكون في وضع يخولها الدفاع عن أرضها وشعبها ضد العدوان الخارجي بوسائل عديدة سواء أكانت دبلوماسية أو باستخدام السلاح[5].

---

(1) رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008، ص 78-79.

(2) جاك دونديو دوفابر، الدولة، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدان، بيروت،١٩٨٢. ص10.

(3) برهان غليون ، نقد السياسة الدولة والدين ، ط3،المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء،2004،ص12-13.

(4)عبدالله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 2001،، ص295.

(5) هانز ادم الثاني ،الدولة في الالفية الثالثة، ترجمة حسن البستاني، دار النهضة العربية، بيروت،2010، ص31.

ثالثا: بناء الدولة.

عرفها(فرانسيس فوكاياما) على أنّها: تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والإكتفاء الذاتي ،وهي بذلك نقيض تحجيمها ، أي تقليص كل من مدى وقدرة الدولة معاً، أو هي مدى الدولة وفق مجالاتها ونشاطاتها ووظائفها المختلفة من خلال توفير الامن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مروراً بتوفير التعليم وحماية البيئة، والانتهاء بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية واعادة توزيع الثروة، وكذلك قوة الدولة وقدرتها المؤسساتية والادارية على تصميم السياسات وسن الانظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ[1].

وعرفها (صموئيل هنتنغتون) بأنها: تنظيم او نهج سياسي تقوم به جماعات معينة من اجل الحفاظ على النظام وحل الخلافات باختيار القادة الموثوقين وتعزيز مستوى الانفاق في تنظيم سياسي بسيط من خلال استخدام قاعدة سياسية مؤسساتية تمتلك درجة عالية من التطور، وكلما كان التنظيم في هذه المؤسسات ضعيف، كان المشرعون واعضاء السلطة التنفيذية، والسلطات العامة، والاحزاب السياسية ضعفاء وغير منظمين، وهو ما يُبقي من عملية بناء الدولة وتطورها متخلفا عن تقدم المجتمع[2]. أما تشارلز تيلي فقد عرفها بأنّها: تلك العملية تعتمد عليها اقامة منظمات مركزية مستقلة ومتمايزة، لها سلطة السيطرة على اقاليمها، وتمتلك سلطة الهيمنة على التنظيمات شبة المستقلة[3]. وعرفها آخر بـ: العملية التي من خلالها تعزز الدول قدرتها على أداء المهام والوظائف ذات الصلة بالمجالات الموجهة نحو الصالح العام[4].

اما منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية فقد عرفتها على أنها: عملية داخلية لتعزيز القدرات والمؤسسات وشرعية الدولة التي تحركها علاقات المجتمع بمؤسسات ونخب الدولة[5]. وعرفت كذلك

---

(1) فرانسيس فوكاياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرون، ترجمة مجاب الامام، العبيكان للنشر، الرياض، 2007، ص .

(2) صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبود، دار الساقي ، بيروت، 1993، ص 17-21.

(3) محمد امين جيلالي ،بناء الدولة المفهوم والنظرية واسئلة الراهن ، دراسات سياسية ،المعهد المصري ،11اكتوبر 2016.

(4) Alan Whaites، States in Development: Understanding State-building، Working Paper ،Department for International Development(DFID)،London،2008،p4.

(5) Organization for Economic Co-operation and Development، Series Supporting State building in Situations of Conflict and Fragility، Policy Guidance، Paris، 2011، p20.

بأنّها: عملية حركية تستند إلى استراتيجيات التدخل لاستعادة وإعادة بناء مؤسسات وأجهزة الدولة بمختلف مستوياتها[1].

التعريف الاجرائي لبناء الدولة: عبارة عن استراتيجية وطنية تدفع باتجاه تطور البناء المؤسساتي لمجتمع دولة ما وبالقدر الذي يعزز من ادوارها على كافة الاصعدة والمجالات اسوة بغيرها من الدول التي عملت في هذا الاتجاه.

رابعاً: النُخب.

النخبة لغة: وتعني انتخب الشي اختاره. والنخبة ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم: أي خيارهم. والنخبة ، بالضم: المنتخبون من الناس اي المنتقون. وفي حديث ابن الاكوع : انتخب من القوم مائة رجل. ويُشار الى الانتخاب بالاختيار والانتقاء: ومنه النخبة وهم الجماعة التي تُختار من الرجال، فتُنتزعُ منهم نخبة. يُقال انتخب أفضلهم نخبة، وانتخب نخبتهم[2].

اما النخب اصطلاحاً: عرفها باريتو في كتابه علم الاجتماع العام بأنّها: مجموعة من الناس الذين يظهرون صفات استثنائية ويثبتون تمتعهم بكفاءات عالية في بعض المجالات أو النشاطات[3]. وعُرفت كذلك بأنّها: جماعات وظيفية تتمتع بمكانة اجتماعية عالية في المجتمع ، ويتحدد ذلك عن طريقه حجمها وعلاقتها فيما بينها، وعلاقتها بالجماعات الاخرى التي تسلمها مقاليد القوة السياسية، وتعتمد على مدى الحراك الاجتماعي الذي تُتيحه، فهم قلة تحكم المجتمع[4].

وعرفها البعض على أنها: مجموعة تتمتع بإمكانيات فكرية وابداعية تمكنها من تسيير شؤون افراد المجتمع انطلاقاً من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة، وهي تخضع لقانون التغيير والتبدل وفقاً لمقتضيات التطور الذي يمر به المجتمع على اساس دورة انتقالية يتم عن طريق استبدال نخب واحلال نخب جديدة على وفق آلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل[5].

---

(1) Zoe Scott، Literature Review on State-Building، Analysis Report، Department for International Development(DFID)،London،2007،p3.

(2) ابن منظور ، معجم لسان العرب ، حرف النون ، ص752.

(3) موريس دوفرجيه ، علم الاجتماع السياسي ،ترجمة سليم حداد ، ط2، المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر ،بيروت، 2001، ص162.

(4) بوتومور، الصفوة والمجتمع ، ترجمة محمد الجواهري واخرون، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1988، ص 32.

(5) محمد شطب ، النخبة السياسية واثرها في التنمية السياسية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، العدد4، جامعة تكريت ،كلية العلوم السياسية ، صلاح الدين، 2013م ،ص3.

خامسا: السياسة.

السياسة لغة: من الفعل "ساس" ومنها سياسة التي تعني تولي رئاسة الناس وسياستهم[1].

اما السياسة اصطلاحاً فهي تعني: إدارة شؤون الجماعة، أو هي أسمى ممارسات الحرية والادارة، حيث تقوم بإدارة الشؤون المادية والمعنوية للجماعة وصنع الناس لتاريخهم ضمن اطار المعطيات المتوفرة[2].

وعرفها آخر بـ: علم الحكومة وفن علاقات الحكم التي تطلق على مجموعة الشؤون التي تهم الدولة او الطريقة التي يسلكها الحكام[3].

وعرفها موريس دوفرجيه بأنّها: معرفة كل ماله علاقة بفن الدولة وادارة علاقاتها مع مجتمعها و الدول الاخرى[4].

سادسا: النخب السياسية.

عرفها توم بوتومور على أنّها: جماعة صغيرة داخلة في نطاق الطبقة السياسية في المجتمع خلال في مدة زمنية معينة، فهي تشمل على عدة فئات كـ: كبار الموظفين والإدارات العليا، والقادة العسكريين، الأسر ذات النفوذ وغيرهم[5] وعرفها فلفريدو باريتو بأنها: جماعة اقلية ذات مؤشرات اجتماعية خاصة اتاحت لها امكانات ونشاطات مكنتها من إحتلال مكانة اجتماعية عالية في مجتمع ما[6].وكذلك على انّها: المجموعة التي تتمتع بإمكانيات فكرية تمكنها على تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من أفراد المجتمع وتأخذ أشكالاً متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقا من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة[7]. وبنفس الاتجاه عرفت سوسيولوجيا بدلالة: الجماعة التي تتمتع بقوة اهلتها لأن تكون النخبة المركزية التي جعلتها بحسب طبيعة تأثيرها اكثر نفوذا من غيرها من النخب الاخرى وذلك بحكم ما يندرج في تصنيفها كبار رجال الدولة والنخب الحزبية والنخب ذات النفوذ في المدن الكبرى والزعماء والقادة المحليين والدينيين وغيرهم[8]

---

[1] ابراهيم مصطفى واخرون ، المعجم الوسيط ، ج1، دار الدعوة ،اسطنبول، ص462.

[2] رياض تقي ، نافذة على الفكر العسكري، دار النهار ، بيروت ، 1986، ص 43.

[3] عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،1974، ص 327.

[4] موريس دفرجيه ، مصدر سابق ، ص 19.

[5] توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988، ص31-32.

[6] مولود زايد الطبيب، علم االجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007، ص193.

[7] محمد شطب، النخبة السياسية واثرها فى التنمية السياسية، مصدر سابق، ص2

[8] اسماعيل علي سعد، المدخل الى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، 1989، ص20.

سابعا: التيار الصدري.

يُعرف على أنّهُ: تيار ديني عراقي ارتبط بإسم رجال دين بارزين من عائلة الصدر بعد منتصف التسعينات من القرن العشرين إبان فترة النظام الديكتاتوري في العراق والذي نشط أكثر سياسياً وعسكرياً بعد الاطاحة به من قبل الاحتلال الامريكي في عام 2003، عبر مشاركته الفاعلة في الحياة السياسية الى جانب تشكيله لجناح عسكري مسلح بمسمى "جيش المهدي" المناهض لغزو الولايات المتحدة للعراق ومن بعده "سرايا السلام" لمحاربة ارهاب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا (داعش) تحت قيادة مقتدى الصدر[1]. وعَرف كذلك على أنّه: حركة سياسية – دينية عراقية يتزعمها مقتدى الصدر الذي يمثل امتداداً طبيعياً وشرعياً لإرث عائلته والده =السيد محمد محمد صادق الصدر – السياسي والديني. ويتبنى هذا التيار تطبيق النظام الاسلامي مع تأكيده بقوة على أجندة معادية للولايات المتحدة الامريكية[2]. وعُرف بأنّه: حركة فكريةٌ جماهيرية واسعة ممثلة سياسيا للخط الصدري الذي يرى في نفسه أولاً خط المواجهة والتحدي لأئمة الكفر والطغيان ومقاومتهم، ليكُون امتداداً لخط محمد وآل محمد عليهم السلام الذي ارتبط مباشرة بمحور الدعوة إلى الله، وليكشف دهاء ومكر ومخطط أئمة الضلال والمستكبرين ولتحصينٌ الأمة من أذاهم وضررهم ومنع انحدار الأخلاق الإسلامية وانحراف الناس من الأيمّان بالله[3].

التعريف الاجرائي للتيار الصدري: هو تيار وطني عقائدي يعتمد الهوية الاسلامية اساسا لعمله الهادف الى بناء مجتمع دولة عراقية فاعلة وعادلة تتعايش في ظلها كافة المكونات مع احترام الخصوصية التي يضمنها مبدأ الحرية الاجتماعية / السياسية اللازمة لقبول الاخر وبما يؤمن به.

ثامناً: تيار الحكمة الوطني.

يعرف تيار الحكمة عن نفسه بأنّه: أحد الأحزاب السياسية العراقية التي يطمح الى بناء دولة عصرية عادلة على أساس الهوية الوطنية والاسلامية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ويرى ان الشعب العراقي هو أمة تمتاز بالتنوع والتعدد، وذو ارث تاريخي يفتخر بحضارته الإنسانية العريقة، وإن التيار

---

(1) Shanon Shah، Sadrist Movement، IN James Crossley and Alastair Lockhart (eds.) Critical Dictionary of Apocalyptic and Millenarian Movements. The Centre for the Critical Study of Apocalyptic and Millenarian Movements (CenSAMM)، England، 2021، p15.

(2) Elie Abouaoun، Iraq's al-Sadr Movement، Analysis and Commentary Report ، The United States Institute of Peace، Washington، DC، June 8، 2011، https://www.usip.org/.

(3) صلاح كريم فقير، دور التيار الصدري في العملية السياسية العراقية(2003-2011)، رسالة ماجستير غير منشور، معهد العلمين للدراسات العليا، الدراسات السياسية، النجف الأشرف، 2014، ص7.

ينطلق من مصلحة العراق وشعبه في اتخاذ القرارات باستقلالية تامة[1]. وعُرف على انه: تيار سياسي تشكل في العام من اعضاء بارزين من تشكيل سياسي سابق والمتمثل بالمجلس الاعلى الاسلامي العراقي، من خلال جيل جديد ممثل برئاسة السيد عمار الحكيم وعدد من الشباب الملتفين حوله، نتيجة لرؤى وتوجهات اختلفوا بها عن جيل المحاربين القدامى المقاتلين لنظام البعث والذين يمثلون اليوم المجلس الاسلامي العراقي[2]. وعرف كذلك على أنه: تيار سياسي ذا قاعدة شعبية وطنية لها رغبة في ترك إرث المخضرمين في المجلس الإسلامي الأعلى نتيجة لمخالفتهم ببعض الرؤى السياسية، التي يرغب بها الشباب الذين انظموا الى عنوان جديد يقوم على أساس بناء دولة عراقية تحفظ فيها الحقوق بشكل منسجم شامل وأوسع من المشروع الضيق الذي كان يعمل به المجلس الأعلى[3]. وعرف على انه: تيار وطني عراقي تكشف هويته التعريفية على أنه يريد بناء دولة عصرية عادلة على أساس الهوية الوطنية والإسلامية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية[4].

التعريف الاجرائي لتيار الحكمة: هو تشكيل سياسي تتفق افكاره واطروحاته من بنيته المؤسساتية والفكرية التي انبثق منها ويسعى الى استثمار جيل الشباب المسلم نحو بناء دولة مدنية توفق الهوية الاسلامية والوطنية في برنامج عمل سياسي يضمن المشاركة للجميع.

---

[1] علي المؤيد، تيار الحكمة من التكوين والتمكين، مطبعة انكي ، بغداد ، 2020، ص5.

[2] د. عدنان صبيح، أنثروبولوجيا الخطاب: تيار الحكمة من الجماعة الى التنظيمات، تقدير موقف، مركز رواق بغداد لدراسة السياسات، بغداد، 2018، ص2.

[3] شونم عبدالله خوشناو، قيادي في "تيار الحكمة الوطني" الجديد يكشف أسباب انسحاب الحكيم من المجلس الأعلى، تردد قناة رووداو الفضائية، 2017/7/25:
https://www.rudawarabia.net/arabic/ middleeast/ iraq/250720173

[4] تيار الحكمة الوطني، ويكيبيديا،

الفصل الثاني

الاطار المرجعي للدراسة

المبحث الأول:

مشروع بناء الدولة في المنظور الفلسفي والاجتماعي.

المبحث الثاني

نماذج من الدراسات السابقة

المبحث الثالث:

التوجهات النظرية السوسيولوجية المفسرة لمشروع بناء الدولة.

المبحث الأول:
مشروع بناء الدولة في المنظور الفلسفي والاجتماعي.

تعد المقاربة التاريخية الأداة المنهجية الأساسية لتناول موضوع الدراسة، إذ تساعد في الكشف عن الوضعيات التاريخية التي يتخذها نشأة المفهوم وما يرتبط به من قضايا ومشكلات اقترنت بمراحل تطوره تنظيرا وتوظيفا. وما يرتبط بمجمل المفاهيم نجده في مفهوم بناء الدولة منذ ظهوره في حقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الراهن. فهو وبرغم ما أثاره من جدل ونقاشات في الادبيات السياسية والاجتماعية الا انه يعد مفهوما رئيسا تم توظيفه – تاريخيا وحتى وقتنا الحاضر – في بيئات اجتماعية/ سياسية كثيرة، تمتد لفترات اعمق مما يتصوره بعض الباحثين الذين أكدوا على ارتباط مفهوم بناء الدولة بالخبرة الأوروبية في تكوين الدول منذ القرن الثالث عشر الميلادي، بعد ترجيحهم لإدخاله كمفهوم في بنية عمليات الحداثة الأوروبية التي أدت إلى الانتقال من وضع الدولة التقليدية إلى الدولة الحديثة بوصفها عمليات معيارية مجتمعة لبناء الدولة، تأتي في مقدمتها حصر العنف الشرعي بيدها، والعلمنة، والمؤسسية، وفرض الضرائب، والمواطنة وغيرها[1].

ازاء ذلك يَعِدُّ العديد من الباحثين ان بناء الدولة كفلسفة سياسية على الرغم من أنه يمثل حجر الزاوية في ادبيات التنمية السياسية المعاصرة الا انه ارتبط تاريخيا بإيجاد نماذج معيارية للحكم، فإنموذج الدولة اليونانية كشفت عن بعضا من مفهوم بناء الدولة حينما قرنته بالجوانب القانونية والدستورية والمؤسساتية في عملية ادارة شؤون حكم المجتمع فيها. اما الامبراطورية الرومانية فقد تطرقت له حينما اختزلته بقدرتها على ادامة سطوتها وقوتها من خلال تحديث القوة العسكرية فيها بالقدر الذي يمكنها من التوسع العسكري على حساب جيرانها، بمعنى اخر اقترن مفهوم بناء الدولة وفق فلسفة اباطرة الرومان بالحرب التي عُدت قاعدة اساسية لحكمها. وتطور المفهوم اكثر مع تطور الدول الاوربية في فترة عصر النهضة والتزامها نظم الدولة الحديثة والتي وجد فيها العالم(ماكس فيبر) انها تطورت مع نزع الملكية الاجتماعية لمصار القلة واحتكارها واستقلالها في قراراها السياسي عن المجتمع والتحول الى الرأسمالية وبناء البيروقراطية العقلانية والتجسيد السياسي لإرادة المواطنين بعد ان قضت على مراكز القوة في المجتمع لحسابها[2]. وتلك تمثل أصول الدولة الباعثة على وجودها

---

[1] هاني عبادي محمد المغلس، مفهوم بناء الدولة في الأدبيات المعاصرة : قضايا ومشكلات نظرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 57، جامعة اسيوط، كلية التجارة، اسيوط، 2014، ص203.

[2] أمل السبلاني، مفهوم بناء الدولة في الادبيات المعاصرة والانتقادات الموجهة لها، موقع رقيم الالكتروني، https://www.rqiim.com/ :2020/10/11

مع بداية القرن السادس عشر حينما تم تأسيسها كجهاز بدا جديداً في أعين الناس، وذلك بعد أن فقدت السلطة طابعها المقدس، واتكأت على سند آخر يعتمد على وجود فكرة الوظيفة التي أنشأت السلطة القانونية التي يعول عليها في عملية بناء الدولة على وفق(ماكس فيبر)[1].

هذا يعني ان عملية بناء الدولة ترافقت مع ظهور الدولة التي أجمع مؤرخو الفكر الاجتماعي والسياسي على أنها الحقيقة السياسية الابرز وذلك منذ القرن السادس عشر، فهي الحقيقة التي تراجع بظهورها حلم إقامة الإمبراطورية الأوروبية العالمية الذي ما انفك يلازم عقول مفكري وقادة واباطرة القرون الوسطى، لكن هذا المشهد تغير كلياً بحلول عصر النهضة على المجتمعات الغربية وهو العصر الذي أدى إلى انهيار الرؤية الأخلاقية التي سادت مع أعمال ميكافيلي لتحل محلها الفلسفة الحديثة التي اتسعت مع أعمال ديكارت والقائمة على الإدراك الواقعي والعقلاني، وهو ما شكل مجالا لفكر اجتماعي وسياسي جديد انعكس على تدبير سلطة الدولة باعتبارها "ضرورة للحياة المتحضرة" لا "بحسبانها نظاما مقدسا". اذن ومع نهاية القرن السادس عشر بدأ التفكير في ضرورة ربط هذا الكيان السياسي الذي هو الدولة بمجموعة بشرية متناسقة من حيث بعض معايير الانتماء كالثقافة والعرق، أي ضرورة ارتباط الدولة بالأمة، ولذلك يمكن القول إن بناء الدولة الحديثة والمعاصرة قد تشكلت بشكل كبير عن طريق ارتباط وثيق بالأمة التي تمثلها هذه الدولة وهكذا شكل بناء الدولة القومية الحديثة في أوروبا القرن السادس عشر تاريخاً نوعياً على صعيد إعادة صياغة البنى المجتمعية العامة، فعلاوة على التطور الحاصل في الاقتصاد، وما ارتبط به من مفاهيم وآليات، نجح" العقل "باستعادة مكانته المركزية في تنظيم حياة الناس وتدبير شؤونهم، ولم يعد لغيره من سلطان لاختراق وعيهم الجمعي، فبالعقل دشنت الدولة القومية الحديثة التفكير في السياسة بما هي فن تدبير المصالح وتسيير شروط العيش المشترك[2] وتلك امور رئيسة لابد للدولة من متابعتها الامر الذي يوجب عليها تأهيل وتوظيف مقدراتها وامكاناتها عبر ما تنشده من عملية بناء مستدام.

بعد الحرب العالمية الثانية عام 1945 تطور مفهوم بناء الدولة اكثر بعد ان أقدمت دول الحلفاء المنتصرة على دول المحور في هذه الحرب على جملة من العمليات لإجراء التغيير البنيوي في مؤسساتها السياسية وقواعدها الدستورية ومحيطها الاجتماعي والثقافي والاقتصادي ليكون اكثر ملائمة مع غاياتها وهو ما حصل تحديدا مع المانيا التي قامت الولايات المتحدة بعملية بناءها كدولة من خلال نزع سلاحها وبناء جيش وفق عقيدة مغايرة عن عقيدة النازية، فضلا عن القضاء على رموز الاخيرة وثقافتها والاعتماد على اللامركزية الادارية وتحقيق الديمقراطية، اما اليابان فقد قامت عملية بناءها على تصميم دستور جديد شمل

---

[1] جورج بوردو، الدولة، ترجمة د .سليم حداد،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002، ص27.

[2] هشام دراجي، امينة مرزاق، متطلبات اعادة بناء الدولة في افريقيا: نقاشات نظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد2، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر، 2018، ص261-262.

ضمانات دستورية تتعلق بالسلام المحلي والاقليمي والعالمي والتحكم في مسار اقتصادها[1]. وهذا الحال ينطبق كذلك على دول العالم الثالث التي حاولت التي توظف المفهوم فعليا في نفس الفترة وتحديدا مابعد الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الحرب الباردة عقب موجة استقلالها من السيطرة الاستعمارية وكانت الغاية من ذلك رغيتها في إقامة مؤسسات مستقرة تستهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتحرر من التبعية، وتحقيق الأمن وصياغة دساتير وهياكل سياسية تقود عملية التنمية بمختلف اشكالها وهو ما نجحت به العديد من هذه الدول[2]

بكلمة اخرى نقول أن واقع نشأة وتطور المفهوم الأدبيات السياسية والاجتماعية المعاصرة ارتبط برغبة توجهات القوى الكبرى لإنهاء النزاعات في مناطق الصراع من خلال إيجاد بنية مجتمعية مستقرة تحفظ السلام بما فيها المناطق ذات الأهمية الحيوية لتلك القوى، وفي هذه الحالة بات بناء الدولة كمفهوم يشير إلى عمليات الدمقرطة السريعة القائمة في الأساس على ترتيب مسار انتقالي يتضمن عمليات سياسية غايتها إيجاد دستور، وحكومة وبرلمان مع بناء قوة أمنية تساعد في استعادة الأمن. وتسهم في تطوير أطر نظرية/ عملية تستوعب الحاجات الفعلية لبناء دولة وطنية مستقلة عن طريق ثلاثة محاور رئيسية مترابطة ومتداخلة هي:بناء مؤسسات القوة الشرعية (الجيش والإدارة)،وبناء مؤسسات السيادة (البرلمان – الرئاسة – الحكومة)، والبناء الثقافي المرتكز على مكونات الهوية في المجتمع[3]. وهذه المحاور الثلاث عُدت مرتكزات ومقومات سياسية واجتماعية رئيسة لمشروع بناء الدولة.

ازاء ماتقدم دأبت النظريات السياسية التقليدية منها والمعاصرة على اعتبار الدولة بدلالة مجتمعها المحلي هي اهم الوحدات التي يتشكل منها المجتمع الدولي، وهذا الامر عد مسوغا على عدم اقتران البحث الاجتماعي /السياسي في الدولة بعيدا عن الطبيعة السوسيولوجية لمجتمعها التي يُعد ركنا اساسيا في وجودها وتطورها، لذلك اتفق الباحثون السوسيو/ سياسيون أن المنظور الفلسفي لمشروع الدولة نشأة وبناءً وتطورا يقترن بتوجهات افرادها لتتهاوى الطروحات والرؤى التي تحاول أنّ تحصر البحث السياسي بالدولة فحسب بعيدا عن افرادها، وهو ما يعد تضييقا لها، بدليل أن واقعنا المعاصر يكشف على أنّ هناك أنظمة سياسية تقليدية/قَبَلِية، تتجلّى فيها الظاهرة السياسية وتُمارس فيها السلطة القانونية للقبيلة بدلالة الدولة بالمعنى القانوني الدال عليها، ولذلك يُرجّح دوما في تعريف النظام السياسي الاعتبار الاجتماعي على الاعتبار

---

[1] أمل السبلاني، مصدر سابق.

[2] محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراست السياسية، اسطنبول، 2016، ص2.

[3] هاني عبادي محمد المغلس، مفهوم بناء الدولة في الأدبيات المعاصرة : قضايا ومشكلات نظرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 57، جامعة اسيوط، كلية التجارة، اسيوط، 2014، ص203.

القانوني أو الدستوري وهذا هو حال العديد من الدول النامية في الوقت الحاضر[1]. لذلك يقترن مشروع بناء الدولة بما يتفق وتوجهات مجتمعها، وتلك مسألة قديمة يُكشف عنها في عملية بناء الدولة كموضوع قبل ان يتم اعتمادها كمفهوم معاصر ساد استخدامه ومن ثم توظيفه كغاية في الفترة مابين 1945-1991، ليتم اعتماده كاستراتيجية مجتمعية تدعم مسارات إعادة بناء هذه الدول الفاشلة التي أصبحت مصدراً لتهديد الأمن والسلم والاستقرار في العالم، عبر تشجيعها على تبني موضوعات الديمقراطية وحقوق الإنسان والمشاركة السياسية، والإصلاح السياسي والاقتصادي، وهو ما يُلزم الأمم المتحدة والدول الديمقراطية المتقدمة الاهتمام بشأن هذه الدول ومساعدتها على إعادة بناء وهندسة ذاتها سياسياً واجتماعياً، لتمكينها من تحقيق الأمن والديمقراطية والاستقرار الداخلي[2]. وهذا يتفق بالمجمل مع مايراه (فرانسيس فوكوياما) في كتابه "بناء الدولة" أن العالم الغربي يسير نحو تقوية بناء الدولة عن طريق إيجاد مؤسسات حكومية جديدة وتقوية المؤسسات القائمة، ومن ثم فإن بناء الدولة وتقويتها يشكل اليوم أحد أهم قضايا المجتمع الدولي، ذلك أن الدول الضعيفة أو الفاشلة تبقى مصدر العديد من المشاكل والتهديدات. فهو يرى بأن على الدول الغربية اليوم وأكثر من أي وقت مضى أن تقوي بناها السياسية وذلك في سبيل مواجهة التهديدات التي تطالها في عالم اليوم والقادمة أساسا بيئات الدول الضعيفة أو الفاشلة (دول العالم الثالث) التي يرى في ضعف دولها هذا سبب في تضممها هذه المشاكل والتهديدات[3].

اما اليوم فيشار الى مفهوم بناء الدولة على أنه عملية سياسية عميقة تم تشكيلها ضمن أطر صراعات معقدة محكومة بمبدأ توازن القوى بين الكتل السياسية وقواعد الاشتباك المرتبطة بالمصلحة وكيفية توزيع الموارد مابينها من جهة والشعب من جهة اخرى، ولكي تنجح ديناميكيات بناء الدولة يتوجب تركيز التوجيه على ثلاثة جوانب حاسمة تمثل صميم العلاقات بين الدولة والمجتمع:

1. التسوية السياسية، التي تعكس الاتفاق الضمني أو الصريح (بين النخب بشكل أساسي) على "قواعد اللعبة" لتوزيع السلطة والعمليات السياسية التي يتم من خلالها ربط الدولة والمجتمع.
2. قدرة الدولة واستجابتها للوفاء بفعالية بوظائفها المختلفة وتقديم الخدمات الرئيسية للمجتمع.

---

[1] عبد المعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ط2، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987، ص278.

[2] محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية، اسطنبول، 2016، ص2.

[3] فرانسيس فوكاياما، مصدر سبق ذكره، ص201.

3. توقعات وتصورات اجتماعية واسعة حول ما يجب أن تفعله الدولة، وما يجب أن تكون عليه العلاقة بين الدولة والمجتمع، وقدرة المجتمع على التعبير عن مطالب مسموعة من قبل السلطة[1].

وهذه الجوانب لا يمكن لعملية بناء الدولة ان تنجح الا بها وعن طريقها، وهذا ما لا يمكن الا باعتماد استراتيجية توظف من خلالها اركان الدولة الاربع(الشعب، الحكومة" السلطة السياسية"، السيادة) بالشكل الذي يؤدي الى انتاج مقومات قوة تدعم مسارات عملية البناء حتى المستقبل المنظور. لكن عملية البناء تتطلب ان يكون الدور الاكبر للحكومة(النخب السياسية) في الوصول الى مخرجات عملية تتفق والبرامج المعدة من قبلها، على اعتبار ان بناء الدولة من الناحية السوسيولوجية تدخل في سياق التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي تتطلب استثمار الامكانات من قبل الحكومة وبمساعدة الشعب بقصد الوصول الى الاهداف الرئيسة في كافة المجالات. بمعنى اخر ان الحكومة – وعبر ما تملكه من سطوة– يجب عليها ان تسعى الى استغلال كافة اشكال قوتها في خدمة الدولة على ان تكون شرط ان تكون موافقة القوة النابعة من الوعي الاجتماعي لأفراد الشعب ومن موقع قيادتها للمجتمع لتكون قادرة على ادارة وتنظيم سلوكياتهم بما يتفق وسعيها لتحقيق الخير المشترك وهي في سبيل تحقيقها لهدفها تملك من القوة ما تستطيع به ان تجبر الافراد على الالتزام بأوامرها ومن هنا برزت أهداف السلطة العامة التي تادي بها الحكومة من وراء عملية البناء الذي تطمح عبره الى تحقيق هدف السلطة العام هو تحقيق النفع العام للأفراد الشعب والمصلحة العامة للدولة بوصفها كيان مستقل يتوق دوما للتطور قياسا بجيرانها، بغض النظر عن هدف السلطة للعامة المعلن وانه يخفى وراءه رغبة في الاستئثار بالسلطة من القائمين على أمرها للحيلولة بين الشعب والقيام بدوره في ممارسة السيادة وممارسة حقهم الأصيل في استردادها عبر طرق مشروعة، وهنا تتفق عملية بناء الدولة كمشروع استراتيجي مع رغبات النخب السياسية التي تمثله الحكومة في اهدافهم إلى صيانة حقوق وحريات الافراد الذي يدفع في النهاية باتجاه تطور دور الدولة وفي وظائفها من حيث زيادة دور السلطة العامة على نشاط معين في إطار مشروع يدعم مسارات عملية بناء الدولة، وهذا يحتاج ان الحكومة يجب ان تملك وسائل ضبط قانونية تمكنها من تنظيم سلوكيات الافراد بالقدر الذي ينهض بواقع الدولة، وعمل الضبط هذا وان عده قيدا على ممارسه الحقوق والحريات الفردية إلا ان عملية بناء الدولة

[1] Group Researchers، Supporting State building in Situations of Conflict and Fragility: Policy Guidance، Organization for Economic Co-operation and Development، Paris، 2011، p30.

تستلزمه اذا ما تم تطبيقه بشكل صحيح لانه سيكون في النهاية تنظيما لممارستها على النحو الذي يحقق الهدف منها ويحقق الصالح العام للأفراد الشعب وهو ما يعبر بالدور الضبطي لسلطة الدولة/ الأمة[1]

والحقيقة تشير إلى انه ليس من الضروري ان يكون الفرد منظما سياسيا أو واعيا فكريا وايدويولوجيا أو ملما بكل قضايا بلده والعالم كي يصبح في مقدوره ان يؤثر على العملية السياسية اللزمة لعملية البناء أو ان يشارك في صنع القرار السياسي الخاص بالبرامج المعدة، ففي الواقع ان سلوك الفرد يؤثر دائما بشكل أو بأخر على مسار البرامج المقترحة أو على شكل الحياة السياسية عموما بصرف النظر عن ما إذا كان هذا السلوك سلبيا أو ايجابيا لكن النتائج المترتبة على السلوك السياسي الداعم سيصب في اتجاه رئيسي واحد وقد يتفرع إلى مسالك كثيرة ومتباينة المسارات وتتاح أمام المواطنين فرص التأثير بإشكال وطرق مختلفة على تنظيم المجتمع وفق البرامج المعدة لعملية البناء سواء بالمشاركة الايجابية أو بالامتناع عن هذه المشاركة واتخاذ موقف سلبي طالما ان العملية برمتها تمت بإرادته، وكل هذه الحالات الخاصة بالفرد تجري تحت استراتيجيات عملية الحكومة الداعمة لعملية بناء الدولة من خلال ادارة وتنظيم سلوك الفرد[2].

هنا نقول ان الحكومة هي المحرك الرئيسي لعملية بناء الدولة وللنظام القائم في المجتمع، وهي غالبا ما تصدر عن تنظيم اجتماعي معين فإذا ما انعدم وجود التنظيم تبعه بالتالي انعدام تبني عملية بناء الدولة التي في النهاية ستضبط سلوكيات الافراد[3]

وفقا لذلك تعتبر السلطة السياسية هي المعيار المميز لعملية بناء لدولة عن غيرها من الجماعات السياسية التي لم تصل بعد إلى مستوى الدولة كالقبيلة والعشيرة كما أنها تختص بالمحافظة على الوجود الجماعي وحماية السكان والدفاع عنه فهي قوة إرادة تتحلى لدى الذين يتولون عملية حكم جماعة من البشر بان لديهم الدور في فرض أنفسهم بفضل التأثير المزدوج للقوة والكفاءة للتحقيق الصالح العام، وهي تبقى الحكومة هي المؤهلة في تبني استراتيجيات بناء الدولة الناظمة في النهاية لإدارة ونظيم المجتمع[4]

لذلك جاء التأكيد على انه إذا ما أرادت السلطة السياسية بناء مجتمع متطور حضاري فعليا ان تقوم بمجموعة من الوظائف هي تتمثل بوظيفة المحافظة على الأمن والنظام ولديها القدرة على حماية أرواح الناس وأموالهم في مختلف إنحاء البلاد، لذى تعد السلطة مهمة في ضبط سلوك الافراد، ذلك أن غيابها

---

[1] ا يمن احمد الورداني ، حق الشعب في استرداد السيادة ، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2008، ص319.

[2] حسن نافعة، مبادئ علم السياسة ، ط1، مكتبة الفلاح للطباعة ، القاهرة ، 2014، ص327.

[3] إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط4، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1989، ص49.

[4] قحطان احمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص163.

وإضعافها نجد الناس مضطرين إلى الالتجاء إلى الأقاليم العشائرية لحماية أنفسهم وأموالهم، فالسلطة تمثل المثل الأعلى التي تتجه إليها أنظار الناس، الاجل توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة الإنسان[1]

هذا يعني ان الحكومة بما تملكه من مقومات القوة الناظمة، ستكون لديها القدرة على تبني مكن بناء الدولة التي تمثلها عبر تبنيها لاستراتيجيات تستثمر من خلالها اركان الدولة من شعب واقليم وسيادة، وتطويعها بما يتفق ومسار عملية البناء اللازمة لتطورها شريطة ان تستنهض جهود وفعاليات افرادها بقوة الأوامر التي يصدرها حكام وقادة المجتمع والتي تتسم بصفة الإلزام والشرعية بعد إطاعتها وتنفيذها تلقائيا بما يخم اهداف الاستراتيجية المتوخاة في عملية البناء، بمعنى ان الحكومة بوصفها سلطة شرعية هي السلطة التي تؤثر بفعاليتها على سلوكيات الافراد خدمة منها المصلحة العامة والفائدة المشتركة التي ترغب يجنيها من عملية بناء الدولة اللازمة قبل شيء الى ادارة وتنظيم المجتمع وبما يسهم في تطوره[2].

في حالة العراق فكما يبدو تتمتع دراسة البعد السوسيو–سياسي لمنظومة العراق بأهمية بالغة وذلك بسبب ارتباط تطور الدولة العراقية بالعقلية السياسية الحاكمة والمعارضة وكيفية معالجتها الإشكالات الاجتماعية والسياسية التي واجهت وتواجه الدولة العراقية وسلطتها السياسية قديما وحديثا ومستقبلا. وهذا بمجمله سيؤثر على قراءة العقل والفكر السياسي العراقي المتسيد الموجه لتطور الدولة العراقية الجديدة بعد الغزو الأمريكي للعراق، وهذا يوجب ان نتوخى الموضوعية العلمية بعيداً عن الممارسات السياسية وانتماءات الباحثين واتجاهاتهم الفكرية[3]:

1. أدى الغزو الامريكي للعراق الى انهيار الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية وما افرزه ذلك من انهيار المنظومة الفكرية السياسية لحزب البعث بعد أن تحولت بعض منظماته الى فصائل عسكرية عشائرية تتلحف بأردية طائفية.
2. أسهم انهيار الدولة العراقية ومنظومتها السياسية المتمثلة بحزب البعث ومنظماته الاجتماعية بتفعيل النشاط السياسي لتيارات الحركة السياسية ممثلة بتيار الإسلام السياسي الذي تمكن من الهيمنة الفعلية على شرائح واسعة من التشكيلة العراقية، فضلا عن التيارين اليساري والديمقراطي.

---

[1] رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية مساهمة : في دراسة النظرية السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد11، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص30

[2] احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل للطباعة والنشر، الموصل، 1984، ص123

[3] الشيماء محمد محمود، عصام اسعد محسن، الابعاد السياسية والاقتصادية لاستراتيجية بناء الدولة العراقية الجديدة، مجلة قضايا سياسية، العدد 34، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2013، ص249-251

3. تطور الفكر السياسي الناظم للتيارات السياسية الثلاثة بشكل تدريجي تبعاً لمسار المرحلة الانتقالية لهذا فإن تحديد ركائز الفكر السياسي الناشط في المرحلة الانتقالية اعتمد على كثرة من المنطلقات يمكن حصرها في الموضوعات الآتية:

الموضوع الأول: استند الفكر السوسيو–سياسي السائد في المرحلة الانتقالية الى ركائز الفكر المعارض للدكتاتورية المنطلق من شعارات عامة أهمها إسقاط الديكتاتورية وبناء الدولة الديمقراطية. وبهذا المعنى يمكن القول أن الأحزاب السياسية المعارضة للنظام الاستبدادي والناشطة في الحياة السياسية بعد الاحتلال لم تمتلك رؤية فكرية/ سياسية إزاء الواقع الجديد قادرة على استقطاب شرائح اجتماعية ساندة لفعاليتها السياسية.

الموضوع الثاني: ارتكز الفكر السياسي الناشط في المرحلة الانتقالية بخطوطه العامة على توجهات سلطة الاحتلال وإجراءاتها (الدستورية) و(قراراتها) الإدارية خاصة تشريع القانون الأساس الهادف الى بناء شكل الدولة العراقية وطبيعة نظامها السياسي الأمر الذي شكل (الدستور) بأطره العامة أفكاراً خارجية للمرحلة الانتقالية سرعان ما أصبحت تلك الأفكار والقوانين أسسا فكرية لأغلب القوى السياسية. ومن ثم فان اعتماد الفكر السياسي للمحتلين الأمريكان في إعادة بناء الدولة العراقية الجديدة أعاد ذاكرة العراق التاريخية الى المرحلة الكولونيالية حيث جرى بناء وتشكيل الدولة العراقية بمساعدة بريطانية.

الموضوع الثالث: ان فكرة اقتسام السلطة بين الكتل الاجتماعية العرقية والطائفية التي عمل خبراء السياسة الأمريكية على تثبيت شرعيتها السياسية سرعان ما جرى اعتمادها من قبل القوى السياسية المتنفذة حيث جرى تثبيتها في الدستور الجديد وما نتج عن ذلك من نزاعات متواصلة بين الكتل الاجتماعية العرقية والمذهبية.

الموضوع الرابع: تراجع الفكر السياسي للقوى الديمقراطية اليسارية منها والليبرالية أدى الى هيمنة الفكر السياسي الطائفي/ العرقي على الحياة السياسية وبهذا المسار لابد لنا من فحص النتائج الاجتماعية السياسية لتلك الهيمنة على مسار تطور التشكيلة العراقية وبناء منظومتها السياسية والتي يمكن تلخيصها بالآتي[1]:

1. أنتج موضوع اقتسام السلطة بين الطوائف والأعراق حياة سياسية تتسم بالفوضى وانعدام الأمن ناهيك عن غياب الأداء المركزي لسلطة الدولة بسبب التفسيرات المتعددة لصلاحيات المركز والإقليم.

---

[1] لطفي حاتم، الدولة العراقية وفكر منظومتها السياسية، الحوار المتمدن، العدد 3762، 2012/6/18:
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=312405

2. أبعدت العقلية الطائفية/ العرقية المتنفذة في الحياة السياسية إعادة بناء الدولة على أساس الهوية الوطنية الامر الذي أدى الى تغييب الحدود بين النزاعات الطائفية والتناقضات الاجتماعية.
3. أدى غياب البرامج السياسية والأهداف الاجتماعية عند الاحزاب المتنفذة الى ارتكاز نشاطها السياسي على الضبط الطائفي/ العرقي باعتباره الإطار الأيديولوجي الضامن لإدامة الهيمنة السياسية.
4. أفضى بناء الأحزاب السياسية والمنظمات الاجتماعية المتسيدة في الحياة السياسية على قواعد طائفية عشائرية الى تحويل التشكيلة العراقية الى كتل سكانية متعارضة.
5. تنامي النزعات الاستقلالية لإقليم كردستان وتطورها لدى المحافظات يهدد الدولة العراقية وتشكيلتها الاجتماعية بصراعات طائفية عرقية لا يمكن حصر حدودها الكارثية.

في الاخير يبقى واقع عملية بناء الدولة العراقية رهين بتفاعلات القوى المجتمعية والسياسية والمحركة للواقع السياسي فيه، ذلك الواقع حلله عالم السياسة الامريكي المعاصر (كينيث بولاك) حينما قرأ للوضع العراقي من خلال ارتكازه على افكار ميكافيلي اذ يرى ان افكار الاخير هي افضل دليل لفهم القوى المحركة الفاعلة في عراق اليوم، ووضعه ضمن الدائرة الأكبر وهي الشرق الاوسط . فعراق اليوم هو المكان الذي كان ميكافيلي سيفهمه جيدا، فهو دولة ضعيفة تتجاذبه الفئات مع وجود نظام ديمقراطي غير ناضج يتم تقويضه بشكل متزايد من الداخل والخارج، وهو محاط بجمع ضعيف مكون من دول عربية متشظية، ودول اخرى قوية غير عربية على السواء تسعى الى الهيمنة عليه او اخضاعه . وعلى الرغم من استمرار النموذج الديمقراطي العراقي لكن ضعفه يقترن بتهديدات داخلية وخارجية، لذا يبدو ان الاحتمال الارجح بانه يقود العراق إمّا باتجاه الحكم المطلق، أو باتجاه تجدد الفوضى وهو مايؤثر في النهاية على عملية بناء الدولة فيه[1]

[1] كينيث بولاك، قراءة ميكافيلي للوضع في العراق، سلسلة نشرة العراق في مراكز الابحاث العالمية، العدد 5، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، 2013، ص6

المبحث الثاني
نماذج من الدراسات السابقة

اولاً: دراسات عراقية

1ـ دراسة: عواطف علي خريسان، الموسومة بـ (النخبة وبناء الدولة دراسة اجتماعية تحليلية)، 2014[1].

مشكلة الدراسة

طرحت الدراسة مجموعة من التساؤلات ساعية الى البحث عن اجابات لها وهي :

_ما طبيعة العلاقة بين النخبة والدولة منذ تأسيس الدولة العراقية في 1921 وحتى سقوط النظام السياسي السابق في 2003 ؟

_ما النخب التي ظهرت وأصبح لها دور بعد عام 2003؟ هل هي نخب جديدة ام ان لوجودها جذور تمتد الى مراحل سابقة؟

_هل ساهمت النخبة في عملية بناء الدولة بعد عام2003؟

_ما ابرز مُخرجات النخبة خلال مرحلة بناء الدولة بعد 2003؟ وهل شكلت تحديات لعملية بناء دولة مؤسساتية حديثة؟

ب_ اهداف الدراسة

يمكن تحديد اهداف الدراسة فيما يأتي :

- ❖ التعرف على انواع النخب في المجتمع العراقي .
- ❖ تحليل بناء القوة داخل المجتمع العراقي من حيث علاقته بالنخب .
- ❖ تشخيص دور النخب في عملية بناء الدولة هل هو ايجابي ام سلبي .
- ❖ التعرف على اهم مُخرجات النخبة خلال عملية بناء الدولة بعد عام 2003.

ج_منهجية الدراسة

استعانت الدراسة بالمنهجيين الآتيين في محاولة لتقصي حقائق البحث العلمي: المنهج التاريخي والمنهج الوصفي.

د_ استنتاجات الدراسة

توصلت دراسة النخبة والدولة الى :

- ان للنخبة الدينية والعشائرية دوراً في تأسيس الدولة العراقية وذلك من خلال دورها في ثورة العشرين وتصديها للاستعمار البريطاني ولسياسة الملك، لكن هذا الدور حُجم فيما بعد عن طريق تسيد النخبة العسكرية للدولة حتى العام 2003.

[1] عواطف علي خريسان ، االنخبة وبناء الدولة دراسة اجتماعية تحليلية)، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد،2014.

- تغيرت خارطة النخب بعد العام 2003 عندما ظهر تأثير النخب السياسية والدينية والعشائرية بقوة، في حين ضعف تأثير دور النخبة العسكرية التي طالما وسمت شكل الدولة العراقية ولحقبة طويلة بالصفة العسكرية، فقد أصبحت اليوم تابعة للنخبة المركبة، وظلت النخبة المثقفة بعيدة عن المجتمع كما كان دورها في السابق نخبة منعزلة محافظة في توجهها الفكري وليس لها اي دور في التغيير .
- لم تستطع هذه النخب منذ تأسيس الدولة العراقية ولحد الان سواء أكانت في مواقع السلطة الرسمية ذات القرار او التي خارج السلطة من بناء دولة ذات هوية وطنية جامعة لكل تعددية المجتمع العراقي، وأنما عمدت هذه النخب الى أنبعاث هويات فرعية ذات شكل سياسي – ديني– قومي، فشكلت هذه الهويات الفرعية أستقطابات عامودية مما أضعف ذلك من روح المواطنة وتنامي الولاء للطائفة والعشيرة والمذهب على حساب الولاء للوطن والدولة، وذلك لارتباط مصالح وايديولوجيات هذه النخب بمشاريع وأطراف خارجية اقليمية ودولية .
- أتضحت معالم النخب بعد العام 2003 عن طريق دورها في صياغة الدستور الذي كان ولايزال محل خلاف فقد عكس دستور عام 2005 التوجهات المذهبية والدينية والاثنية والمصالح الضيقة للقائمين بصياغته اكثر مما عكس المصالح العليا للدولة، فقد جاء الدستور بنوع فريد من الفيدرالية التي سوف تلقي بِضلالها على وحدة الدولة العراقية ويجعلها عرضة لمشاريع او كانتونات مناطقية ذات هويات فرعية.
- لم تستطع النخب من بناء دولة جديدة في ظل تحقيق مصالحة وطنية حقيقية تحقق الاندماج المجتمعي لكل تعددية المجتمع العراقي كون المصالحة الوطنية الطريق الوحيد للخروج من أتون الصراعات المذهبية والطائفية، وانما غلب على مشاريع هذه النخب المساومات ونصيبها من حجم الحصص في مؤسسات الدولة .
- أفرزت النخب خلال عملية بناء الدولة العراقية الجديدة مخرجات سلبية تمثلت بالفساد الإداري والمالي والمحاصصة وانعدام الامن والاستقرار وأزمات الحكم وغيرها، ووجود مخرجات مثل هذه تعرقل بناء اي كيان ما، فماذا يكون الحال اذا كان ذلك بناء دولة مدنية حديثة !!؟؟

2ـ دراسة علي طاهر الحمود، الموسومة ب(شيعة العراق وبناء الدولة والأمة دراسة اجتماعية ميدانية)، 2015[1]

أ_ اشكالية الدراسة

اشكالية هذه الدراسة تكمن في كيفية تعامل الشيعة في العراق مع واقعين متناقضين، تأريخ مليء بالرفض والنفور من السلطة، وحاضرٍ وَضَعَهم في صدارة المسؤولية لبناء الدولة والأمة.

وللبحث في هذه الاشكالية يجب الاجابة عن اسئلة عدة: فمن الشيعة العراقيون؟ وما اسهاماتهم التأسيسية في النظرية الدينية في بناء الدولة والأمة؟ وكيف يتعامل الشيعة في العراق مع مفارقات العقيدة واستحقاقات الحكم بعد 2003؟ وما ديناميات الانقطاع والاتصال بين الشيعة، والآخر (المذهبي والقومي)؟ وكيف أثر اسهام الشيعة في بناء الدولة بعد 2003؟ وكيف أثر اسهام الشيعة في بناء الأمة بعد 2003؟

ان الدولة التي تبحث فيها هذه الدراسة "كيان سياسي – قانوني معترف به، ضمن بقعة جغرافية محددة، يشعر مواطنوه بأنهم جزء منه، وان مؤسساته تعمل على التوحيد بينهم". فيما تشكّل الأمة "ارادة لأفراد يعيشون على بقعة من الأرض، وفي ظل نظام اقتصادي وبعض الرموز الثقافية المشتركة، ونظام سياسي يشعرون من خلاله بأنهم مُمَثَّلون".

ان لعمليتي بناء الدولة وبناء الأمة مقاربتين مختلفتين: الاولى تعتمد التنمية البشرية والاقتصادية بكل مستلزماتها من مؤسسات وقوانين. والثانية تعتمد الجانب الثقافي، اذ ان الدولة وبناءها والأمة وتكوّنها يعتمد على ذاكرة وتقاليد وتخيل وثقافة.

ب_ اهداف الدارسة

تتوخى هذه الدراسة متابعة الرؤية التي تتشكل وتتطور لدى الجماعة الشيعية حيال الدولة والامة في العراق. وهذا الهدف يتحقق من خلال عمل نظري وميداني يشمل فهماً عميقاً لنظريات السلطة عند الاتجاه العقائدي للشيعة، كذلك يتأتى من فهم معمّق ايضا لاستحقاقات بناء الدولة في العراق، وما تشتمل عليه من تحديات في ادارة التنوع المذهبي والديني والقومي في هذا البلد. الدراسة الحالية تهدف ايضاً الى التعرف على رؤية الجماعة الشيعية للحكم، والآخر المذهبي والديني والقومي، فضلا عن تحديد العلاقة بين الدولة والامة، بالاضافة الى اقتراح مؤشرات تحدد النجاح او الاخفاق في عمليتي بناء الدولة وبناء الأمة.

---

[1] علي طاهر الحمود، الموسومة ب(شيعة العراق وبناء الدولة والأمة دراسة اجتماعية ميدانية)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم علم الاجتماع، 2015.

ج_ تساؤلات الدراسة

تنطلق الدراسة الحالية من سؤال رئيس: هل لدى الشيعة رؤية تجاه بناء الدولة وبناء الأمة؟ وهذا التساؤل قد يحمل في طياته ما تبدو انها ثوابت غير قابلة للتشكيك.. ولذلك نعمد الى تجزئته الى اسئلة فرعية:

1.من هم الشيعة العراقيون؟

2.ما اسهامات الشيعة التأسيسية النظرية في بناء الدولة وبناء الامة؟

3.كيف يتعامل الشيعة في العراق مع مفارقات العقيدة واستحقاقات الحكم بعد 2003؟

4.ما ديناميات الانقطاع والاتصال بين الشيعة كجماعة، والآخر (المذهبي والقومي)؟

5.كيف أثر اسهام الشيعة على بناء الدولة بعد 2003؟

6.كيف أثر اسهام الشيعة على بناء الأمة بعد 2003؟

د. حدود الدراسة ومجالاتها

مجالها البشري تقتصر الدراسة نظريا على الشيعة العراقيين، في حين يضم جانبها الميداني ثلاث فئات: النخبة الدينية، والنخبة السياسية، والنخبة المثقفة.

اما الحدود المكانية للدراسة في الجانب النظري فهي العراق بحدوده الجيوسياسية المعترف بها دوليا، اما في الجانب الميداني فسوف تقتصر على العاصمة بغداد ومدينة النجف.

وبالنسبة لحدود الدراسة الزمنية فهي تضم جانبين: الاول الجانب التاريخي الذي سنتتبع فيه تطور الجماعة الشيعية فكريا منذ ولادة المذهب في القرن السابع الميلادي وما بعده.

اما الثاني فهو تتبع عمليتي بناء الدولة وبناء الامة في العراق المعاصر، الذي سنتتبعه في المدة المحصورة بين التاسع من نيسان 2003، حتى نهاية الشهر الثالث من عام 2015. وقد اخترنا سقوط النظام الدكتاتوري عام 2003 منطلقا للدراسة، لأن هذا التاريخ كان ايذانا بدخول الجماعة الشيعية ابواب السياسة في العراق المعاصر، ما فجّر بركاناً من التناقضات والأسئلة عن دورهم في صياغة الدولة وصناعة الأمة اللتين فشل بناؤهما منذ تأسيس العراق الحديث.

ه. منهجية الدراسة

استعمل الباحث منهج الفهم الذاتي والمنهج التاريخي.

و. ادوات وعينة الدراسة

استعمال الباحث ادوات تحليل البيانات الثانوية، و المقابلة المعمقة شبه المقننة مع النخبة الشيعية الاولى من السياسيين ورجال الدين والمثقفين.

ز. نتائج الدراسة :

يمكن توضيح اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة:

1. اظهرت اجابات السياسيين ورجال الدين والمثقفين الشيعة على السؤال المتعلق بنوع نظام الحكم المناسب للعراق توجهات متقاربة جدا، في اختيار النظام المدني، او النظام البرلماني الدستوري الحالي بوصفهما النظامين الأمثل لحكم العراق.
2. كشفت اجابات السياسيين ورجال الدين والمثقفين الشيعة بشأن المشتركات التي تجمع العراقيين بمختلف انتماءاتهم الفرعية، وما يصلح منها لبناء الدولة، عن اتجاهات متباينة ومتنوعة.
3. تباينت آراء السياسيين ورجال الدين ومثقفي الشيعة بخصوص الاسباب التي تدعو الشيعة الى الإشتراك مع الآخرين في بناء الدولة. ففي الوقت الذي ركز السياسيون والمثقفون على الدوافع الدينية والعقائدية والثقافية، امتنع رجال الدين بشكل كامل عن التطرق لمثل هذه الدوافع، مشيرين الى تصورات اخرى تدعو الشيعة الى الاشتراك مع الآخرين في بناء الدولة. وكل ذلك ربما يشير الى فجوة بين فهم السياسيين والمثقفين من جهة، ورجال الدين من جهة ثانية، حيال القراءة الدينية، او فهم الواقع الاجتماعي للشيعة في العراق.
4. تباينت اسباب عدم دعوة الشيعة الى انشاء دولة شيعية تنفصل عن العراق بحسب المجموعات المختلفة، فقد اشار سياسيون ومثقفون الى اسباب دينية وعقائدية وثقافية، في حين اختلفت توجهات رجال الدين بشكل عام عن المجموعتين الأخريين.
5. اتفق رجال الدين مع المثقفين الشيعة على ان القيادة السياسية الصالحة هي شرط اساس لمزيد من التقارب والاندماج بين الجماعات العراقية القومية والطائفية والدينية. في حين رأى غالبية السياسيين ان المشاركة السياسية (وليس نوع القيادات)، هي الشرط الأهم. وبذلك يبعد السياسيون عن انفسهم تهمة الابقاء على الاختلافات والتباعد بين الجماعات العراقية، في حين بدا رجال الدين والمثقفون صريحين باتهام السياسيين في الانقسامات التي يعيشها المجتمع العراقي.
6. إن العقيدة السياسية للنظام العراقي الحالي لم يتم حسمها بعد، فلم يتفق السياسيون و رجال الدين والمثقفون الشيعة على عدو واحد ومشخّص، او هوية وطنية قائمة على ايديولوجيا محددة.
7. اظهرت اجابات رجال الدين انهم مشككون بالأداء السياسي وغير راضين عن الاحزاب والتيارات والشخصيات السياسية، ملقين باللوم عليها في اسباب تراجع الثقة بين الجماعات العراقية، والفشل في ادارة الدولة، وتنفيذ الدستور وبناء المؤسسات.

8. الانقسام الشيعي الشيعي كان واضحا في التوجهات التي اظهرتها معطيات الدراسة الميدانية وتباين الاجابات بين الفئات الثلاث (السياسيين ورجال الدين والمثقفين)، فضلا عن التباين داخل المجموعة الواحدة.
9. بشكل عام اتفقت اجابات السياسيين ورجال الدين والمثقفين الشيعة على ان الاحزاب والتيارات الاسلامية الشيعية لديها رغبة او توجه في التخلص من هيمنة المرجعية، لكنها مضطرة للتعامل معها لأزمة في الشرعية، او اغراض طائفية او انتخابية محددة. وبشكل عام ايضا اتفقت اجابات رجال الدين في عدم ثقتها بالاحزاب والتيارات السياسية الاسلامية الشيعية، بسبب عدم نضجها، او فسادها، او عدم وجود برامج واضحة.
10. ان استمرار تواجد الاحزاب الاسلامية الشيعية في الحكم مرهون ايضا بمدى انفتاحها على الآخر، فإذا استثنينا التعامل التكتيكي السياسي، فمن النادر ملاحظة ايّ حوار فكري جاد، او رؤية استراتيجية واضحة في اوساط الاحزاب الاسلامية في التعامل مع الآخر المذهبي والقومي والديني في العراق، الذي يمثل حجر الزاوية لبناء الأمة العراقية، وهوية البلاد الوطنية، وخروج تلك الاحزاب والتيارات من حالتها الطائفية المغلقة الى فضاء وطني أرحب.
11. ان انقطاع الاحزاب الاسلامية الشيعية عن التواصل الفكري والثقافي والاجتماعي مع الاخر العراقي (السني، الكردي، المسيحي، الصابئي، الأيزيدي، البهائي، الشيخي، الكاكائي، اليهودي، والسود) داخل وخارج العراق، ينسحب ايضا على تواصلها المقطوع مع النخبة المثقفة الشيعية ومن الطوائف والقوميات المتعددة في ايران وتركيا وباقي الدول المجاورة. وبذلك تخسر الاحزاب الاسلامية الشيعية في العراق فرصة التأثير على الاقليم – (بدلا من بقائها متلقية للضغوط الخارجية) –، من خلال عمقها التاريخي والفكري الاستثنائي، والتجربة الفريدة التي تقدمها الاحزاب الاسلامية الشيعية من خلال تبني الدولة المدنية.
12. الحوار، والتواصل، وارضاء غير الشيعة، كانت تشكل اولوية مهمة لدى رجال الدين والمثقفين، الا انها لم تكن في صلب اهتمام السياسيين بشكل عام، فيما عدا الاطر الدستورية التي حرص السياسيون على تأكيد التزامهم بها والتي يشترك بها الشيعة مع غيرهم من ممثلي الجماعات العراقية.
13. لعمليتي بناء الدولة وبناء الأمة مقاربتين مختلفتين:

الاولى تعتمد التنمية البشرية والاقتصادية بكل مستلزماتها من مؤسسات وقوانين.

الثانية تعتمد الجانب الثقافي، اذ ان الدولة وبناءها والأمة وتكوّنها يعتمد على ذاكرة وتقاليد وتخيل وثقافة.

وفي الحالة العراقية، ومن وجهة النظر الشيعية جرى دراسة عمليتي بناء الدولة والأمة من خلال المقاربتين معا في هذه الدراسة.

3_دراسة كريمة لطيف عبد الله(بناء الدولة في فكر الأحزاب والقوى السياسية العراقية بعد عام 2003) (المقومات المعوقات) [1]

أ. أهمية الدراسة

تجلت أهمية الدراسة في محاور عدة وعلى النحو التالي:-

1. فهم التصورات الفكرية والرؤى السياسية للأحزاب والقوى السياسية العراقية الراهنة، ومن ثَمَّ معرفة الأسس النظرية والعملية التي انطلقت منها هذه الأحزاب والقوى نحو بناء الدولة العراقية الحديثة، بعد أن تم هدم وتدمير البنى الأساسية للدولة في ظل الاحتلال الأمريكي .
2. تعزيز فكرة التعددية الحزبية السياسية داخل الدولة ومدى ارتباطها بالسلطة السياسية، من اجل أيجاد مناخ سياسي مستقر قائم على نظام سياسي ديمقراطي بعيدا عن الفهم الخاطئ للديمقراطية، بعد أن كان يسود الدولة نظام الحزب الواحد ولعقود طويلة .
3. كما تبرز أهمية الدراسة من أنها تتصل اتصالا مباشرا بالتطورات والمستجدات الدولية وبالأوضاع السياسية التي تشهدها الساحة السياسية العراقية،واحتياجات الجمهور المتعددة ومنها ثقافة الديمقراطية وترسيخ مفاهيمها وإلحاق الدولة العراقية بالدول المتقدمة التي يكون لحقوق الفرد وحرياته أولويات في دساتيرها.
4. ركزت الدراسة على أهمية المسؤولية الملقاة على الاحزاب العراقية، فهناك مبدأ متفق عليه مفاده (حيثما توجد السلطة توجد المسؤولية)، فمن يمارس السلطة داخل الدولة لابد أن يخضع للمساءلة، وهذا هو التلازم الحقيقي بين السلطة والمسؤولية، حيث يعد عاملاً فعالاً لتأسيس نظام حكم ديمقراطي مستقر تسوده تعددية سياسية فاعلة، ويعتبر أساساً لتطور المجتمعات في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والامنية والاجتماعية.

ب. هدف الدراسة

1- التوصل إلى أسس واضحة لعملية بناء الدولة الجديدة والسلطة عند الأحزاب والقوى السياسية العراقية، فالأغلبية تفضل السلطة وتعطي مفهوما معينا يغيب عنه مفهوم الدولة.

---

[1] كريمة لطيف عبد الله، بناء الدولة في فكر الأحزاب والقوى السياسية العراقية بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2015.

2- إيجاد وعي جديد لمفهوم الدولة العراقية المعاصرة الذي يعاني من أزمة حقيقية لدى الأحزاب والقوى السياسية العراقية خصوصا مع ضعف التنظيم، وافتقارها للقاعدة الوطنية، حيث ركزت هذه الأحزاب على عملية اقتسام للسلطة .

3- الكشف عن ادعاءات الاحتلال الأمريكي الذي أعلن،بأن أحد أهدافه هو تطبيق الديمقراطية والعمل على إقامة نظام سياسي ديمقراطي وهذه الادعاءات خالفت الواقع العراقي المعاش حاليا، ولم تترجم الولايات المتحدة اي من اهدافها، التي اعلنت عنها مسبقا الى واقع عملي يمكن ان يقود العراق نحو الديمقراطية والاستقرار .

ت. **اشكالية الدراسة :** تتمحور المشكلة البحثية للدراسة :-

1- هذه الاحزاب والقوى باتت اسيرة اطروحات طائفية وعرقية تتقاطع مع المشروع الوطني، وفي ظل الاختلافات الفكرية القائمة بين الأحزاب وال السياسية، لتتحول أحيانا الى صراع طائفي وعرقي، وأحيانا صراع سياسي بحت، وامتد هذا الصراع ليشمل البنى الأساسية للدولة والميادين كافة.

2- مدى انسجام تصورات بناء الدولة لدى الأحزاب والقوى السياسية مع معايير بناء الدولة في علم السياسة من جهة أولى، وعلى الدروس المستقاة من الخبرات المقارنة وتجارب النخب السياسية من جهة ثانية، الأمر الذي يعني التوجه لدراسة عدد من العناصر هي على النحو التالي :-

- هل يؤثر التناقض في سلوك الأحزاب السياسية العراقية المعاصرة فكراً وتطبيقاَ،على عملية بناء الدولة العراقية المعاصرة؟
- هل ستتمكن هذه الأحزاب بشقيها الإسلامي والعلماني من بناء دولة ديمقراطية تستند على مؤسسات ويقوم الحكم فيها وفق مبادئ دستورية، وإقامة نظام سياسي وفق المعايير الديمقراطية العصرية، ومجتمع يقوم على اسس المواطنة وقيم العدالة والمساواة التي طالما تمنى المواطن العراقي ان تسود في مجتمعه.
- هل تستطيع هذه الاحزاب والقوى تخطي ثقافة ربط السلطة بالدولة من خلال مجتمع كان منقاد بالتوجه السياسي التسلطي؟، وستجيب هذه الدراسة عن هذه التساؤلات.

ث. فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من الفرضية التي مفادها، (ان بناء الدولة في العراق حاجة الى رؤية فكرية واضحة، وان انعدام هذه الرؤية بسبب قلة الخبرة او تشوهها من شأنها ان تعطل من بناء الدولة.

ومن هذه الفرضية تشتق التساؤلات التالية :-

- هل الرؤى الفكرية والبرامج السياسية للأحزاب في العراق ما بعد 2003 مواكبة لعمليات البناء والتطور للتجارب العالمية المشابهة لحالة العراق .
- هل تنسجم مع أبرز الدروس المستقاة من الخبرات السابقة في العالم في مجال التنمية السياسية، قياسا إلى الأثر المدمر للاحتلال الأمريكي، وما خلفه الصراع الطائفي والصراع على السلطة وتأثيرها على المكونات السياسية الراهنة في العراق؟، ام انها تفتقر الى الرؤية الفكرية في عملية البناء .

ج. منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على عدة مناهج أساسية منها **المنهج التاريخي** الذي يدرس الدولة والسلطة عن طريق كونهما ظاهرة فكرية سياسية وتاريخية، ثم يحللها في منتظم فكري يتعلق خصوصاً بموضوع مفهوم الدولة العراقية، ويبحث في الرؤى الفكرية للتيارات والأحزاب العراقية ورؤى القيادات السياسية و لمعرفة الجذور التاريخية للأحزاب العراقية وأحوال النشأة، وذلك للتعرف على مراحل ظهور وتطور مفهوم الدولة وتداول السلطة والاستفادة من معرفة التيارات والإحداث التي أثرت في ظهور مفهوم تداول السلطة اعتمادا على شهادة بعض المعتمدين الذين عاصروا الاحداث فضلاً عن السجلات والوثائق الرسمية وغيرها. وكذلك **المنهج المقارن**، والذي من خلاله يتم استعماله لمعرفة وجه التقارب والابتعاد في التصورات الفكرية للأحزاب العراقية المعاصرة حول مفهوم الدولة وتداول السلطة، وكذلك تحليل الرؤى والأطروحات الفكرية والمقارنة بينها والوقوف على الجوانب السياسية والاجتماعية المتعددة، واستخلاص ما يمكن استخلاصه من أفكار تتعلق ببناء الدولة.

ح. الاستنتاجات

وانطلاقا من الفرضية توصلت الدراسة الى الاستنتاجات التالية :-

أصبح العراق أكثر البلدان تعرضا للصدمات على الرغم من توفر المقومات التي تعيد بناء الدولة والاستقرار السياسي والأمني وذلك للأسباب التالية :-

أ- شدة الصراع السياسي على السلطة بين الاحزاب العراقية.

ب- افتقار الاحزاب الى الكوادر الاحترافية في مجال بناء الدولة وتنميتها.

ت- افتقار الاحزاب الى الرؤية العلمية المطلوبة لبناء الدولة الحديثة.

ث- بعض الاحزاب السياسية لها ارتباطات خارجية متنوعة.

ج- دول المحيطين العربي والاقليمي للعراق ساهمت بسياساتها في تعميق ازمات العراق وعوقت من عملية بناء الدولة العراقية.

ح-اخطاء السياسات الامريكية في العراق (اثناء الاحتلال وما بعده) أسهمت في تعميق الصراع بين الاحزاب السياسية وانعكس ذلك سلبا على عملية بناء الدولة.

وبالرغم من ضبابية مستقبل الدولة لكن الوضع على المدى البعيد نرجو ان يكون اكثر ايجابية من النواحي السياسية من خلال المشاركة الفاعلة لكل مكونات الشعب دون إقصاء او تمييز او تفرد بالسلطة والقرار، ومن الناحية الاقتصادية وبما يمتلكه العراق من مقومات النجاح الاقتصادي من كونه يمتلك ثاني احتياط نفطي في العالم، إضافة إلى الموارد الأخرى المائية والسياحية وتعداد سكاني فضلا عن توافر الطاقات العلمية الخلاقة لبناء دولة وطنية ديمقراطية قائمة على المشاركة السياسية الفعلية لتجاوز المعوقات الداخلية والخارجية وفق مبادئ العدل والمشاركة الفعلية في ميادين الحياة عامة.

واستنتجت الدراسة ان سبب نجاح وتطور جزء من الدولة العراقية المتمثل بإقليم كردستان العراق من اعمار واستثمارات بالميادين كافة، فضلا عن الاستقرار السياسي والأمني عن بقية اجزاء العراق المتمثل بالوسط والجنوب، حيث وجدت الدراسة ان اسباب هذا النجاح تعود الى ما يلي:

أ- قلة التأثير السلبي للاحتلال الامريكي على كردستان .

ب- وجود رؤية كردية سياسية مشتركة لبناء نموذج ديمقراطي في كردستان .

ت- تنافس الاحزاب الكردية انطوى على الرؤى التنموية فقط ولم يمتد ليشكل صراعا طائفيا وعرقيا.

ث- النجاح في ادارة العلاقات الدولية والاقليمية لكردستان بشكل ساهم كثيرا في عملية البناء والتنمية.

وبعد البحث والتقصي توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات :

أ- يجب إن تخضع السلطة للمسؤولية، لان تلازم السلطة والمسؤولية عامل فعال لتأسيس نظام حكم مستقر وفق مبادئ وأحكام الديمقراطية الدستورية .

ب-الاستفادة من التجربة الكردية حيث هناك اجزاء اخرى من العراق تتميز بمواقعها إلاستراتيجية فضلا عن الاستقرار الامني الذي تتميز به المنطقة، فبوسع اصحاب القرار ان يجعلوا من هذه المناطق ان تتوسع في مشاريعها الاستثمارية والتوسع في البناء وان تكون محط انظار الدول المتقدمة وان تستثمر بالمجالات السياسية والاقتصادية عامة، ولنلتمس بناء حقيقي لهذا الجزء المميز من الدولة العراقية.

ت-الابتعاد عن مفردات الخطاب الطائفي والعرقي والذي قاد الدولة الى مفترق طرق من الصراعات المعقدة.

ث-اجراء إصلاح سياسي لمؤسسات الدولة كافة والتوسع في المحافظات التي تتميز بالاستقرار الامني والسياسي للقضاء على كل ما يعيق بناء الدولة .

ج–أن يتم تداول السلطة في حدود المنافسة الدستورية بإجراء انتخابات عادلة تسودها المصداقية، لبناء دولة مدنية اتحادية موحدة يسودها الأمن والسلام .

ح–تفعيل عمل الرقابة المالية لكشف التجاوزات التي تحدث في دوائر الدولة والبنوك وخاصة البنوك الاستثمارية الخاصة التي كان على الدولة ان تتولى هذه المهمة وتحت إشرافها .

خ–الحاجة الى دولة تحقق الرفاه عن طريق سياسة اقتصادية أفضل واقتصاد سوق حقيقي.

د– القضاء على الطائفية السياسية والمذهبية من خلال القضاء على المسببات وان تمتلك الدولة رؤية مستقبلية مستنيرة .

ذ– تحديث المؤسسة العسكرية والأمنية وإعادة بنائها على أساس مهني لأنها الاساس في بناء الدولة.

إقرار مبدأ المصالحة الوطنية بين مكونات الشعب وتجاوز سياسيات الإقصاء والتهميش والخطابات المسببة لأعمال العنف والإرهاب وان يكون الإعلام توجيهي وملتزم على أساس تطبيق مبدأ المواطنة.

4_دراسة علي حسين احمد الموسومة ب(تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003)[1]

أ. اشكالية الدراسة

تتمحور اشكالية الدراسة حول فشل الحكومات العراقية المتعاقبة في التعامل مع خصوصية النسيج الاجتماعي العراقي وادارة تعدديته، وعجزها عن خلق مجتمع مندمج منظم تتولى سلطة الدولة مسؤولية تنظيم العلاقة بين مكوناته المختلفة، وبقيت العلاقة بين الدولة والمجتمع من جهة، وبين المكونات الاجتماعية من جهة اخرى محكومة بثقافة وروح العصبية وروابطها فضلاً عن عدم اقتصار حق احتكار السلطة والقوة الشرعية على الدولة حصراً بسبب وجود ادوار ونفوذ وسلطات موازية لسلطتها تتمثل في افراد مثل رئيس العشيرة، او رئيس الطائفة، او كبير العائلة، كما احتلت النزعات العرقية والدينية والطائفية والمناطقية موقع الركيزة في العمل السياسي وممارسة السلطة، وقد عملت سلطات الاحتلال الامريكي بعد عام 2003 على اذكاء الطائفية والعرقية وترسيخها عبر تشكيل مجلس الحكم الانتقالي على قاعدة المحاصصة فاندلعت الخلافات والصراعات الاجتماعية وانعكس الحال على توجهات القوى والاحزاب السياسية والحكومة والمجتمع وتحول التنافس السياسي الى عنف اجتماعي وكانت المحصلة ظهور الطائفية السياسية، ولا تمثل بيئة اجتماعية وسياسية كهذه وسطاً ملائماً لبناء دولة عصرية ديمقراطية يتساوى فيها جميع المواطنين في الحقوق والواجبات، وتجمعهم هوية وطنية تؤطر هوياتهم الفرعية وتوحد مشاعرهم وانتمائهم لوطنهم العراق ودولته التي تعبر عن وجودهم كمواطنين عراقيين.

[1] علي حسين احمد، تحديات بناء الدولة العراقية بعد عام 2003، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، 2016.

ب. اهمية الدراسة

تنبع اهمية الدراسة من تناولها لأهم مقوم من مقومات وجود الدولة وهو المجتمع الموحد المندمج الذي تجمع الهوية الوطنية مكوناته المتعددة وتوحدها ضمن اطار هوية الدولة العراقية التي تعبر عن وجود ومشاعر كل اطياف النسيج الاجتماعي العراقي وانتمائها وولائها للدولة والوطن، وقد فشلت كل الحكومات العراقية المتعاقبة منذ عام 1921 في تحقيق هذا الهدف لاهمالها لطبيعة المجتمع وخصوصيته التعددية غير المتجانسة والمتنافرة، وبقي الجانب الاجتماعي يمثل التحدي الاكبر وعامل الوهن الرئيس في بناء الدولة وعدم استقرارها وعجزها عن التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية التي تواجهها.

ج. فرضية الدراسة

تهدف الدراسة لاثبات فرضية مفادها ان عدم تعامل الدولة بواقعية مع خصوصية التكوين الاجتماعي في العراق جعلها هشة ضعيفة وغير قادرة على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية التي اعترضت عملية بنائها منذ عام 1921 ولحد الان، وان السبيل الامثل للتعامل مع هذه التحديات يتحقق عبر تبني استراتيجية للتنشئة الاجتماعية السياسية لاعداد الفرد المواطن وبناء المجتمع المندمج الموحد بالهوية الوطنية والثقافة السياسية العصرية وقيم الديمقراطية ونظامها السياسي القائم على المشاركة واحترام التعددية وقبول الرأي الاخر المختلف، ومفهوم المواطنة وروابطه، ولأجل اثبات هذه الفرضية تناولت الدراسة مكامن الوهن الاجتماعية ـ السياسية التي تضعف قدرات الدولة على التعامل مع التحديات الداخلية والخارجية.

د. منهجية الدراسة

اعتمد الدراسة المنهج الاستقرائي القائم على حكم العقل من خلال الملاحظة والمشاهدة والتجربة، ودراسة وتحليل الوقائع التاريخية والمعاصرة للظاهرة الاجتماعية، السياسية في العراق للتعرف على العوامل والدوافع التي تتحكم وتؤثر في حركة المجتمع وعملية بناء الدولة للاستفادة منها في الحاضر والمستقبل.

ه. . الاستنتاجات

1. لا توجد في العراق دولة بالمفهوم العصري، والموجود كيان سياسي غير ناضج لم يصل الى مستوى الدولة، وهو كيان يقوم على العصبية وروابطها الحاكمة للمجتمع الاهلي، والمعضلة في العراق ان الدولة فيه تعيد انتاج روابط العصبية بسبب الجذور العميقة للثقافة التقليدية في بنية المجتمع التي تغذي رواسبها عملية اعادة الانتاج، والعصبية وروابطها مسألة ثقافية مكتسبة عبر اجيال من التنشئة الاجتماعية وتأخذ قيمها وتقاليدها حكم الثابت والبديهي في قيم وسلوك المجتمع وافراده، وقد قامت الدولة العراقية منذ نشأتها الاولى عام 1921 على قيم العصبية ومفاهيمها بأشكالها القبلية والدينية والطائفية والعرقية وما يصاحبها من ولاء شخصي، وممانعة، وتدافع، وغلبة، وفي الوقت الذي تشكل فيه العصبية مصدر قوة مرحلية للسلطة، تكمن فيها مصادر ضعفها، اذ تدفع العصبية الجماعات الاخرى الى التمرد والدخول في صراع لتحل محل العصبية الحاكمة، سعياً وراء السلطة والثروة والنفوذ، ولا ينصاع المجتمع للسلطة إلا تحت التهديد بالعقاب، واذا إنصاع فهو مُكره، وتاريخ العراق السياسي المعاصر هو تاريخ صراع بين الدولة وعملية بنائها وبين ثقافة العصبية، هو صراع بين النظام واللانظام، وبين سلطة الدولة والسلطات الاهلية المحلية غير المنضبطة الموازية لسلطة الدولة، وتمثل عملية بناء الدولة صراعاً من اجل ترسيخ قواعد الدولة العصرية في محيط اجتماعي غير متجانس ومتنافر ذو ثقافة تقليدية طاردة ونابذة.
2. اعتمدت الدولة العراقية ومنذ عام 1921 على الاكراه والقسر في بسط سلطانها، وكانت العصبيات الاهلية تدين لها بالولاء عندما تتحقق مصالح الرؤساء المتنفذين لهذه العصبيات، وسرعان ما يدب التمرد عندما تُمس تلك المصالح، او عندما تضعف الدولة، او ينهار سلطانها، فسلطان الدولة غير مقبول طوعاً لأن المجتمع المتفتت لم يتشبع بفكرة الدولة، وينبع ضعف فكرة الدولة من رؤية المجتمع غير المتجانس المتنافر لها بوصفها كياناً مفروضاً لايثير وجوده سوى الخوف وعدم الثقة والرفض، وتتحمل الدولة جانباً كبيراً من المسؤولية في هذا الجانب بسبب سلطانها الذي قام على التسلط والشمولية والقمع، ويولد التسلط والقمع ردود افعال اجتماعية تأخذ سمة اللجوء الى البنى والعلاقات التقليدية الموروثة لحفظ الذات الاجتماعية في وجه دولة متسلطة فتترسخ الانتماءآت والولاءآت الدينية والطائفية والعرقية والقبلية وهذا مؤشر على فشل الدولة في ادارة التنوع والتعددية.
3. تقوم الدولة على معادلة تتألف عناصرها من: الوطن، المواطن، والنظام السياسي الذي يتولى ادارة شؤونها في الداخل وعلاقاتها مع الوحدات السياسية الاخرى في بيئتها الخارجية، وترتبط

هذه العناصر بأواصر وروابط تكاملية، ومعادلة الدولة العراقية مختلة التوازن فالوطن موجود، والنظام السياسي كيان متضعضع مأزوم، والمواطن ودوره مفقود، اذ يشكل المواطنون في الدولة طبقة المحكومين كما تتألف من هؤلاء المواطنين فئة الحكام وهما الوجود المادي للدولة وركيزتها وعمقها الاستراتيجي، ولا تتكامل عملية بناء الدولة العصرية في العراق الا بتكامل هذه العناصر.

4. الديمقراطية كنظام سياسي وثقافة وقيم لا جذور لها في العراق، وتتطلب عملية غرسها في بيئة اجتماعية تحكمها الثقافة والقيم التقليدية تبني استراتيجية للتنشئة الاجتماعية السياسية تضطلع بالدور المحوري فيها مؤسسات التربية والتعليم، ومرحلة انتقالية للعبور من ثقافة الرعية والخضوع والتبعية الى ثقافة المواطنة والمشاركة، وهذه العملية معقدة وتتطلب زمناً وتكاملاً في مراحل متعاقبة للوصول الى مرحلة الدولة الديمقراطية، واصعب المراحل هي مرحلة الصراع مع الثقافة والقيم التقليدية والسلوك السياسي المبني عليها والذي يتجسد في التسلط والاستبداد والغلبة وعقلية الغنيمة والاستئثار بها، والغنيمة هي السلطة والثروة والنفوذ.

5. المحاصصة تحدي اجتماعي سياسي، وهي عامل تفتيت للمجتمع وتعميق لأزمة الهوية الوطنية، وتشوه العملية السياسية، وتُضعف الدولة ونظامها السياسي، والحقت المحاصصة الضرر ببنية الاحزاب السياسية، وعطلت دورها في التنشئة الاجتماعية السياسية وبناء الديمقراطية، واستغلت الاحزاب السياسية المحاصصة واكدت على الأنتماءات الفرعية لمكونات المجتمع في بنيتها وهمشت الرموز والاهداف الوطنية.

6. تؤثر العقلية المشبعة بالثقافة التقليدية التي تحكمها رواسب العصبية على السلوك السياسي للأفراد وتُصعّب تبني قيم الحوار والوصول للتفاهم والحلول الوسط والقبول بالرأي المختلف فيصبح الوصول الى اتفاق يعبر عن موقف موحد أمراُ عسيراً في مجتمع يفتقر الى التجانس والانسجام الثقافي مما يؤدي الى تعقيد عملية صنع واتخاذ القرارات وتأخيرها وعدم توازنها ويُشكل ذلك عامل ضعف للدولة في الداخل والخارج، الامر الي يؤكد الحاجة الملحة للتعامل مع التحدي الاجتماعي والثقافي عبر التنشئة الاجتماعية السياسية فالمجتمع عنصر حاكم يؤثر في بنية النظام السياسي وادائه وسلوكه، والسبيل لتجاوز هذا الوهن يكمن في ازاحة الثقافة التقليدية وقيمها واحلال ثقافة الديمقراطية والمدنية والحضارة محلها.

7. المصالحة الوطنية الحقيقية والشاملة التي لا تقصي احداً هي المدخل لأيقاف التدهور السياسي والاقتصادي والاجتماعي فهي المنطلق للتعامل مع التحديات الداخلية والخارجية عبر توحيد الموقف الوطني، وتحديد المصلحة الوطنية والتوافق المجتمعي عليها، وتمثل المصلحة الوطنية القوة الدافعة لتحديد اهداف السياستين الداخلية والخارجية ووضع سلم اولوياتها.

8. الدولة العراقية بها حاجة الى بناء هوية وطنية جامعة تؤطر الاختلاف والتعدد الاجتماعي دون الغائه لكي تصبح آصرة توحيد تجمع مكونات المجتمع على هدف واحد هو العمل المشترك لبناء دولة المواطنة المدنية،.
9. تنطوي معدلات البطالة المرتفعة في العراق على بذور عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وتثير البطالة الشعور بالاحباط لدى القادرين على العمل والباحثين عنه دون جدوى، وهي مشكلة متعددة الابعاد فهي المدخل للفقر والحرمان والحط من قيمة الانسان، وتشكل احد دوافع العنف الذي يحركه الشعور بأنعدام العدالة وعدم المساواة، وتضع البطالة العاطلين في مواجهة خيارين: اولهما الانحراف السلوكي والقيمي وعدم الامتثال للقانون فترتفع معدلات الجريمة والعنف، وقد تدفع الحاجة بالعاطلين للانخراط في الارهاب، والخيار الثاني هجرة العاطلين خارج الوطن ويشكل حملة الشهادات واصحاب الكفاءة والمهارات النسبة الكبيرة بين المهاجرين فيصبح البلد امام تحدي هجرة العقول واضمحلال الطبقة الوسطى وهي عماد البناء والتقدم في العراق.
10. برزت في العراق ظاهرة العشوائيات والمستوطنات الهامشية في المدن، وتضم هذه الاماكن الفئات الاجتماعية المهمشة التي تتألف من خليط من الفقراء والمعدمين وذوي الدخول المنخفضة والعاطلين عن العمل والمتسولين والنازحين من الريف الى المدن بحثاً عن فرص العمل،.
11. الحكم الصالح شرط اساس ولازم لتحقيق التنمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويعبر عن مفهوم واسع يتضمن آليات وشبكة علاقات ومؤسسات تمكن المواطنين من التعبير عن آرائهم ومصالحهم وممارسة واجباتهم وضمان حقوقهم وتسوية خلافاتهم،.
12. يواجه العراق تحديات واوضاعاً صعبة في الداخل والخارج ويستوجب هذا الواقع ان يكون القائمون على السلطة بمستوى المسؤولية وان يتصرفوا بوعي وادراك وبعد نظر لخطورة المرحلة التي تتطلب العمل الجاد لبناء الداخل المتماسك الذي يجعل من الصعب على القوى الخارجية توظيف نقاط الوهن فيه لتحويل البلد الى مجال حيوي لنفوذها ومصالحها.

ثانياً: دراسات عربية.

1- دراسة محمد مراد الموسومة ب(النخبة والسلطة في المشرق العربي المعاصر : دراسة في التشكل البنائي الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمجتمع العربي)(1)

تحاول هذه الدراسة فهم جدلية العلاقة بين النخبة والسلطة، إذ ان النخبة كما يوضح الباحث اقترنت تلقائياً بالسلطة الى درجة يمكن معها اطلاق تسمية **(نخبة السلطة)** ونخبة السلطة هنا لاتعني النخبة الرسمية الحاكمة وحسب، وانما تعني وبشكل اهم جماعات النفوذ الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، سواء الحاكمة منها او غير الحاكمة، فالجماعة النخبوية هي الجماعة التي تتميز بفاعلية حراكها الاجتماعي والسياسي وتحتل موقعاً متقدماً في التراتبية الهرمية داخل المجتمع، وبهذا المعنى فان النخبتين الرسمية وغير الرسمية هما من نسيج اجتماعي واقتصادي وايديولوجي واحد.

وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التاريخي الاجتماعي، وتركز على مبدأين متلازمين هما التفكيك والدمج، اي تفكيك الظاهرة الى عناصرها ودراسة كل عنصر بشكل منفرد ثم اعادة دمج وتركيب هذه العناصر من جديد بتغليب العناصر المشكلة لها.

قسمت الدراسة الى خمسة فصول تناولت فيها اهمية الارض الزراعية التي ظلت تمثل حتى اواسط القرن العشرين مصدراً اساسياً للإنتاج وقد عرضت الباحثة التطورات التي عرفتها انظمة استثمار الاراضي الزراعية والملكية ومدى تأثير ذلك في تشكل البنى الاجتماعية والاقتصادية وفي تحديد علاقات السلطة، واوضح دور السياسة الانتدابية الانكليزية والفرنسية في احتواء طبقة الاعيان وتوظيفها في خدمة التوظيفات الرأسمالية مقابل اضفاء الشرعية والقانونية والدستورية على ملكياتها العقارية من جهة، وتعزيز مواقعها في السلطة السياسية من خلال مأسسة النفوذ عبر مؤسسات جديدة تم استحداثها مثل البرلمان والوزارة والمؤسسات الادارية والعسكرية المختلفة التي نصت عليها الدساتير الحديثة .

وتوقفت الباحثه عند النتائج التي احدثتها عملية إلحاق المشرق العربي بالاقتصاد الراسمالي، الامر الذي طبع الاقتصاد المحلي بطابع التخصصية لغرض السوق الخارجية في حين شهد الاقتصاد الريفي أزمة انتاجية بسبب عدم قدرته على مقاومة الغزو السلعي الاجنبي إذ افضت هذه الازمة الى افقار الريف وتحول اعداد واسعة من سكانه باتجاه المدن التي شهدت ارتفاعا في معدلات النمو السكاني مما ادى الى تشكل بنى اجتماعية واقتصادية جديدة ومنها بنية السلطة التي اتسمت بالتريف و حيث ظل

---

(1) محمد مراد ، النخبة والسلطة في المشرق العربي المعاصر : دراسة في التشكل البنائي الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للمجتمع العربي ، معهد الانماء العربي ، بيروت ، 1996 .

التمركز السكني المديني يحتفظ ببنيته الريفية من حيث التركيبة العائلية وعلاقات السلطة وعناصر تشكلها مما اثر بدوره في تشكل عصبيات السلطة.

وتوقف الباحث عند التركيبة الاجتماعية للمؤسسة العسكرية والطموحات الخاصة بسلك الضباط العسكري نحو الصعود في سلم السلطة السياسية، وهذا ما أفضى الى نشوء ظاهرة تميز بها تاريخ المشرق العربي المعاصر وهي ظاهرة الانقلابات العسكرية وقيام النظام العسكري وما احدثته سياسات هذا النظام في مجال تأسيسه لمفاهيم جديدة للسلطة والدولة وفي مجال تشكل نخبة السلطة البيروقراطية عن طريق التوسع في مؤسسات القطاع الحكومي العام وقيام الطبقة – الكتلة باستحواذها على الفائض الاقتصادي والاستئثار بتدويره وفي عملية توزيعه لما يضمن إعادة انتاج نفسها بوصفها نخبة متفوقة .

وقد ناقشت الدراسة مجموعة من الفرضيات :

- **استمرار الاداء الوظيفي للسلطة الخراجية**
- **تريَف السلطة**
- **استمرار العصبية القرابية**
- **فرضية المخزن**
- **التطور العنفي للسلطة**
- **دورة النخبة العربية**

2- **دراسة : فريال منايفي، الموسومة بـ (اشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي : بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية)**، 2019[1]

أ_ مشكلة الدراسة

طالما عاشت الدولة القطرية في منطقة المغرب العربي أزمة بنائية منذ حصولها على الإستقلال، بسبب عدم استكمال البناء المؤسساتي وهشاشة الدولة أمام التحديات التي فرضتها مرحلة ما بعد الاستعمار، ومع اندلاع الانتفاضات الشعبية مطلع 2011 في كل من تونس وليبيا.

ساد الاعتقاد أن تلك الانتفاضات ستحمل رياح التغيير والديمقراطية إلى هذين القطرين، لكن مع مرور الوقت، بدى واضحة أن الدولة تعاني أزمة وجود قبل أزمة ديمقراطية، لذلك كان أكبر تحدي تواجهه الشعوب المغاربية هو إعادة بناء الدولة المنهارة التي كانت تبدو شكليا أنها متماسكة.

[1] فريال منايفي، (اشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي : بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية، اطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الحاج لخضر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2019.

ومن أجل الفهم جيداً للعناصر الكامنة التي أسهمت في عرقلة مسار بناء الدولة في دول الحراك المغاربي كان لابد من اجراء تحليل عميق للعوامل الداخلية والخارجية معا، وفي ارتباط متلازم. ضمن هذا الطرح تسعى هذه الأطروحة إلى معالجة الإشكالية التالية: هي طبيعة المتغيرات التي كان لها دور أساسي في مسار بناء الدولة في كل من تونس وليبيا بعد حراك 2011، فهل يمكن إرجاعها إلى عوامل داخلية بحتة تتعلق بالطبيعة البنيوية والتاريخية للدولة والمجتمعات المغاربية أم أنها تخضع إلى عوامل خارجية أخرى، ترتبط بدور البيئة الخارجية وطبيعة النظام الدولي والمجال الإقليمي الذي تتأثر به كلا الدولتين.

وتتفرع عن هذه الإشكالية الرئيسية عدة تساؤلات فرعية تساهم في إثراء عملية البحث:

1. ما هي أهم النقاشات النظرية والفكرية التي عالجت مفهوم بناء الدولة؟ د. كيف ساهمت العوامل التاريخية والجغرافية في تحديد طبيعة الدولة في منطقة المغرب العربي؟
3. لماذا تباينت مخرجات الحراك السياسي في كل من ليبيا وتونس؟
4. ما هي ابرز التحديد التي تعيق مسار بناء الدولة في كل من تونس وليبيا؟

ب_ اهمية الدراسة

يكتسي هذا الموضوع أهمية بالغة تستدعي عملية البحث والدراسة، وتتجلى أهميته في أنه يسعى لمعالجة أحد أهم المفاهيم المركزية في علم السياسة وهو مفهوم بناء الدولة، من خلال مناقشة أهم الأطر التحليلية والمقاربات النظرية المتعلقة بأدبيات بناء الدولة ومدى قدرتها أو محدوديتها في تفسير مسار بناء الدولة في الدول التي خبرت ظاهرة الحراك بمنطقة المغرب العربي موضوع الدراسة.

على صعيد آخر فإن القيمة العلمية لهذه الدراسة تجلت أيضا في محاولتها تسليط الضوء على أحد أهم المفاهيم الجديدة التي دخلت حقل العلوم السياسية بقوة في السنوات الأخيرة، وتداولاتها دوائر صنع القرار، وأصبحت محور اهتمام مؤسسات بحثية متخصصة، وهو مفهوم الحراك العربي الذي أثار جدلا اعلاميا و اكاديميا حول النتائج والتطورات التي أفرزها، خاصة مع تفجر العديد من الحروب الأهلية والنزاعات الداخلية كما توضحه الحالة الليبية.

ج_ فرضيات الدراسة:

كإجابة مؤقتة عن الإشكالية المطروحة، نقترح أربع فرضيات أساسية الفرضيتين التاليتين:

1. يرتبط نجاح مسار بناء الدولة بقوة المجتمع المدني ودرجة تماسك نسيجه الاجتماعي.
2. تساعد حيادية المؤسسة العسكرية على الانتقال السلمي للسلطة في الأنظمة الديكتاتورية المغلقة

3. يؤدي التوظيف السياسي للإختلافات العرقية والقبلية الى عرقلة مسار التغيير في الأنظمة الحديثة العهد بالديمقراطية.

4. على الرغم من تأثير الفواعل الخارجية على مسار بناء الدولة فإن نجاح أو فشل هذه العملية يعتمد بالدرجة الأولى على دور العوامل الداخلية

د_ منهجية الدراسة

استعملت الباحثة في الدراسة المناهج التالية لتغطية موضوع الدراسة حيث تم استخدام المنهج التاريخي،، وكذلك تم استخدام منهج المقارن وكذلك منهج دراسة الحالة.

ه_ حدود الدراسة

ينحصر موضوع هذه الاطروحة ضمن اطار زماني ومكاني محدد:

1. **الإطار الزماني** : تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية المطروحة ضمن إطار زماني يمتد فيما وراء التحولات التي عرفتها منطقة المغرب العربي بعد أحداث الحراك العربي منذ أواخر 2010 إلى نهاية 2018، لكن عملية الدراسة تتعدى هذه الحدود الزمنية، لأن أزمة بناء الدولة في المنطقة ليست وليدة الحراك السياسي 2011، وإنما هي ظاهرة متجذرة بعمق في تاريخ نشأة الدولة الوطنية بعد الاستعمار في المنطقة.
2. **الإطار المكاني** يتضح جليا من خلال عنوان الأطروحة أن الحيز المكاني لموضوع الأطروحة سيتناول منطقة المغرب العربي كنموذج للدراسة، لكن بما أن الدراسة ستركز على أبعاد بناء الدولة بالمنطقة بعد الحراك العربي، من المنطقي أن تركز أكثر على الدول التي شهدت تحولات عميقة وتغيرات مهمة أفضت إلى إسقاط أنظمتها الديكتاتورية والدخول في مرحلة جديدة من تاريخها السياسي، ونعني تحديدا تونس وليبيا، أي ستكون هذين الحالتين بمثابة الاختبار الامبريقي للنتائج النظرية التي انطلقت منها الدراسة.

و_ استنتاجات الدراسة : توصلت الدراسة الى اهم الاستنتاجات وهي :

1- أهمية الربط بين الجانب النظري والتطبيقي للدراسة، حيث أشارت الدراسة إلى أهمية مقاربة الشرعية، التي تستمد أفكارها من المفهوم السوسيولوجي للدولة من خلال إعطاء أهمية أكثر إلى عوامل الانسجام والترابط الاجتماعي سياسي داخل الدولة، كعنصر مهم في تثبيت شرعية الدولة، والذي يعتبر الأساس الروحي والجوهري في عملية البناء، لأن هذه المقاربة استطاعت بامتياز أن تتدارك العلاقة المتبادلة التي تربط الدولة والمجتمع.

2- تعاني تونس وليبيا من مشاكل معقدة ومعضلات متعددة الأبعاد، التي لا يمكن حلها سريعا، لأنها تتطلب وقتا لا بأس به من أجل إيجاد حلول واقعية لها، وبالتالي من الخطأ الاعتقاد أن

مجرد اسقاط الأنظمة الديكتاتورية وتغيير النظام السياسي كفيل بحل كل المشاكل المتراكمة منذ زمن طويل. لذلك ليس من السهل المطالبة بتحولات سياسية ومؤسسية بين عشية وضحاها، فبناء الدولة هي عبارة عن مسار يتطلب الكثير من الوقت، الصبر والتضحيات.

3- يرتبط النجاح النسبي الذي حققته التجربة التونسية إلى حد كبير بطبيعة تكوين البني الداخلية السياسية، الاجتماعية، التاريخية والثقافية التي تطور في خضمها المجتمع التونسي والدولة التونسية منذ الاستقلال، فوجود طبقة وسطى أكثر حجما، جيش غير مسيس، وحركة سياسية اسلامية أكثر اعتدالا .

4- أسهمت طبيعة الدولة والنظام السياسي الليبي لفترة ما بعد الاستقلال في تعطيل مسار إعادة بناء الدولة بعد إسقاط نظام القذافي، فنتيجة لغياب أي دور للمجتمع المدني في ليبيا قبل الانتفاضة، بالإضافة إلى سياسية التجهيل والإقصاء التي مارسها نظام القذافي

5- رغم الدور الذي لعبته سواء الفواعل الدولية أو الإقليمية في تعقيد الأزمة الليبية

وعرقلة أي مشروع يمكن أن يوحد صفوف الليبين ويضع حد للاقتتال الداخلي، إلا أن تأثيرها يبقى مرهونا بمدى رغبة وحاجة الفواعل الداخلية الحصول على الدعم الخارجي من أجل مواجهة خصومها في الداخل، وهو ما ينم عن عجز الجبهات الداخلية على اختلاف تشكيلاتها وتوجهاتها على استقطاب الشعب الليبي، ربما يعود ذلك إلى هشاشة العلاقة الموجودة بين مختلف الشرائح المكونة للمجتمع الليبي التي عمل القذافي على تشتيتها وخلق العداوات بين مختلف القبائل، مما عقد التواصل فيما بينها في اطار المرحلة الانتقالية الجديدة.

2_ دراسة : حمزة علويط، الموسومة بـ (تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا)، 2020 [1]

أ_ مشكلة الدراسة

شكل سقوط معمر القذافي بداية مرحلة جديدة من شأنها أن تكون أكثر صعوبة من نضال الشعب الليبي من أجل بناء دولة حديثة، حيث شهدت هذه الأخيرة سلسلة هائلة من العقبات والتوترات. تمثلت في إجراء إنتخابات ونزع سلاح الميليشيات وإعادة دمجها في نفس الوقت وتعزيز المصالحة الوطنية وصياغة دستور جديد واستعادة الأمن وإصلاح الأضرار الناجمة عن العمليات القتالية المحلية والغارات الجوية الأجنبية، و تعزيز الولاءات الوطنية، كل هذا شكل تحديا رئيسيا أمام فكرة بناء الدولة

[1] حمزة علويط، الموسومة بـ (تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، 2020.

الوطنية في ليبيا. وإنطلاقا مما سبق تحاول هذه الدراسة الإجابة عن الإشكالية الرئيسية التالية: ما مدى تأثير التحديات التي تشهدها ليبيا على عملية بناء الدولة؟

وتتفرع من هذه المشكلة البحثية مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي:

- ما هو المقصود بعملية بناء الدولة؟
- كيف أسهمت التحديات الداخلية التي تواجهها ليبيا في عرقلة عملية بناء الدولة؟.
- كيف أسهمت التحديات الخارجية التي تواجهها ليبيا في عرقلة عملية بناء الدولة؟.
- ما هو مستقبل عملية بناء الدولة في ليبيا؟

ب_ هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تشخيص الأوضاع في ليبيا وتحليل أسباب عدم الاستقرار، من خلال التطرق المختلف التحديات الداخلية والخارجية التي تعيق تجسيد مشروع بناء الدولة، مع التعرف على الآفاق المستقبلية لعملية بناء الدولة في ليبيا

ج_ فرضية الدراسة

تحقيق عملية بناء الدولة في ليبيا والوصول إلى مرحلة الوحدة الوطنية وتحقيق توافق ليبي مرهون بمدى القدرة على مواجهة التحديات المختلفة التي تحول دون ذلك في ظل طرح رؤى واستراتيجيات فعالة.

د_ منهجية الدراسة

استخدم الباحث المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة في الدراسة.

نتائج الدراسة

1. كان هناك إهتمام كبير بأنماط عملية بناء الدولة و مكوناتها و آلياتها خاصة مع موجة التحرر منتصف القرن الماضي، غير أن إعتمادها على استيراد النموذج الغربي دون تكييف مع معطيات البيئة الداخلية أنتج دولا عرجاء لازالت تواجه تحديات داخلية وخارجية بفعل ضعف مؤسساتها.
2. عملية بناء الدولة جاءت بمعنيين، أولهما ارتبط بانتشار حركات التحرر من الإستعمار، و ثانيهما تعلق بمرحلة ما بعد الحرب الباردة و الذي إرتكز على بناء الدول الجديدة التي رافقت تفكك المعسكر الشرقي و كذا إعادة بناء الدول الفاشلة التي أصبحت تهدد الأمن و السلم العالميين.

3. توجهات سياسة القذافي الخارجية وتناقضات نظام حكمه الداخلية منحت فرصة لمعارضيه داخليا و خارجيا للإطاحة به في 17 فيفري 2011، حيث عملت القوى الدولية على ترجيح كفة المعارضين و مساندتهم سياسيا و عسكريا.
4. إعتماد القذافي على الكتائب الأمنية وفتح مخازن الأسلحة للتصدي للثورة، ساهم في ظهور تشكيلات مسلحة عرقلت مشروع تشكيل مؤسسة أمنية موحدة، فضلا عن جعل ليبيا تربة خصبة لتغلغل التنظيمات ارهابية.
5. بعد سقوط نظام القذافي إنقسمت وتعددت الأطراف الداخلية في ليبيا تبعا لتوجهات ومصالح القوى الأجنبية المتدخلة مما أطال في عمر الأزمة، وتعقيد عملية التوصل إلى اتفاق سياسي بين الأطراف المتنازعة.
6. غياب المؤسسات في مدّة حكم القذافي، جعل من بنائها في المرحلة الانتقالية أمرا صعبا خاصة مع إختلاف الرؤى والتوجهات السياسية بين الفرقاء الليبيين ادت حالة الفوضى الأمنية ما عطل مسار بناء الدولة.
7. استنزفت الحرب والانقسام السياسي في ليبيا كثيرا من رأس المال الاجتماعي الليبي الذي يتكون من الجوانب الإيجابية للحياة الاجتماعية أي من شبكات العلاقات الاجتماعية والمعايير والقيم الإيجابية في المجتمع التي تمكن أفراده وشرائحه من التصرف معا بصورة فعالة ومجدية لتحقيق أهدافهم المشتركة.
8. معاناة الاقتصاد الليبي من حالة الركود التي إمتدّت منذ بدء الأزمة الليبية على مدار السنوات الماضية، وهو ما يبدو واضحا من خلال ازدياد معدل البطالة سنة بعد أخرى، وعدم نمو الناتج المحلى الإجمالي غير النفطي بل أنه يعاني من نمو سلبي، وعجز ميزان المدفوعات، وارتفاع مستوى التضخم، مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية.
9. تعدد الأطراف الخارجية المتدخلة في الشؤون الليبية، أطال أمد الأزمة أكثر و صعب من إيجاد توافق سياسي بين الأطراف الليبية التي تخضع لمصالح و توجهات قوى إقليمية ودولية.

ثالثاً: دراسات اجنبية

1_ دراسة احلام غليسي الموسومة بـ (النزاعات الاثنية واشكالية بناء الدولة في افريقيا : دراسة حالة نيجيريا) 2020 [1]

أ_ مشكلة البحث

تعد القارة الإفريقية من أكثر المناطق في العالم التي تشهد نزاعات وحروب داخلية، حيث تتسم النزاعات الإثنية فيها بالتعقيد، وتعتبر نيجيريا من الدول الإفريقية التي تعاني مشاكل اجتماعية نتيجة التركيبة المجتمعية المتميزة بالتعدد ، وهو ما أدى إلى عدم استقرارها نتيجة العديد من النزاعات التي شهدتها، ومن ثم توجب على هذه الدراسة طرح الإشكالية التالية: كيف تؤثر النزاعات الإثنية على بناء الدولة في إفريقيا؟

وللإجابة عن الإشكالية تم اقتراح الفرضية التالية:

كلما كان هناك تنوع إثني في الدولة أثر ذلك سلبا على استقرارها.

ب_ اهداف البحث

سعى هذه الورقة البحثية إلى معالجة أحد أهم المشكلات والتحديات التي تعاني منها دول العالم الثالث، وكذا إلى معرفة الأسباب الحقيقية لاندلاع النزاعات الإثنية، فضلا عن توضيح علاقة التفاعل والتأثير المتبادل بين النزاع الاثني وانعكاساته على إفريقيا بشكل عام، ثم التعرف على التعقيدات الاثنية وإشكالية بناء الدولة في نيجيريا كدراسية حالة

ج_ منهجية البحث

منهج دراسة حالة: قمنا باستخدام هذا المنهج الدراسة حالة نيجيريا، وتحديد طبيعة العلاقة بين الظاهرة المدروسة والحالة النيجيرية.

المنهج الوصفي التحليلي: تم الاعتماد على هذا المنهج التحليل أثار النزاعات الإثنية على إفريقيا عامة وفي نيجيريا خاصة.

د_ نتائج البحث

1. ان الأسباب المؤدية إلى حدوث النزاعات الإثنية في القارة الإفريقية تتعدد، ومن أبرزها السياسات الاستعمارية التي قامت بتفرقة الجماعات، وكذا التوزيع الغير عادل للثروات خاصة

[1] احلام غليسي الموسومة بـ (النزاعات الاثنية واشكالية بناء الدولة في افريقيا : دراسة حالة نيجيريا)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، 2020، ص(348_376).

الاقتصادية، بالإضافة إلى الآثار التي خلفتها العولمة، وتمتد الظاهرة إلى حد يجعل من الصعب التحكم فيها لما تخلفه من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، ناهيك عن المشكلة الأضخم ألا وهي انهيار الدولة.

2. النزاع الاثني في نيجيريا أطرافه هي الجماعات الإثنية ذات الأغلبية من جهة وجماعات الأقليات من جهة أخرى وهو كذلك ديني لأنه قائم بين المسلمين والمسيحيين فالصراع في نيجيريا كثيرا ما كان عنيفا وتستخدم فيها الأسلحة والميليشيات وهو ما يخلف فقدانا للأرواح وخسائر للممتلكات كما هو الشأن بالنسبة للحرب الأهلية النيجيرية (حرب بيافرا)، وغالبا ما تكون الحكومة النيجيرية طرفا في النزاع.
3. النزاع الاثني في نيجيريا كان دائما وأبدا بهدف الحصول على السلطة والموارد الاقتصادية.
4. انعكست النزاعات الإثنية على الدولة في نيجيريا بشكل سلبي في جميع مناحي الحياة، فعلى المستوى السياسي تعتبر الانقلابات العسكرية التي شهدتها نيجيريا أكبر دليل على صراع الاثنيات للوصول إلى السلطة، أما على المستوى الأمني فلقد حاولت الاثنيات الحصول على مكاسبها السياسية من خلال خلق العديد من التنظيمات وهو ما اثر على الاقتصاد النيجيري من خلال تحويل الاموال لشراء الاسلحة.

2_دراسة شيرزاد احمد النجار ونسرين علي عرب الموسومة بـ (اشكالية عملية بناء الدولة ذات التعددية المجتمعية : دراسة حالة بلجيكيا) 2021.[1]

أ_ مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة البحث في الجدلية القائمة حول عملية بناء الدولة البلجيكية التي تحاول الحكومة من خلالها تقوية سلطة الدولة من جهة، ومحاولة المكونات القومية البلجيكية الحصول على حقوقها وزيادة مساحة استقلالها لتحقيق العدالة الاجتماعية والسياسية. انطلاقاً من ذلك يمكن طرح سؤال محوري. وهو: ما هي الاشكاليات التي تواجهها الدولة البلجيكية ضمن اطار عملية بناء الدولة ذات التعددية المجتمعية؟ بالاضافة الى اسئلة فرعية

- ما هو دور المكونات المجتمعية البلجيكية في عملية بناء الدولة؟
- هل يعد النموذج التوافقي الفدرالي مناسباً لمعالجة مشكلات دولة ذات تعددية مجتمعية كما في الحالة البلجيكية؟

[1] دراسة شيرزاد احمد النجار ونسرين علي عرب الموسومة بـ (اشكالية عملية بناء الدولة ذات التعددية المجتمعية : دراسة حالة بلجيكيا، بحث منشور في المجلة الاكاديمية للجامعة نوروز، المجلد 10، العدد الاول، 2021، ص(106_116).

ب_ فرضية البحث

تذهب فرضية البحث الى اعتبار متغير التعددية المجتمعية متغير اساس في عملية بناء الدولة البلجيكية التي تهدف الى زيادة قوة الدولة، وان الاخفاق في الاستجابة لمطالب المكونات المجتمعية قد يشكل تهديداً للاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة البلجيكية. شريطة ان لا يكون ذلك على حساب قوة سلطة الدولة.

ج_ منهجية الدراسة

بغية الوصول الى تحليل علمي دقيق للمشكلات التي تواجه عملية بناء الدولة البلجيكية، تم الاعتماد على المنهج المؤسسي، منهج دراسة الحالة.

د_ نتائج البحث

وقد توصل البحث الى ما يلي:

1_ شهدت العلاقة بين المكونات القومية البلجيكية توترات عديدة الامر الذي أدى إلى حالة عدم استقرار عانت منها الدولة البلجيكية بسبب اخفاقها في تحقيق الاندماج ضمن إطار دولة وحدوية بسيطة اما دعى الحكومة البلجيكية إلى تغيير شكل الدولة إلى دولة فيدرالية تتلائم وتقنيات المكونات المجتمعية.

2_ان التكوين المجتمعي غير المنسجم والذي تزامن مع ازمة الهوية التي عانت منها الدولة البلجيكية منذ تأسيسها دفع إلى تطبيق النموذج الفدرالي في الحكم للحيلولة دون انهيار الدولة نتيجة مطالب | الملاميكى (Flemigs) بالاستقلال، وسعي الوالوتيون (walloons) إلى الانفصال عن بلجيكا (Belgium) والانضمام الى فرنسا التي تربطهم بها أصل وتاريخ ولغة مشتركة.

3_دراسة شحاته محمد ناصر الموسومة بـ(تحولات النخبة السياسية الايرانية)[1]

يوضح الباحث في دراسته أنه بعد **الثورة الايرانية عام 1979** كان هناك صراع بين عدة تيارات **قومية وماركسية وليبرالية ودينية**، لكن الذي نجح فيه هو **التيار الديني**، لانه كان حاملا لمشروعٍ سياسي فقهي يستند الى نظرية (ولاية الفقيه) ومن ثم أصبحت النخبة المسيطرة سواء عبر أطر رسمية أو غير رسمية هي نخبة دينية من رجال الدين أو المتدينين لكن هذه النخبة حدث في داخلها تباينات

[1] شحاته محمد ناصر ، تحولات النخبة السياسية الايرانية ، مجلة افاق المستقبل، العدد 9 ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2011 .

وانقسامها الى تيارين هما تيار اليسار الاسلامي وتيار اليمين الاسلامي، وخلال المدة من عام 1981 الى 2005 كان التياران في صراع على السلطة ولم يستطع اي تيار ان يقصي الاخر وينفرد بالسلطة لكن تجارب الحكم دفعت بهما الى اعادة ومراجعة للافكار التي يحملها كل منهما بشأن ولاية الفقيه المطلقة، والرؤى الراديكالية بشأن تصدير الثورة وغيرها، وكان فوز احمد نجاد في انتخابات الرئاسة عام 2005 يمثل ظهور تيار جديد داخل تيار اليمين هو اليمين الاصولي أو المحافظون الجدد الذي لا يتكون من رجال دين في الاساس وانما من مثقفين وجامعيين وتكنوقراط متدينين ومؤدلجين بقوة وقد تحالف هذا التيار مع ما أطلق عليه بعضهم اسم البازار الجديد وهو عبارة عن مجموعة من رجال الاعمال القريبين من السلطة وأصحاب الخلفيات العسكرية .

ويوضح الباحث أن مجيء احمد نجاد الى السلطة قد أدى الى تحولات مهمة في توازنات القوى داخل النخبة الايرانية ومنها حدة الانقسام داخل النخبة المسيطرة والصراع بين التيار الاصولي المؤيد لنجاد والتيار التقليدي الذي يمثله رجال الدين في قم، الامر الذي دفع المرشد الاعلى للنزول من موقعه بوصفه حكماً بين السلطات ليصبح مادة للصراع والخلاف، وتراجع دور رجال الدين التقليديين وتأثيرهم فقد شكل فوز احمد نجاد هزيمة لليمين التقليدي بزعامة رجال الدين أو الملالي إذ اتهمهم بالفساد، أدى ذلك الى تراجع تأثيرهم، وعسكرة النخبة اذ برز العسكر، الحرس الثوري تحديداً بقوة منذ ان جاء احمد نجاد للسلطة في 2005 وهو يمثل جيل العائدين من الحرب العراقية – الايرانية، وقد عبر صعود العسكريين السياسي من خلال تولي الكثير منهم مناصب وزارية، والاعتماد على الحرس الثوري في قمع التظاهرات المناهضة للنظام وصاحب الدور الابرز في البرنامج النووي الايراني ودوره في التصدي للعقوبات الدولية عبر سيطرته على الاقتصاد والنفط والوظائف الحكومية، ومن التحولات الاخرى تركز السلطة في أيدي اليمين فبعد ان كانت السلطة تتوزع بين تيار اليمن واليسار فان مجيء احمد نجاد مدعوما بالحرس الثوري والمرشد الاعلى جعل السلطة مركزة في تيار اليمين، وضيق حيز السلطة داخل النخبة حيث أصبحت السلطة مركزة بشكل كبير داخل اليمين الاصولي تحديداً، وتصاعد نفوذ المرشد الاعلى علي خامنئي فمنذ ان تولى موقعه، كان يتميز بضعف في مؤهلاته الفقهية وافتقاده الكاريزما التي كان يتمتع بها سلفه، مما نال من دوره وتأثيره على الساحة السياسية، لكن مجيء احمد نجاد الذي كان متوافق معه في الافكار والتوجهات أدى الى تصاعد نفوذ المرشد في الساحة السياسية .

ثم يذهب الباحث أكثر ليكشف عن سمات عدة مهمة للنخبة الايرانية :

هي نخبة دينية أقصائية سواءأكانت في مواجهة غيرها (التيارات الليبرالية والقومية) ام في مواجهة بعضها البعض، وهي نخبة متصارعة ليس حول تأويل الاسلام او حدود نظرية ولاية الفقيه، وانما حول السلطات والمصالح السياسية والاقتصادية وتلعب العوامل الشخصية والمكاسب الخاصة واعتبارات القرابة والنسب دوراً اساسياً في هذا الصراع، وهي نخبة تعاني صراعاً بين الاجيال، بين الجيل الثوري القديم الذي لن يتخلى عن مكانه طواعية، وانما سيعمل على الحفاظ على مواقعه في مواجهة الجيل الثوري الجديد من غير رجال الدين المعُممين .

ان هذه الدراسة تناولت مرحلة التغيير التي مرت بها ايران بعد الثورة الايرانية ودخول البلاد في مرحلة الصراع بين القوى السياسية وأيديولوجيتها في إدارة الدولة الذي أنتهى بسيطرة القوى الدينية،

المبحث الثالث:

التوجهات النظرية السوسيولوجية المفسرة لمشروع بناء الدولة.

يكاد يتفق عموم الباحثين في مجال العلوم الاجتماعية حول مفهوم الدولة بذاته فضلا عن اختلافهم بشأن تفسير اصلها ويبدو ان هذا التباين يرجع الى حد ما الى الحقيقة التي مؤداها ان مصطلح الدولة كما يستخدم الان لم يكن تطور تماما خلال الفترة اليونانية والرومانية، بل هو مفهوم حديث قياسا بالمفاهيم الاخرى[1]. بِيْدَ ان هؤلاء الباحثين بعد ان ادركوا ان حقيقة الدولة كظاهرة اجتماعية لم يعد يهتموا بنشأتها بقدر اهتمامهم بعملية تطورها الذي يتطلب عملية بناء دؤوبة تفرضها طبيعة الحياة المتغيرة، ولذلك يعد مفهوم بناء الدولة من المفاهيم الحديثة، الذي تزامنت عملية تبنية كمفهوم له اهمية مع موجة استقلال الدول من الاستعمار الغربي، إذ يراد به التحرر من هيمنة الاستعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فضلاً عن تحقيق التنمية السياسية، سواء بتنمية الفرد أو المؤسسات الهادفة لذلك، وتحقيق الأمن وصياغة الدساتير وتطور اكثر بعد الحرب الباردة وانهيار المنظومة الاشتراكية، وسيادة الفلسفة الليبرالية والعولمة، إذ ارتبط بالتركيز على عملية بناء الدول الضعيفة؛ لكونها أصبحت تمَّثل مركز التهديد للاستقرار والأمن الدولي والعالمي، وأخذ المفهوم الحديث يشير إلى القضايا الأساسية التي انبنت عليها الدولة القومية الحديثة والفلسفة الليبرالية، كالتنمية وحقوق الإنسان والديمقراطية وتمكين النساء والشفافية والمشاركة السياسية والإصلاح الاقتصادي... وغيرها من المفاهيم المعاصرة.، ازاء ذلك نؤكد ان الدولة كواقعة اجتماعية لم تكن غائبة عن اطروحات الباحثين في كافة الميادين، وخاصة في المجال السوسيولوجي الذي يعد الاساس لكل نظرية، ومن ثم لا يمكن لأحد أن يغض الطرف عن قضية في غاية الأهمية والخطورة ألا وهي قضية الدولة وكيفية بناؤها، لاسيما مع التقلبات الاجتماعية الراهنة التي حاصلت محليا وإقليميا وعالميا وعلى مختلف الاصعدة والمستويات، الأمر الذي دفع عدد من التنظيمات السياسية المتصدية لإدارة الدولة إلى تبنيها مشروع بنائها وهيكلتها على وفق معايير من شأنها فعلا النهوض بالمجتمع وتنميته وإعادة هيبته وكيانه . لذا فمفهوم الدولة شغل حيزا كبيرا في من تنظيرات وأفكار عدد غير قليل من العلماء والمفكرين والمهتمين بهذا المفهوم على المستويات كافة لاسيما المستوى الاجتماعي والسياسي ... الخ .

[1] محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مطبعة الوادي، الاسكندرية، 1977، ص151.

ولكون النظرية بمفهومها العام إطار فكري يمكنها تفسير مجموعة من الحقائق ويضعها في نسق علمي مترابط، بالإضافة إلى قدرتها على التنبؤ بتطورات تلك الحقائق مستقبلا[1].

لذا فالباحثة انتخبت عدد من النظريات السوسيولوجية لتفسير الظاهرة المدروسة تفسيرا منطقيا يقينا منها أن كل نظرية تفسر جانبا معينا من هذه الظاهرة لتعطي صورة متكاملة يمكن عن طريقها معرفة الواقع الحقيقي لها، ومن أبرز النظريات في هذا الميدان هي على النحو الآتي:

أولا: النظرية البيروقراطية (ماكس فيبر)

ثانيا: النظرية البنائية الوظيفية (تالكوت بارسونز)

ثالثا: النظرية الاسلامية (السيد الشهيد محمد باقر الصدر (قده))

أولا : نظرية البيروقراطية (ماكس فيبر) (1864-1920م)

يعد العالم الألماني (ماكس فيبر – Max Weber) أول من قدم إنموذجا فكريا مثاليا للمؤسسات الرسمية كافة ومنها الدولة أطلق عليه البيروقراطية (Bureaucracy) بعد أن كانت الأنماط التي سبقت هذا المفهوم في التنظيم على المستويين الإداري والسياسي لم تقدم سوى ما يخدم كبار الموظفين، رأس السلطة، أرباب السياسة والدولة العميقة، وبما أن الدولة بمجملها تعد جهازا بيروقراطيا شاملا لكل أنساق ومؤسسات المجتمع يمكن أن نتخذ من هذا النظرية إطارا مرجعيا وتفسيريا في الوقت ذاته.

ومن أجل إدراك ودراسة وفهم ماهية المؤسسات الكبرى، شَرَعَ (فيبر) بدراسة المؤسسات الكبرى في أوروبا، وقد خلص إلى جملة من الخصائص على المؤسسات أن بها وهي كالآتي[2] :

يتم توزيع العمل حسب التخصص إذ يكون للعاملين كافة سواء أكانوا قياديين مدراء أو موظفين واجبات محددة تُناط بهم ومن دون تداخل أو تعارض .

يعرف كل من هؤلاء العاملين صلاحياته من خلال تسلسل هرمي للسلطة، إذ تقوم الإدارة العليا للمؤسسة بعملية الإشراف والمتابعة على الوظائف الدنيا. فالدولة بمضمونها التنظيمي تتضمن ضرورة وجود هذا التسلسل الهرمي للسطلة والقيادة مع ضرورة متلازمة لتقسيم العمل والمراقبة .

يخضع أفراد التنظيم كافة / قيادة ومرؤوسين لجملة من القواعد والضوابط من أجل تحقيق أعلى درجة ممكنة من التوافق والتجانس بما يناط بهم من واجبات ومسؤوليات (السلوك التنظيمي) مع رؤية ومنظور الدولة من جهة، وتفاعلهم فيما بينهم من جهة أخرى. وهو ما يحقق التطابق التكامل بين أفراد

---

[1].عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط8، دار التضامن للطباعة، مصر، القاهر، 1982، ص49.

[2]حامد سوادي عطية، العملية الإدارية - معارف نظرية ومهارات تطبيقية، مطبعة معهد الإدارة العامة، الجزائر، د.ت، ص21.

المجتمع والدولة كمؤسسة عن طريق عدد من الآليات والوسائل التي تأخذ بنظر الاعتبار جوانب التركيب الإنساني من حيث كونه كائن بيولوجي، سيكولوجي، سوسيولوجي، ثقافي، وروحي[1].

يتم تكليف الأفراد لشغل الوظائف كافة بدا من رأس الهرم في الدولة بناء على المؤهل العلمي والكفاءة والتخصص والقدرة على تحمل المسؤولية / تكنوقراط، وذلك من خلال إجراء عدد من الاختبارات المُعدة لهذا الخصوص، أي العمل بمبدأ الشخص المناسب في المكان المناسب.

يتم اكتساب المهارات البيروقراطية عن طريق الخبرة والتدريب. فضلا عن شروط الترقية كحصول الموظف على المهارة اللازمة والتي يتم قياسها من خلال اختبارات معينة، إضافة إلى عدد سنوات الخدمة.

يحصل الموظف في المؤسسة البيروقراطية على عدد من الامتيازات منها الوظيفة الثابتة والراتب التقاعدي، وفي المقابل يقوم الموظف بتقديم مصلحة العامة على المصلحة الشخصية والتفاني للوظيفة والمؤسسة التي يعمل بها.

الاعتماد على الوثائق والسجلات الرسمية في إنجاز العمل وتنظيمها والمحافظة عليها. أي الاعتماد على مبدأ حوكمة الدولة واعادة هيكلتها تنظيميا على وفق متطلبات العصر الراهن ومستجداته المتسارعة.

فبيروقراطية الدولة بحسب(فيبر) لا يمكن أن تطبق إلا في التنظيمات الاجتماعية المتساندة والمعقدة من الحجم والدقة وتقسيم العمل والتخصص فيه، إلى جانب الكفاءة والمهارة والخبرة، ضمن نسق من المعايير والضوابط والقواعد القانونية[2].

لقد قام (فيبر) بإجراء مسح شامل لتطور النظم الإدارية ميز من خلاله بين ثلاثة أنماط للسلطة بناء على ما تكتسبه من شرعية(Legitimacy) وهذه الأنماط هي[3] :

أولا: السلطة الكاريزمية (Charismatic Authority)، وهي السلطة الملهمة وفيها يتمتع القائد أو رئيس الدولة بصفات وخصائص لا مثيل لها في المجتمع، وقد يظهر الكاريزما في أي مفصل من مفاصل الحياة الاجتماعية والسياسية / التنظيمية، وقد يكون نبيا أو فيلسوفا قائدا عسكريا أو زعيما دينيا أو سياسيا وغيرها، كالشخصية الكارزمية التي تتجسد في النبي محمد (صلى الله عليه وآله وسلم)، أو هتلر، أو السيد محمد محمد صادق الصدر (قده) أو السيد محمد باقر الحكيم(قده) .

---

[1] زاهر الديري، سعادة الخطيب، إدارة المؤسسات الاجتماعية، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص29.

[2] طلعت إبراهيم لطفي، مصدر سابق، ص37 .

[3] نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع - طبيعتها تطورها، ترجمة : محمود عودة وآخرون، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1980، ص270.

ثانيا: السلطة التقليدية (Traditional Authority) وهذا النمط من السلطة يعتمد على قدسية الأعراف والتقاليد الاجتماعية، وتُسند شرعية المكانة التي يحتلها أولئك الأفراد الذين يشغلون المواقع الاجتماعية الممثلة للسلطة إلى التقاليد والأعراف الاجتماعية العشائرية والقبلية، كالسن، أو القرابة، أو الجنس، أو الجاه ... الخ، ومن أمثلة هذه السلطة أو الانظمة السياسية كما في دول الخليج العربي التي تعتمد على الوراثة في الحكم السياسي والدةول التي تعتمد على النظام الملكي .

ثالثا: السلطة القانونية/الرشيدة (Legal Authority)، ويقوم هذا النمط من السلطة على أساس عقلي رشيد مصدره الاعتماد على المعايير أو القواعد الموضوعية وغير الشخصية، التي تكتسب شرعيتها من عدالة تلك المعايير ورسميتها. وهذا النمط من السلطة هو ما اعتمده (فيبر) كأساس لعمل الدولة، كونه يتصف بالعقلانية والرشد والاستمرارية ومدى قدرته على تحقيق الأهداف المرجوة وأبرزها العدالة وضمان حقوق ألافراد وأمنهم الاجتماعي والسياسي والغذائي .

ومع مرور الزمن أخذت السلطة القانونية للدولة تنتشر في أوروبا لاسيما فرنسا التي تحولت من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري بعد الثورة الفرنسية عام (1789) وبدأت المجتمعات الأوروبية الحديثة وبالدرجة الأولى تعكس صورة مغايرة لإدارة الدولة الحديثة من خلال ما تقدمه من مستوى عالٍ من الضبط والتحكم بعمليات تلك الإدارة إلى جانب ما يحققه من مشاركة أفرادها شيئا فشيئا في المجالات كافة لاسيما السياسية منها، ومن جانب آخر فإن هذا النمط من السلطة يكرس العلاقة القائمة بين الأفراد كمواطنين ينتمون إلى الدولة وبين التزامهم بالقرارات والتعليمات الصادرة إليهم من قبل القيادة العليا وما توكل إليهم من أعمال وواجبات كل بحسب موقعه فيها بشكل يضمن عدم الإضرار بالآخر، كونها أي البيروقراطية تقوم على نقطة محورية رئيسة وهي الفصل بين الإدارة والملكية من جهة والحقوق والواجبات من جهة أخرى، فضلا عن هرمية السلطة التي تحدد صلاحياتهم .

وقد ذهب (ستانيسلاف أندرسكي) في كتابه الموسوم (ماكس فيبر: استبصاراته وأخطاؤه المنشور عام (1984م) بأن هناك أربعة معانٍ تشير لمفهوم البيروقراطية والتي يمكن أن نجدها بصورة جلية في التراث السوسيولوجي المعاصر. وهي على النحو الآتي[1] :

يشير إلى عدد من الأفراد يؤدون مهامهم الإدارية على غرار الطريقة التي وصفها فيبر. وفي هذا المقام يمكن أن نستثمر هذه النقطة في التأكيد على أهمية عدد الأفراد الذين يمثلون رأس السلطة (الرئيس / القائد) ومن يتخذه نائبا، وكذلك فيما يتعلق بعدد النواب والذين بالضرورة أن يمثلوا الشعب تمثيلا حقيقيا .

[1] محمد محمود الجوهري، مصدر سابق، ص283.

يشير هذا المفهوم إلى شبكة من العلاقات الاجتماعية التي ينخرط فيها هؤلاء الأفراد. أي أنه وجود علاقات ترابطية تكاملية غير متصارعة أو متعارضة من شأنها تسيير الدولة على وفق ما مرسوم لها من خطط تنموية ونهضوية.

حجم القوة والصلاحيات التي يمتلكها هؤلاء قائد / قادة الدولة بوصفهم بناء، أي تلك الظروف التي تصبح فيها قوتهم من الناحية الإدارية كبيرة وفقا لما ينصه الدستور المتفق والمصوت عليه كي يمنحهم حق القيادة والتصرف لما فيه نهوض وتقدم المجتمع على وفق مبدأ تفويض السلطة.

ونأسيسا على ما تقدم فأن (فيبر) كان يقصد أن القادة السياسيين يظلون بحاجة ماسة للتحلي بالخبرة البيروقراطية، فهم يُظِهرون أعمالهم أنها تسير على وفق الضوابط القانونية، بما يجعلهم يسيرون بخطوات ثابتة ومحددة مسبقا لبناء الدولة والشروع في تنمية مؤسساتها تنمسية مستدامة.

وبالتالي فإن السعي للحصول على السلطة والنفوذ وفقا لما قدمه (فيبر) في هذا المجال يتيح للجميع التنافس مع توافر شروط المنافسة، مما يعكس صورة الدولة الديمقراطية وهي في حالة متماسكة ذات نسق اجتماعي متوازن، فالتوزيع المتباين للسلطات يعد من أبرز عوامل مشروع بناء الدولة والتي بدورها تعمل على اعتماد سياسة اتباع أنجع الحلول لمواجهة الصراعات التي من شأنها إضعاف الدولة أو ربما انهيارها نتيجة لتعارض المصالح الشخصية مع مصلحة العامة للدولة والمجتمع.

وعموما لقد أبدع (فيبر) حينما جعل علم الاجتماع حقلا للبحث العلمي خاصة عندما عرف علم الاجتماع بأنه "العلم الذي يدرس الفعل الاجتماعي". وبما أن الفعل المؤسساتي يتجه إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من النجاح عن طريق استغلال التطور التقني وهذه هي طبيعة الفعل الأداتي، وفي هذه الحالة لا يعد فعلا إستراتيجيا إلا إذا اقترن بالجانب الاجتماعي، وبهذه الحالة يصير الفعل إستراتيجيا عقلانيا. إلى جانب ذلك بحث (فيبر) في هذا العلم قضيا عديدة منها السلطة والشرعية والمشروعية والقيادة والهيمنة والكاريزما وسلطة الدولة والقانون والبيروقراطية، مجسدا في ذلك اهتمامه بشكل رئيس على دراسة النشاط البشري/الفعل الاجتماعي[1]. ليبين أن العلوم الإنسانية متداخلة بعضها مع البعض الآخر إلى حد كبير يصعب الفصل بينها إلا من حيث التخصص.

وتأسيسا على ما تقدم ترى الباحثة أن ما كان يصبوا إليه (فيبر) في إنموذجه المثالي يكمن فعلا في اسناد إدارة الدولة ومؤسساتها إلى من يتمتع بالقدرة والكفاءة والعقلنة وفقا للصلاحيات الممنوحه لهم

[1] جميل حمداوي، جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا، حقوق الطبع محفوظة للمؤلف، ط1، 2015، ص7

والتي من شأنها بناء دولة مستقرا على المستويات كافة متمثلة بمؤسساتها البيروقراطية التي تعتمد على التكنوقراط إلى جانب ضرورة الالتزام بالعقلانية والرشد والموضوعية.

لقد ارتبطت البيروقراطية بالسياسة والاقتصاد ارتباطا مباشرا نظرا لصعوبة الفصل بينهما لاسيما في مجتمعاتنا العربية ومنها المجتمع العراقي الذي يعتمد على الاقتصاد الريعي الذي لم يستثمر في بناء الدولة ومؤسساتها لذا كان لزاما على قادة المجتمع الذين يتبنون مشروع بناء الدولة في العراق استثمار ثروات المجتمع والشروع بوضع الخطط الكفيلة لتحقيق التطور الشامل، من خلال تفعيل دور الرقابة والضبط والتخطيط والإشراف والمرونة والتكلفة والربحية والتخصص وتقسيم العمل وغيرها من المبادئ التي تجعل الدولة قوية في المقام الأول .

وبحسب ما قدمه (فيبر) حول البيروقراطية كنظام إداري جديد يمكن من خلاله تحقيق أعلى درجات التنظيم والانسيابية، وانطلاقا من تعريفه لعلم الاجتماع بأنه العلم الذي يدرس الفعل الاجتماعي عند الأفراد والجماعات فهو يعده ثقافة أكثر مما يعده علما طبيعيا، وهو ما يصب في صميم ما يصبوا إليه مشروع بناء الدولة وهو نشر ثقافة التنظيم والتعاون بين أفراد المجتمع كافة بما يضمن العيش بكرامة، ولهذا فإن اعتماد الباحثة على نظرية البيروقراطية لمشروع بناء الدولة وهو صلب دراستنا الحالية نظرا لكون الدولة ذاتها بحسب (فيبر) جهازا بيروقراطيا يبحث في فاعلية وكفاءة الإدارة التي يمكن أن تتحقق أعلى مستويات أداء المتميز إذا ما توافرت المقومات اللازمة لمشروع البناء بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة على وفق الخطط المرسومة لها .

ثانيا : النظرية البنائية الوظيفية (تالكوت بارسونز) (1902-1979م)

يعد (تالكوت بارسونز ـ T. Parsons) من أبرز علماء البنائية الوظيفية في القرن العشرين إذ حاول تقديم إنموذج تنظيري يمثل وجهة نظر التنظيمات التي تسعى إلى الاستقرار والتوازن والديمومة، من خلال نظريته في الأنساق الاجتماعية وتأكيده على الوظائف المعيارية كالقيم والمثُل في الحياة الاجتماعية. إذ تؤكد هذه النظرية أن ديمومة أي نسق من الأنساق يتوقف على تعيين ميكانزم التنظيم الذاتي الذي تستخدمه الأنساق كافة لإشباع حاجاتها[1].

يرى بارسونز أن النسق الاجتماعي(Social System) يتألف من مجموعة من الأفراد الفاعلين(Actors) الذين يتفاعلون مع بعضهم في موقف يمثل على الأقل جانبا فيزيقيا أو بيئيا، وهؤلاء

[1] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، القيادة : دراسة في علم الاجتماع النفسي والإداري والتنظيمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010، ص80.

الفاعلون يكونون مدفوعين بموجب الميل إلى تحقيق أقصى حد ممكن من الإشباع (Gratification) وتتحدد الصلات بين الفاعلين بنسق من رموز مشتركة مبنية ثقافيا[1]. بمعنى آخر أن بارسونز يرى أن التنظيم / الدولة هو عبارة عن وحدة اجتماعية مُعدة بوعي سابق من الجماعة لتحقيق أهداف خاصة بها يمكن أن نطلق عليه مشروع بناء الدولة .

فعند استخدام مفهوم النسق الاجتماعي في تحليل التنظيمات الاجتماعية إذ يمكن تحديده من خلال ثلاثة عناصر رئيسة[2] :

الفاعل (The Actor): يمكن رؤية الفاعل كوحدة محددة تعمل داخل كلية أكبر تمثل النسق التنظيمي (The Organizational System)، ويشتمل الفاعل على مجموعة من الحوافز والدوافع والقابلية والطموحات والطاقات ويعد الفاعل المفرد الوحدة الأساسية للتحليل الوظيفي .

المكانة (The Status): إذ يمكن التعبير عن المكانة بالوضع الخاص داخل النسق القائم على تقسيم العمل، وترتبط المكانة بالتوقعات (expectations)، والتحديد الواضح للحقوق والواجبات في ضوء أهداف التنظيم . لذا فمكانة الدولة أمر ضروري وعن طريقه يمكن أن تكتسب وضعا خاصة لاسيما في المجال السياسي والدبلوماسي وحقوق الانسان وما تحققه من عدالة اجتماعية بين أفراد المجتمع، ناهيك عن تصدرها بين الدول وأهمية قراراتها إقليميا ودوليا .

الدور (The Role): يعد الدور الجانب الديناميكي بقدر متكافئ لكل من المكانة والفاعل، لأن كلا من الدور والمكانة يقعان على عاتق الفاعل وإن تباينت أساليبهما في الارتباط به، ومن منظور وظيفية النسق تتخذ العناصر الثلاثة أبعادا أكثر تحديدا فالدور لا يمكن تأديته من دون فاعل أو بنية مكانة . ومن هنا تأتي أهمية الدولة ككيان اجتماعي وسياسي في آن واحد وما يناط بها من دور على مستوى الحراك داخليا/ داخل المجتمع الواحد ومؤسساته، وخارجيا / بين الدول والأمم والشعوب الأخرى.

وسوسيولوجيا تُعد الدولة تنظيما اجتماعيا في ضوء الاتجاه الوظيفي، إذ تتكون من مجموعة من الأنساق الرئيسة والتي بدورها تتكون من أنساق فرعية أخرى فهي كالكائنات الحية تتصف بضرورة الحاجة إلى التكيف مع البيئة من أجل الاستمرار في الوجود عن طريق الترابط والاتصال المتبادل بين أجزائها كافة، كأنساق طبيعية تتكون من سلسلة مترابطة من عمليات التأثير والتأثر.

ركز (بارسونز) على الفعل الاجتماعي(Social Action) ليعني به السلوك الاجتماعي(Social behavior)، وعن طريق عملية التفاعل الاجتماعي يكون هذا الفعل حاملا لمعايير وضوابط المؤسسات الاجتماعية، كما أشار إلى أنه ينشأ منمطاً تنميطاً تصنيفيا عن طريق استخدام (آليات التمأسس)

---

[1] رث والاس، السون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة محمد عبد الكريم الحوراني، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص 66.

[2] اعتماد محمد علام، مصدر سابق، ص154.

كالمعايير والقيم التي تضبطه فينقاد الفعل بحسب نوعها وأهدافها، قائلا إن الفعل يجب أن تتوافر فيه عدة شروط منها العقلانية وإدراك للغاية المراد تحقيقها[1]. وهو بهذا قد اتفق مع (ماكس فيبر) لاسيما وأنه من أكثر المتفهمين لنموذجه المثالي في إدارة الدولة وبناء السلطة.

كما يرى (بارسونز) أن طبيعة الفعل الاجتماعي هي نقطة البداية الأساسية في دراسة النسق الاجتماعي الذي يمكن رؤيته من جانبين:

الأول : مشكلة النظام الاجتماعي (الدولة) أو طبيعة القوى التي تعمل على إيجاد أشكال مستقرة نسبيا للتفاعل والتنظيم الاجتماعي وما يصاحب ذلك من تغيرات في النظام (Order) .

الثاني : محاولة تطوير مفاهيم مجردة للنسق الاجتماعي ضمن إطار نظري مرجعي لتوقعات الفاعلين في المواقف الاجتماعية المتعددة، ومن خلال رؤية من خارج التنظيم للعوامل التي تحكم النسق الاجتماعي[2].

وبناء على ذلك فقد صنف (بارسونز) الفعل الاجتماعي إلى ثلاثة أنواع[3] :

الفعل التمهيدي (التهيئي): هو التصرف الهادف إلى إنجاز هدف أولي ممهدا لتصرف أكثر أهمية بالنسبة للفاعل .

الفعل التعبيري: هو التصرف الذي يحقق الهدف الأكثر مراداً.

الفعل المعنوي: هو التصرف الذي يعكس مصالح الفاعل الذاتية والقيمية والثقافية.

ومحور نظريته في الفعل هو توجيه الفاعل (وهو الدافعية) فالتوجيهات الدافعية هي التي تمدنا بالطاقة والتي ستبذل في الفعل بثلاثة جوانب هي:

إدراكية: تقابل ما يدركه الفاعل في الموقف بالنظر إلى نسق الاستعداد (الحاجات)، وهنا يمكن القول أن نشوء الدولة ليس عبثيا وإنما كان بمثابة حاجة اجتماعية ملحة يمكنها أن تلبي العديد من متطلبات المجتمع.

انفعالية: وتتضمن العملية التي عن طريقها يخلع الفاعل أهمية عاطفية أو انفعالية على شيء معين . وهو ما يعني أن الدولة تكون بمثابة ما يوفر والاستقرار والطمأنينة و الأمن بمختلف أنماطه .

---

[1] نيكولاس لومان، مدخل إلى نظرية الأنساق، ترجمة : يوسف فهمي حجازي، مراجعة وتدقيق رامز ملا، منشورات الجمل، بغداد، 2010، ص30 .

[2] محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم : مُدخلات للتراث والمشكلات،ج1، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1972، ص215.

[3] معن خليل عمر، نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، الأردن، 1997، ص83.

تقويمية: وعن طريقها يوزع الفاعل طاقته على الاهتمامات المختلفة التي يجب عليه أن يختار من بينها. وعلى الأساس يمكن للدولة متمثلة بقيادتها العليا أن تختار ما يناسبها من مقومات بما يضمن بنائها وهيبتها وتحقيق العدالة بين أفرادها .

لقد ربط (بارسونز) بين التوقعات المعيارية وعملية اتخاذ القرار لذلك على الفاعل أن يختار من بين متغيرات النمط بما يتناسب وتحقيق الهدف في نظرية الفعل الاجتماعي. كما عَرَّجَ (بارسونز) على مشكلات النسق الوظيفي أو التي أطلق عليها الضرورات الوظيفية أو نموذج (A.G.I.L) إذ تدل على الأحرف الأولى للوظائف الأربع التي استنبطها، يجادل (بارسونز) بأن انساق الفعل كافة تواجه أربع مشكلات رئيسة أو لديها أربع حاجات هي[1] :

التكيف (Adaptation):

بمعنى تكييف النظام الاجتماعي للمطالب الحقيقية للبيئة. إذ ترى الباحثة أن التكيف هو تطبيع المقومات الحقيقية لبناء الدولة لاسيما تلك التي تتطابق وطبيعة المجتمع والامكانات المادية والبشرية المتاحة بما يضمن تحقيق حاجاته، وهو ما يضفي صفة الاستمرار والديمومة للدولة هذا من جانب، ومن جانب آخر يعني التكيف القدرة والمرونة على التعامل مع التغييرات / التغيرات السريعة والمفاجئة وما يرافقهما من غموض ومعوقات في أغلب الأحيان في علاقات الترابط فيما بينها واستشراف عملية التغيير / التغير هذه والاستعداد لها وتقبلها .

تحقيق الهدف (Goal Attainment):

بمعنى تحديد الأهداف وتجنيد كل الوسائل والإمكانات من أجل الوصول لتحقيقها. وذلك يتم من خلال قياس تلك المقومات عن طريق امكانية تحقيقها واستثمارها بصورتها المثلى، وإذا ما وصلت الدولة إلى ما تطمح إليه في عملية البناء المنشودة سواء ما يتعلق بنظام إدارة الدولة أو نظام الحكم فيها أو فيما يتعلق بإرساء وتطبيق مبادئ الديمقراطية وحقوق الانسان لاسيما التوزيع العادل للثروة والدخل وهو ما يحقق فعلا رقي الدولة وتطورها وصيانة هيبتها.

[1] رث والاس، السون وولف، مصدر سابق، ص 86.

التكامل (Integration) :

بمعنى أن القيادة العليا للدولة تقوم بتنظيم مجموعة من العلاقات بين الأعضاء / الأنساق فيتم وفقا لذلك التنسيق فيما بينهم وتوحدهم في كل متكامل من خلال انصهارهم في بوتقة ألا وهي بوتقة (الدولة) والتفاني في العمل في مختلف الأنساق الفرعية الأخرى سواء أكانت وحدات (إدارية أم سياسية أم اقتصادية ... الخ) إذ يعد التكامل من أبرز مقومات بناء الدولة الحديثة، من أجل الحصول على مُخرجات تخدم استقرار الدولة وديمومتها .

حفظ النمط الكامن (Pattern Maintenance Latent):

بمعنى أن يحافظ التنظيم / الدولة على استمراره ضمن إطاره الثقافي الذي يوجد فيه وكذلك الوقاية من التوتر والانحراف، أي توجيه السلوك نحو التماثل مع القيم الثقافية وتجنب الفوضى في ضوء تلك المقومات التي أرست بناء دولة قوية على مختلف الأصعدة ولديها القدرة والإمكانية في التعامل مع ما يواجها من مخاطر وأزمات بما يمكنها من تجاوزها بالطريق السياسية والدبلوماسية. وذلك من خلال التركيز على فكرة (الاندماج) ويعني اندماج أفراد المجتمع وتطابقهم مع الأنساق الفرعية المكونة للفعل الاجتماعي مما يضفي صفة الاستمرارية للدولة كون الالتزام بتطبيق تلك المقومات يعمل على استقرارها ويجعلها قادرة على الوقوف بوجه التحديات سواء أكانت سياسية أو اقتصادية أم مجتمعية أو تلك المخاطر القادمة من خلف الحدود .

والجدول يوضح الوظائف الأربع لدى بارسونز التي يؤديها النسق الاجتماعي*

(A) التكيف	(G) تحقيق الهدف
الاقتصاد	النظام السياسي
النظام التعليمي والدين والأسرة	النسق القانوني
(L) حفظ النمط الكامن- إدارة التوتر	(I) التكامل

يرى بارسونز أن كل الأنساق المكونة لكيان الدولة تسعى لتكون في حالة (توازن) أي استقرار العلاقات بين الأجزاء المختلفة، وهو بذلك يرد على السؤال الآتي كيف يكون النظام الاجتماعي ممكناً ؟

لقد ركز بارسونز وبصورة دائمة على حالة الاستقرار والنظام وهو بذلك يرمي إلى وجود تنظيم اجتماعي يشذب الميل نحو الانحراف عن المعايير والنظم التي يسلم بها (توماس هوبز) وهو ما يضفي

* رث والاس، السون وولف، مصدر سابق، ص 86.

على حالة اللامعيارية(الأنومي)**عند(ميرتون)، لذلك فهو يسعى جاهداً لضبط تلك النزعة الانحرافية وتنظيمها، من جهة، كما تصور أن التنظيم هو نسق من الأفعال المحددة والمنظمة، إذ يتألف هذا النسق من مجموعة من المتغيرات المترابطة بنائيا والمتساندة وظيفيا، من جهة أخرى. فضلا عن أن الوظيفية ترى أن النسق الاجتماعي له صفة(ترانسندنتالية) أي صفة سامية ومتعالية تتجاوز وتعلو على كل المكونات بما فيها الإنسان فيكتسب النسق/الدولة هذا التعالي من قواعد الضبط والمعايير الاجتماعية التي تتبناها، ومن جهة أخرى تعد هذه النظرية من أبرز النظريات الاجتماعية التي وجدت لتفسير الظواهر الاجتماعية الكبرى (بناء الدولة) عن طريق ربط الجزئية الاجتماعية (Micro Structure– سلوك الفرد الاجتماعي– بالكلية الاجتماعية (Macro Structure– البناء الاجتماعي)، لا سيماء أن الدراسة الحالية تبحث في تأثير مقومات بناء الدولة الذي أطلق عليه (بارسونز) الفعل الاجتماعي، فضلا عن أن هذه كتنظيم اجتماعي لا يهتم بجزء معين من أجزاء هذا التنظيم وإنما هي عامة تشمل البنى الفرعية والرئيسة للتنظيم كافة، إلى جانب تكوين نمط من العلاقات التبادل بين الأعضاء(الفاعلين) على اختلاف مستوياتهم الوظيفية مما يُظهرها كتنظيم اجتماعي متماسك .

وتأسيسا على ما تقدم يمكن القول أن (الدولة) هي نسق اجتماعي عام يعمل على تحقيق رغبات أفراد المجتمع عن ما يمتلكه من مؤسسات بحسب تخصصها، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن هذا النسق يواجهه عدد من المشكلات يتعلق بعضها بالجوانب اللوجستية وأخرى ذات طبيعة مرحلية إذ يمكن حل هذه المشكلات عند توافر الظروف المناسبة خاصة وأن (بارسونز) يسعى دائما إلى أن يكون النسق في حالة من الاستقرار والتوازن، بل على العكس من ذلك فإن مقومات بناء الدولة تأخذ على عاتقها تعزيز وتنمية نمط من الثقافة يدعو إلى عدم الركود لاسيما في الجانب السياسي للأفراد لاسيما في ظل التحول الديمقراطي من الجمود إلى الديناميكية والتركيز على فاعلية هذه المقومات ومدى وتطابقها مع نمط الثقافة السائد في المجتمع من جهة، وكذلك تشجع على إقامة علاقات دائمة بين الأعضاء كافة من جهة أخرى، بما يضمن للدولة النجاح على الصعيد الداخلي والإقليمي والعالمي .

**جاء مصطلح ((اللامعيارية Anomie)) أو انعدام المعايير، مشتقا من الكلمة اليونانية ((Anomia)) التي تعني انعدام القانون ((Law lessness)) أو الفوضى، وينطوي مفهوم اللامعيارية على معان مختلفة منها التفسخ الاجتماعي والفوضى الاجتماعية، وتعني أيضا فقدان القدرة على الانضباط وانعدام الأخلاق. ويمكن أن نطلق عليها مصطلح الضياع، إذ يعد إميل دوركهايم (E. Durkheim) أول من أدخل مصطلح الانومي إلى العلوم الاجتماعية عام1893، في كتابه تقسيم العمل، واستخدمه بعد ذلك كمفهوما تفسيريا في نظريته عن الانتحار. واللامعيارية في نظره تشير إلى((حالة الاضطراب التي تصيب النظام الاجتماعي أو حالة انعدام التنظيم الذي يؤدي إلى أزمات/معوقات اقتصادية أو سياسية أو كوارث إدارية، في الوقت الذي تدفع حالة الأنومي هذه إلى الانحراف عن المعايير والأهداف. ينظر: رث والاس، السون وولف، مصدر سابق،ص110. ينظر: سامية محمد جابر،الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه، ط1، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989، ص255.

ثالثا: النظرية الاسلامية (للسيد الشهيد محمد باقر الصدر(قده)(1935-1980).

يعد السيد الشهيد محمد باقر الصدر من ابرز العلماء الذين برزوا قيمة الفقه الاسلامي في بناء المجتمع الاسلامي السليم، وقد بين ذلك في العديد من مؤلفاته التي طرح فيها جملة من الافكار التي بدت وانها ميدان خصبا لوضع اسس بناء الدولة التي تأخذ على عاتقها مهمة اعداد مجتمع امن ومستقر، وقد اوجدت ابحاثه طريقها في التطبيق عام 1979 بعدما نجح الامام الخميني في تأسيس اول دولة اسلامية حديثة والتي يعتبر بعض الباحثين ان للشهيد الصدر (رض) فضلا في المشاركة في تأسيسها اذ يقول: ".. ولا يقل عن هذا اهمية دور باقر الصدر كأحد الاباء الفكريين للدستور الاسلامي الايراني، وان يكون هذا الدور مجهولا نسبيا. والواقع ان الدلائل تشير إلى انه قد ساهم بشكل ملموس في تشكيل الاطار المنهجي للنظام الاسلامي في ايران"[1].

والدولة عند الشهيد الصدر (رض) كما هي ضرورة شرعية وحضارية لأنها المنهج الوحيد الذي يمكنه تفجير طاقات الإنسان في العالم الاسلامي والارتفاع به إلى مركزه الطبيعي على صعيد الحضارة الإنسانيّة وانقاذه مما يعانيه من الوان التشتت والتبعية والضياع[2]. ومن المتعذر تطبيق المشروع الحضاري الاسلامي بكامل ابعاده بدون بناء وقيام دولة اسلامية باعتبارها ذات علاقة عضوية مع المشروع الحضاري للإسلام لأنها المسؤولة عن تطبيقه في مختلف مجالات الحياة[3] ومن ثم فإنّ غياب الدولة الإسلامية يعني سقوط الحضارة الإسلامية وتخلّيها عن قيادة المجتمع، وبذلك ستتم عملية تفكك المجتمع الاسلامي، فتنهار الأُمّة وتندمج ذائبة مع العالم الذي غزاها[4]

ما تقدم يوضح أنّ نظرية الصدر في نشوء وتطور الدولة ترفض على حد قوله" من ناحية تكوّن الدولة ونشوئها تاريخياً، نرفض إسلامياً نظرية القوة والتغلب، ونظرية التفويض الإلهي الإجباري، ونظرية العقد الاجتماعي، ونظرية تطور الدولة عن العائلة وقد طرح نظريته بطريقة سوسيولوجية تعتمد على الدور النبوي/ الرسالي في نشوء الدولة وعملية بناءها حيث يرى أن" الدولة ظاهرة اجتماعية أصيلة في

---

[1] ريتشارد هرير دكميجان، الاصولية في العالم العربي، ترجمة عبدالوارث سعيد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1989، ص 186.

[2] محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، وزارة الارشاد الاسلامي، ط2، طهران، 1403هـ، ص175-197.

[3] محمد عبدالجبار، رؤية السيد الصدر للمشروع الحضاري، مجلة المنطلق، العدد 62، بيروت، 1990، ص 96.

[4] محمد باقر الصدر، أهل البيت (عليهم السلام): تنوع أدوار ووحدة هدف، مؤسسة ام القرى للتحقيق والنشر،

حياة الإنسان. وقد نشأت على هذه الظاهرة على يد الأنبياء ورسالات السماء، واتخذت صيغتها السوية، ومارست دورها السليم في قيادة المجتمع الإنساني وتوجيهه، من خلال ما حققه الأنبياء في هذا المجال من تنظيم اجتماعي قائم على أساس الحق والعدل، يستهدف الحفاظ على وحدة البشرية، وتطوير نموها في مسارها الصحيح[1].

وقد اعتمد الشهيد محمد باقر الصدر في بناء نظريته على الآية الكريمة ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ ۚ وَمَا ٱخْتَلَفَ فِيهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ أُوتُوهُ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَتْهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ بَغْيًۢا بَيْنَهُمْ ۖ فَهَدَى ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لِمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ مِنَ ٱلْحَقِّ بِإِذْنِهِۦ ۗ وَٱللَّهُ يَهْدِى مَن يَشَآءُ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾(البقرة: 213) فيقول" نلاحظ من خلال هذا النص أن الناس كانوا أمة واحدة في مرحلة تسودها الفطرة، وتوحد بينها تصورات بدائية للحياة، وهموم محدودة وحاجات بسيطة، ثم نمت – من خلال الممارسة الاجتماعية للحياة– المواهب والقابليات، وبرزت الإمكانيات المتفاوتة، واتسعت آفاق النظر، وتنوعت التطلعات، وتعقدت الحاجات، فنشأ الاختلاف، وبدأ التناقض بين القوي والضعيف، وأصبحت الحياة الاجتماعية بحاجة إلى موازين تحدد الحق وتجسد العدل، وتضمن استمرار وحدة الناس في إطار سليم، وتصب كل القابليات والإمكانيات التي نمتها التجربة الاجتماعية في محور ايجابي يعود على الجميع بالخير والرخاء والاستقرار بدلاً عن أن يكون مصدراً للتناقض وأساساً للصراع والاستغلال. وفي هذه المرحلة ظهرت فكرة الدولة على يد الأنبياء. وقام الأنبياء بدورهم في بناء الدولة السليمة، ووضع الله تعالى للدولة أسسها وقواعدها كما لا حظنا في الآية الكريمة المتقدمة الذكر. وظل الأنبياء يواصلون بشكل وآخر دورهم العظيم في بناء الدولة الصالحة. وقد تولى عدد كبير منهم الإشراف المباشر على الدولة كداود وسليمان وغيرهما. وقضى بعض الأنبياء كل حياته وهو يسعى في هذا السبيل كما في حالة موسى عليه السلام. واستطاع خاتم الأنبياء (ﷺ) أن يتوج جهود سلفه الطاهر بإقامة أنظف وأطهر دولة في التاريخ، شكلت بحق منعطفاً عظيماً في تاريخ الإنسان، وجسدت مبادئ الدولة الصالحة تجسيداً كاملاً ورائعا"[2].

---

[1] محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، مصدر سابق، ص3.

[2] المصدر نفسه، ص4-5

جدير بالذكر ان النظرية الاسلامية التي طرحها السيد محمد باقر الصدر تم طرقها ضمن اطر نظرية(ولاية الفقيه العامة والشورى)، أو ولاية الفقيه المنتخب، وهي نظرية حديثة تتوسط نظرية ولاية الفقيه المطلقة ونظرية الشورى للأمة، فلولي الأمر الذي اشترط فيه الفقاهة يجب اختياره في إطار الشورى التي تمثلها الأمة، وانتخاب الأمة هو الذي يمنحه شرعية ممارسة الحكم، كما أن أساليب إدارة السلطة متروكة للأمة أيضاً من خلال ممثليها، وبذلك تكون للأمة ولاية الحكم، وللفقيه ولاية الرقابة والإشراف والإدارة العليا، ومظاهرها قيادة الأمة ورئاسة الدولة الإسلامية. فكما يبدو ان السيد محمد باقر الصدر يوافق فكرة ان الشعب هو مصدر السلطات من خلال ادوار الامة في عملية انتخاب ولي الامر وكما يبدو أن أول من طرح هذه النظرية وبلورها هو السيد محمد باقر الصدر. وقد استفاد الصدر من آية الشورى(**وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ**) (الشورى:38) للدلالة على إمكانية إقامة الحكم الإسلامي على قاعدة الشورى[1] ويقول في احقية ذلك: " وأنه لابد من الالتزام بحكم الأكثرية وهذا يعني أن إقامة الحكم على أساس الشورى يعني الرجوع إلى الأكثرية وإلا تعطلت الشورى ولم يكن لها مدلول عملي" [2]. وفي ذلك حاول السيد الصدر الاول إيجاد نظرية تتوسط ما بين النظرية الشيعية والنظرية السنية، والذي سمى الأولى(خلافة الأمة) باعتبار الخلافة الممنوحة للإنسان على الأرض، والثانية (شهادة الفقيه) باعتبار نيابته العامة للإمام المعصوم من خلال انتخاب الأمة للفقيه سيلتقي خط الخلافة بخط الشهادة، فيكون الفقيه حينها مجسّداً للخطين[3].

وهنا نرى ان السيد الصدر يحكم عملية بناء الدولة في جزء منها وفق منطق ولاية الامة على نفسها وهو مايعني الاعتراف للإنسان بصلاحياته وحقوقه السياسية وإعطائه دوراً سياسياً في اختيار برنامجه الاجتماعي والسياسي وفي حدود ما تسمح به شريعة الله. وأنه يعني أن جميع الناس يشتركون ويساهمون في العمل السياسي وليس الفرد الواحد ولا الطبقة الواحدة ولا الحزب الواحد وانما مجموع الناس الشعب هو الذي يختار وينتخب[4]. وبذلك عمل السيد الشهيد في نظريته في مشروعه لبناء الدولة على وجوب

---

[1] مجموعة باحثين، محمد باقر الصدر لمحة تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية، وخلافة الإنسان وشهادة الأنبياء سلسلة الإسلام يقود الحياة، ط2، مركز الأبحاث التخصصية للشهيد الصدر، مطبعة شريعة، قم، 2003، ص58.

[2] صلاح الخراسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2004، ص 249 .

[3] المصدر نفسه، ص 17 – 24 .

[4] محمد عطا المتوكل، المذهب السياسي في الإسلام، ط2، مؤسسة الإرشاد الإسلامي، بيروت، 1985، ص179.

فكرة المكونات في بناء دولة ديمقراطية، ذلك انها اي المكونات تعكس الوجود الحقيقي ألاجتماعي سواء كان هذا المكون ذو بعد ديني او عرقي وان وجود هوية لكل مكون لا يعني استفزاز او تحدي المكون الثاني فالدولة هنا تقوم على احترام هذه ألخصوصيات وتجعل اطارها العام المواطنة وهذا ما ذكره السيد محمد باقر الصدر في طروحاته النظرية، التي شملت كافة مكونات الشعب، ولم تقتصر على مذهب او طائفة معينة عندما تحدث عن التعايش السلمي وذكر ذلك (اني ومنذ عرفت وجودي ومسؤوليتي في هذه الأمة بذلت هذه الجهود من اجل اخي المسلم الشيعي والمسلم السني على سواء، ومن اجل العربي والكردي على سواء)[1].

وبناءً على ذلك نؤكد صحة ما ذكرناه اعلاه، من ان السيد الشهيد الصدر قد خلص إلى أن الإسلام يرفض نظرية القوة والغلبة في تكوين الحكومة، ونظرية التفويض الإلهي الإجباري ونظرية العقد الاجتماعي، ونظرية تطور الدولة عن العائلة، ويذهب بدلا عن ذلك إلى أن الدولة ظاهرة نبويّة وتجسيد للعمل النبوي، أما من الناحية الوظيفية فإن الدولة – كما يقول – وظيفتها تطبيق الشريعة الإسلامية التي وازنت بين الفرد والمجتمع، وتحمي المجتمع لا بوصفه وجوداً (هيغيلياً) مقابلاً للفرد بل بوصفه تعبيراً عن مجموعة الأفراد [2].وحكومة الأمة ليست مجرد حق وصلاحيات بل هي إلزام ومسؤوليات فالأمة ملزمة شرعاً بضبط شؤونها السياسية وسيرها بالشكل الذي يريده الإسلام، فالمسألة ليست مجرد حق وصلاحية يمكن لأحد التنازل عنه، وإنما هي مسألة فريضة ومسؤولية يجب تحملها والنهوض بأعبائها، وبذلك فهي تتمايز عن الديمقراطية الغربية التي لا تعدو كونها تمنح الحق في المشاركة في الحكم للشعب أو الأمة وعدها مصدر السلطات، أما أن يكون هذا الحق واجباً وملزماً لأفراد الأمة فذلك من خواص السياسة الإسلامية، وفي كل ذلك فأن الأمة لا تخرج عن حكومة الله، وهذا يعني أن لله الحكومة التكوينية والتشريعية وهي حكومة ليست مفصولة عن الإنسان ولا مستبدة به ولا مهملة لمصالحه إنما جنباً إلى جنب مع حكومة الإنسان وولاية الأمة إذ تخضع الأمة لشريعة الله التي تحدد للدولة أهدافها ومسؤولياتها ولا يجوز للدولة أن تتعدى أحكام هذه الشريعة. وعلى الدولة أن تعمل على إظهار دين الله وتحدد مواقفها السياسية بما ينسجم مع الدين[3].

---

[1] خالد عبد الوهاب الملا، الشهيد الصدر: تاريخ وقضية، جريدة ابا الاحرار، العدد 16، المكتب الإعلامي للسيد الشهيد الصدر، النجف الاشرف، 2009، ص15.

[2]. محمد باقر الصدر، الاسلام يقود الحياة، مصدر سابق، ص 16 – 17 .

[3] محمد عطا المتوكل، مصدر سابق، 181.

وهنا نستنتج ان الدولة هي ظاهرة اجتماعية أصيلة في حياة الإنسان، والظاهرة الإجتماعية تعني أنها تستقي مقومات ظهورها من وجود مجتمع إنساني مهما كان نوع المجتمع أو درجة رقيه العلمي والإقتصادي. فالنزوع نحو التجمع بين أفراد البشر ظاهرة اجتماعية لم تخلُ منها التجمعات البشرية في أي عصر،فلما كانت الدولة ظاهرة اجتماعية يعني أنها يمكن أن تظهر في أي تجمع بشري يتميز بالمقومات الاجتماعية اللازمة لتشكيل وبناء الدولة، أي حينما يقطع مراحل من الرقي وتعقد العلاقات الاجتماعية بين أفراده، وتظهر الحاجة لتنظيم هذه العلاقات لمنع الصراعات والتنافس وإقرار الأمن عندها تتبلور مرحلة تأسيس الدولة أو الحكومة. فإذا كانت الدولة ظاهرة اجتماعية ويمكن نشؤها في أي مجتمع تتوفر فيه الشروط اللازمة لها.

الفصل الثالث

دور المقومات الاجتماعية في بناء الدولة العراقية المعاصرة وفق رؤى التيار الصدري وتيار الحكمة.

المبحث الأول:

المقومات الاجتماعية وجدلية بناء الدولة والامة في المجتمع العراقي بعد عام 2003.

المبحث الثاني:

المقاربة النظرية لمشروع بناء الدولة العراقية في نهج التيار الصدري وتيار الحكمة الوطني: رؤية مقارنة.

المبحث الثالث:

مقومات توظيف المقومات الاجتماعية في بناء الدولة العراقية في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة

المبحث الأول:
المقومات الاجتماعية وجدلية بناء الدولة والامة في المجتمع العراقي بعد عام 2003.

يعد وجود المجتمع (الشعب) ركن أساسي لقيام الدولة، ويقصد به مجموعة الأفراد الذين تتكون منه الدولة، وهم الذين يقيمون على أرضها ويحملون جنسيتها، و لا يشترط عدد معين كحد أدنى من الأفراد لقيام الدولة، بل الاهم من ذلك ما يسود بين أفراد الشعب من حالة الانسجام الاجتماعي المعنوي القائم بين افرادها وعلى كل حال، سواء وجدت الرابطة المعنوية أم لم توجد، فسائر أفراد الشعب يرتبطون برابطة سياسية وقانونية، وهي الجنسية التي تمنح في ظلها صفة المواطنة والتي توجد العلاقة التي تربط الرعايا بدولتهم. وهنا تتضح عمق علاقة الدولة بالمجتمع الي يعد بمثابة الكل بالنسبة للدولة، فاذا كان المجتمع هو نوع من الاتفاق او التعاقد، فالدولة ليست الا عضوا مشاركا في ذلك التعاقد، اي ان المجتمع يضم العديد من النظم الاجتماعية من بينها الدولة التي تمثل تنظيم عقلي رشيد يحقق اهدافا محددة، من اهمها وظيفة تدعيم الاطار القانوني في المجتمع من خلال المحافظة على القانون والنظام، في مقابل ان المجتمع من خلال افراده بوظائف عديدة يتمكن بها من اشباع رغبات المواطنيين في الحياة الاجتماعية[1]. وهنا يتضح عمق العلاقة بين الامة بدلالة المجتمع بالدولة، فاذا كانت الاخيرة يعبر عنها وحدة سياسية– قانونية، فالأمة ستكون بمثابة الاساس لوجود تلك الوحدة السياسية القانونية لأنها تعبر عن نفسها بدلالة الشعب الذي يعني جماعة من الناس يرتبطون بوحدة الجنس واللغة والدين وتجمعهم مشاعر واحدة يترتب على اثرها حب مشترك وهو ما يعرف بـ(الوطنية)، ثم على اساس وحدة الزمن او التاريخ والميراث المشترك وما يتولد عنها من وحدة اسلوب في الحياة او ما يعرف بأسم(القومية) [2].

وهنا يتحقق عمق الترابط مابين الامة من خلال البناء الاجتماعي الذي يعد من الناحية السوسيو سياسية ركنا اساسيا في وجود الدولة، وهو ما يحتم علينا ان نسلم بفكرة وجهة النظر الوظيفية حول الدولة التي يراها (بارسونز) بانها نسق سياسي متلازمً ضمن البناء الاجتماعي يسعى إلى أداء وظيفة لباقي أنساق المجتمع وهذه الوظيفة تتجسد في ضوء الأدوار السياسية التي يضطلع بها النسق السياسي عبر مبدأ السلطة والقوة، فالمجتمع بمؤسساته المختلفة بحاجة الى الدولة لأنها البنية الاكثر قوة وليس

---

[1] محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983، ص 193 .

[2] المصدر نفسه، ص 193 .

أكثر ضعفاً، وهي بنظر بارسونز تجسد بنية سياسية تسعى دوما إلى الحفاظ على التوازنات الاجتماعية وتحقق المصلحة العامة، والحفاظ على تماسك الجماعات الفرعية فبوجود الدولة بوصفها كياناً مستقلاً يعني ان المجتمع بدلالة أفراده هم مواطنين أعضاء في النسق السياسي، اضف الى ذلك الى أن بارسونز يرى أن الدولة وجدت بوصفها ضرورة وظيفية تاريخية بكونها حلاً لغياب اندماج المجتمع بكامله، فهي تسعى في ضوء القوانين المستندة إلى مبدأ الشرعية للحفاظ على مصالح المجتمع بصوره عامه في مقابل المصلحة الخاصة للجماعات أو الأفراد، وبهذا فأن بارسونز يرى بأن الدولة لا تستطيع أن تحقق ذلك إلا إذا كانت دولة ديمقراطية تنطلق من المؤسسات البرلمانية ومن مبدأ المواطنة[1]. وهذا الحال ينطبق على العديد من مجتمعات دول العالم ومن ضمنها العراق ما بعد العام 2003 الذي اصبح بلدا ديمقراطيا عقب سقوط النظام الديكتاتوري.

بداية لابد من التسليم الذي يؤكد أن المجتمع في العراق يمتلك وحدة بيئية أو جغرافية (التناغم)، فثلج الشمال إنما يغذي أنهار الوسط ويملأ أهوار وبحيرات الجنوب. وبذلك يرسم طريق المياه ثلج ـ نهر ـ هور (بحيرة). إن مثل هذه الحقيقة هي التي أكدت التناغم بين الإنسان العراقي وتاريخه، وأبرزت واقعاً يصعب تجاوزه اسمه العراق له جغرافيته التي لا يمكن أن تقبل التجزئة أو الضم أو التفكيك[2]. وعند البحث في طبيعة المُجتمع العراقيّ، سندخل في موضوعات شائكة أفرزتها طبيعة البِنية الاجتماعيّة العراقيّة، فالطبيعة الوجوديَّة للبِنية الاجتماعيّة العراقيّة ومكوناتها وخصائصها وطابعها(السكوني/الثابت)، بنيتها التركيبيَّة الفسيفسائيَّة(الثقافيّة/ الاجتماعيّة/الدّينيَّة) شكلت رابطًا اجتماعيًّا، له خصائص تقليديَّة (ثقافيّة/قبائليَّة/أعراف/ تقاليد/لغة)، خلقت كتلة وجوديَّة اجتماعيَّة متفاعلة زمانيًّا ومكانيًّا، وما أن دخلت التنظيمات الحديثة ومنها(الدّولة العراقيّة)أَنتجت كتلة تفاعليَّة وظيفيًّا بين شدٍّ وجَذب واستقرار وتنافر نسبي ومطلق[3] ازاء ذلك نقول ان مسألة بناء الدولة العراقية توجب توظيف ممكنات قوة البنية الاجتماعية بما تختزله من جوانب فكرية وثقافية واقتصادية واجتماعية ودينية وسياسية واستثمارها في كتلة واحدة في عملية البناء والادارة والتنظيم، بكلمة اخرى ان عملية بناء الدولة تستوجب تبني استراتيجية مجتمعية/ سياسية وطنية تنظم عملية الجدل المعرفي مابين المجتمع والدولة نحو ايجاد سلطة سياسية تخدم عملية بناءهما عبر تشكيل مؤسساتي واحد على عموم الخارطة الجغرافية التي يشغلها

---

(1) برتران بادي، وبيار بير نبوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة جوزف عبد الله وجورج أبي صالح، مركز الأنماء القومي، لبنان، ط1، السنة، بلا، ص 29 - 30 .

(2) متعب مناف جاسم: خصائص وسمات المجتمع العراقي، بحث مقدم إلى بيت الحكمة (غير منشور)، بغداد،، ص4.

(3) وضاح فاضل العنبكيّ، أحمد عدنان الميالّيّ، إشكاليَّات الهويَّة وبناء الدَّولة والمُجتمع عند فالح عبد الجبَّار، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، 2021، ص56.

العراق بغض النظر عن اثنياته او عرقياته او مذهبيته او اديانه وغيرها. بكلمة اخرى ان عملية البناء انما هي عملية جهد مشترك حكومي وشعبي يُمكن الحكومة بما تملكه من مقومات القوة الناظمة لأنْ تكون لديها القدرة على تبني مكن بناء الدولة التي تمثلها عبر تبنيها لاستراتيجيات تستثمر من خلالها اركان الدولة من شعب واقليم وسيادة، وتطويعها بما يتفق ومسار عملية البناء اللازمة لتطورها شريطة ان تستنهض جهود وفعاليات افرادها بقوة الأوامر التي يصدرها حكام وقادة المجتمع والتي تتسم بصفة الإلزام والشرعية بعد إطاعتها وتنفيذها تلقائيا بما يخدم اهداف الاستراتيجية المتوخاة في عملية البناء، بمعنى ان الحكومة بوصفها سلطة شرعية هي السلطة التي تؤثر بفعاليتها على سلوكيات الافراد خدمة منها المصلحة العامة والفائدة المشتركة التي ترغب يجنيها من عملية البناء الراغبة قبل شيء بإدارة وتنظيم المجتمع وبما يسهم في تطوره[1]

وكنتيجة لذلك يجب على المجتمع والحكومة معا في العراق على ضرورة استثمار مقوماته المجتمعية خدمة لعملية البناء، وهو الامر ممكن اذا ما عرفنا العراق يمتاز بتنوعه الثقافي اذ تتعايش ضمن حدوده أديان ومذاهب عدة، متقاربة تارة ومتنافرة تارة أخرى، وبرغم ذلك لم تصل حالة التنافر إلى حد الإلغاء، حتى مع محاولات الضم أو الهجرة القسرية، ومن ثم حافظ الجميع على وجودهم برغم الحروب والصراعات والازمات[2]، وعليه كما كانت جغرافية العراق على امتداد الاقليم الذي يشغله يمتاز بفاعلية الجماعات الدينية والمذهبية والأثنية التي لازالت تؤمن بواقعية التنوع الغنية، بغض النظر عن مفاهيم الأقلية والأكثرية – التي انتجتها لغة السياسة الانتفاعية– التي لم تؤثر كثيرا على الدور الاكبر بين الجماعات بالشراكة المتوازنة في الوطن الواحد بعيدا عن المخرجات السلبية لمصطلح الأقلية الذي يعني حرمان وإلغاء الحقوق التاريخية للأخر، ومن ثم تجاوز ما يولده هذا المصطلح من شعور بالضعف والاغتراب، فيصبح الوطن وطن الأكثرية فقط، فالجميع كان مؤمن أن المواطنة حق قانوني اصيل لا يخضع لمبدأ الأقلية والأكثرية[3].

وتناغما مع ما تقدم ذكره ان عملية بناء الدولة ممكنة مع تيقن النخب السياسية والمجتمع بأن العراق بوصفه وطناً وتأريخاً هو من أكثر بلدان ألأرض امتلاكاً للمميزات الصالحة لإقامة دولة متماسكة، خاصة مع وجود تجارب تاريخية مثمرة فقد قامت على أرضه حضارات عالمية، كحضارة بابل وأكد واشور وسومر والحضارة العربية الإسلامية، وتأسس فيه منذ أكثر من سبعة آلاف عام أول كيان

---

[1] احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل للطباعة، الموصل،1984،ص123.

[2] رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، ط2، منشورات لسان الصدق، قم، 2005، ص5.

[3] المصدر نفسه، ص 8.

اجتماعي سياسي منظم تطور إلى دولة وحضارة على جانب كبير من القوة والتنظيم والأبداع، وقد استمرت هذه الحضارة وأستمر ذلك الشعب في الوجود حتى الآن، وعليه فالجميع يدرك أن علة الوطن لا تكمن في ذاته(وطناً وشعباً) بل تكمن أزماته شبه المستديمة في شكل نظامه السياسي وحكوماته القائمة منذ بداية القرن العشرين ولحد الآن[1].

وتناغما مع ذلك يبدو ان الدين وعملية زجه في دعم مسارات السياسية اثر كثيرا على واقع عملية بناء الدولة في العراق، أنّ ارتكاز المُجتمع القبلي المحلّيّ على قيم العرف والعادات الاجتماعيّة والتقاليد دون زجّ الدّين سيجعلها تتلافى وتتجرد من مسألة الانقسام الدّينيّ/المذهبيّ (شيعة/سنة)، ومن جهة أَخرى سيجعلها بمنأى عن إرادة الاختراق الأيديولوجي السِّياسيّة والدّينيّة المذهبيّة، مثل(الإسلام التكفيريّ المتشدد المذهبيّ)، كما جاء في هيمنة(تنظيم القاعدة وتنظيم دولة داعش في الموصل) في العراق منذ العام2003 وصولً إلى العام2014، وكذلك هيمنة الأحزاب السِّياسيّة الدّينيَّة وما أَفرزته الدّولة العراقيّة من تجارب مُنذُ تأسيسها، وصولًا إلى يومنا هذا، وجعل المُجتمع(القبائلي والعشائري)كأداة للتوظيف والهيمنة السِّياسيّة[2]. وعليه وبرغم أهمية العامل القومي الإثني في تحديد هوية الجماعات العراقية، إلا أن الهوية الدينية تعد من الهويات المهمة التي قد تتصدر على الهوية القومية في بعض الأحيان ذلك أن الجماعات العراقية غالبا ما تتمركز خلف هوياتها القومية أو الدينية في صراعها مع الدولة منذ بدأ تكوينها وحتى يومنا هذا، وإن صراع هذه الجماعات فيما بينها لا يعود إلى اختلافاتها الدينية أو القومية، بل بسبب اختلاف مصالحها السياسية[3].

وهذا يوضح لنا ان الدين لعب خلال مراحل التاريخ دوراً بارزاً في تكوين الدولة وتشكيل الحياة والسلطة السياسية في العراق. وكان النسق السياسي في العراق (ولا يزال) يحاول تحقيق ذاته عن طريق التماهي بالنسق الديني، بل إنه حاول في كثير من الأحيان التماهي مع مذهب أو طائفة بعينها، فشكل بذلك ضربة للنسق الديني المتنوع في العراق. فمثلا نجد أن المؤسسة الدينية (الإسلامية السنية تحديداً) حاولت تدعيم وجودها بالتوافق مع السلطة السياسية قبل عام 2003، فيما يقيت المؤسسة الدينية الشيعية ذات أدوار هامشية ذلك انها لم تكن تضع في حساباتها مهادنة المؤسسة السياسية أو الانضواء تحت عباءتها، فألقت مثل هذه المؤسسة جهودها للقيام بالنشاط الدعوي الديني، والالتزام بتأهيل كوادر

---

[1] علي كريم سعيد، حول مستقبل العراق السياسي، ط1،المطبعة، بلا، العراق، 2004، ص 11 .

[2] فالح عبد الجبَّار، العمامة والأفندي سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الدّيني، ترجمة امجد حسين، ط1 ، منشورات الجمل، بيروت، 2010، ص 261-263.

[3] ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشاد ميران، دار ئاراس للطباعة، بغداد، 2004، ص 205 - 207 .

مختصة في شؤون الدين تحديداً، كما هو حال المؤسسة الدينية الشيعية (الحوزة)، أو التنظيمات الصوفية، بالإضافة إلى بضعة نشاطات (اجتماعية/اقتصادية) أخرى، بيد ان الحال تغيرا كثيرا لفترة مابعد عام 2003 اذ وجدت المؤسسة الدينية الشيعية التي امنت بالمواطنة كمفهوم جامع مانع يحسم واقع المجتمع المتعدد لصالح وجود دولة قوية يتم بنائها لهذا الغرض، فيما عملت الجماعات والاحزاب السياسية من مختلف الطوائف والعرقيات والاثنيات على رسم معالم العملية السياسية عبر اعتماد نهج سياسي يدعم مسارات بناء الدولة العراقية وفق ايديولوجية سياسية ذات بعد ديني مصلحي[1].

لقد أتاحت ظروف انهيار النظام السياسي السابق، فرصة للأحزاب والتيارات السياسية والدينية، التي كانت موجودة ومقموعة ومضطهدة، إلى اعادة ممارسة العمل بعلنية بإعادة صلاتها بأعضائها القدامى وكسب تعاطف الجيل الجديد من أنصارها. وقد قادت ظروف الصراع على السلطة حاليا ببعض من الاحزاب السياسية والمدفوعة بشعورها بوجود التهديد لهويتها او كيانها، فتشكلت في كيانات سياسية صغيرة للمطالبة بحقوق الفئات التي تمثلها[2] فعملت على هدم مركزيَّة المُجتمع المحلِّي ووحدة هرميته، وأَدى ذلك إلى زيادة تشظِّي وزيادة النِّفوذ والقوة الفرعيَّة للجماعات المحلِّيَّة وجعلها متناثرة متصارعة وبنية اجتماعية مُسيَّسة ابتلعتها الأحزاب الدّينيَّة لأجل المال والسلطة وهو ما اثر على واقع الدولة العراقية حينها والدور الملقى على عاتق النخب التي لم تدرك عملية بنائها في المستقبل ما يتطلبه ذلك من دمج واقع التعددية المجتمعية نحو تعددية سياسية تؤمن عملية البناء الصحيح للدولة[3]. لذلك جاءت عملية البناء في برامج الاحزاب والتيارات والجماعات السياسية مختلفة بحسب ما يؤمن به كل تشكيل سياسي وما يطرحه من برامج مقترحة يمكن ان تسهم في عملية البناء بالقدر الذي يسهم في وجود دولة عراقية فاعلة داخليا وخارجيا، ازاء ذلك سنعمد هنا الى قراءة واقع عملية بناء الدولة العراقية عبر طرح مقاربة مقارنة مابين التيار الصدري وتيار الحكمة وما يقترحانه من نهج سياسي ذا بعد إيديولوجي اسلامي/ سياسي يمكنه على وفق ما يؤمنان به من تدعيم مسارات عملية بناء الدولة العراقية الضامنة لحسم الجدلية بين المجتمع والدولة لصالح مجتمع سياسي موحد وفاعل.

□

---

[1] علي جواد كاظم وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد – قسم الاجتماع، 2004. ص 172-173.

[2] أسماء جميل، تطور الأحزاب السياسية في العواق، مجلة مدارك، العدد 7، مركز مدارك للبحوث والدراسات، بغداد،2007، ص79

[3] المصدر نفسه، ص80.

المبحث الثاني:
المقاربة النظرية لمشروع بناء الدولة العراقية في نهج التيار الصدري وتيار الحكمة الوطني: رؤية مقارنة.

يتفق العديد من الباحثين الى أن التيار الصدري تبلورت مقدمات تأسيسه عام 1992من قبل السيد الشهيد (محمد محمد صادق الصدر) ومجموعة من الأشخاص الذين تأثروا به وانتموا اليه في مدينة النجف الاشرف وتحديدا بعد إعلان انسحاب القوات العراقية من الكويت واندلاع الانتفاضة الشعبانية والتي كانت بمثابة المقدمات لتبلور تيار وطني يأخذ زمام المبادرة بقيادة الناس وهو ما اتضحت معالمه اكثر مع إعلان السيد الشهيد الثاني مرجعيته وأسس لصلاة الجمعة في 1998/4/17 التي استمر عليها حتى استشهاده، وبعد سقوط النظام الديكتاتوري عام 2003 من قبل قوات الاحتلال الامريكي تطورت فكرة التأسيس اكثر في نهاية 2005، والتي عدت كخطوة تكميلية للنواة التي اسسها السيد الشهيد الثاني من خلال ترأس التيار السيد مقتدى الصدر الذي لايزال يواصل ما زرعه والده لاستمرار مسيرة التيار الذي اصبح يمتلك شعبية واسعة من قبل العديد من العراقيين[1].

ويُعبرُ التيار الصدري عن نفسه على المستوى الفكر الحوزوي/ الشعبي من أنّه يمثل امتداداً طبيعياً للمسار الثوري في العمل الاسلامي الذي يؤمن بوجوب التصدي لطبيعة الانظمة السياسية التي توصف بالاستبدادية والشمولية، وقد تبنى هذا المسار قيادة حوزوية اخذت على عاتقها النهوض الثوري لأجل اسقاط الانظمة السياسية الحاكمة بعد ان ايقنت ان مسار المهادنة والتحفظ مع الحكومة لا يجدي نفعاً ، ولم يقدم حلاً ناجحاً للعمل الاسلامي وقد كان السيد محمد باقر الصدر(رض) هو المشروع التأسيسي لهذا المسار، وكانت الفترة من 1950-1963 بوادر بناء تنظيمات حركية محدودة، اخذت تتطور مع المتغيرات السياسية والاجتماعية، وقد مثلت كتابات السيد(محمد باقر الصدر) المنطلق الفكري للعمل الاسلامي الشيعي الثوري فضلا عن انتصار الثورة الاسلامية في ايران بقيادة السيد الخميني والتي تمثل تجربة ناجحة في التغير السياسي والمجتمعي، والتي مثلت تجسيدا لأطروحة الحكومة الاسلامية التي جاء بها السيد الخميني ماهي كدليل على ايمانهِ بالفكر الثوري التي وافقه فيه السيد الصدر الأول والذي ادرك الصدر أنّ كل الاتجاهات والعلاجات التي قُدمت لحل المشكلات السياسية في العراق لم تجدي نفعاً، إن لم تزد في محنة الشعب العراقي، فلم يبقَ سوى خيار الثورة ومنهجها في مواجهة النظام البعثي في العراق، وهو ما عمل عليه حتى استشهاده في 1980/4/9[2]. ازاء ذلك نقول ان مسار العمل الاسلامي الثوري ضد السلطة البعثية الظالمة يمثل خطأ ثوريا التزمه الصدر الاول وطلبته والمتأثرين

---

[1] كريمة لطيف عبد الله، بناء الدولة في فكر الأحزاب والقوى السياسية العراقية بعد عام 2003، مصدر سابق، ص183.

[2] احمد رسول عبد عجيل اللامي، دور القوى غير الرسمية في صنع السياسات العامة في العراق 2003-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015، ص ص 115-116. وينظر كذلك احمد رضا المؤمن، الامام الخميني في ذاكرة النجف الاشرف، مركز الهدى للدراسات، النجف، 2011، ص28.

كاستراتيجية عمل كشفوا به عن واقع النظام البعثي الاستبدادي، وتلك الحقيقة اتضحت معالمها اكثر مع السيد الشهيد الصدر الثاني الذي ارتبط اسم التيار بفكره، فهو يعد نفسه من رجال الدين البارزين الذين عاشوا العمل للحركة الإسلامية في زمن الصدر الاول وما قدمه من اطروحات فكرية روجت لمساهمات فاعلة اسهمت في تحول المشهد السياسي والاجتماعي والديني في العراق، وبعد إعدام الصدر الأول من قبل سلطات النظام الصدامي السابق، عمد السيد الصدر الثاني الى أحياء مسيرة العمل السياسي والديني لمعرفته بآليات النهوض بالمتجمع ووجه نقده إلى الحوزة العلمية الدينية لموقفها السلبي لما يجري في البلاد[1]. وهنا كشف الصدر الثاني انه يمثل الامتداد الطبيعي لمسار العمل الثوري المعارض للسلطة البعثية التي بدأها السيد الصدر الاول، وما يدل على ذلك تأثره بمنهج أستاذه السيد محمّد باقر الصدر التي أنجز على إثرها أول تجربةٍ عمليةٍ يقودها فقيه في بلدٍ مثل العراق، بحركة إنتاج فقهي – عملي، أي بمعنى فقه يواكب حركة الحياة، بتطوراتها، ومستجداتها، وتحدياتها، وآفاقها المستقبلية، إذ انه أراد أن يربط الفقه بالواقع وأن يبعثَ فيه روح التجديد، وبهذا الإنتاج يُمكن القول أن الصدر الثاني كان فقيهاً عملياً واقعياً معاصراً ثورياً اتاح له ذلك أنْ يكون له قاعدة شعبية تسمى بإسمه ومتأثرة بمنهجه وطريقة تفكيره وقد تعرض نتيجة لذلك للاستدعاء والتحقيق ومن ثم للاعتقال من قبل السلطة اكثر من مرة مابين اعوام 1974–1998[2]. وكانت فترة التسعينات اكثر الفترات نشاطا، والتي تحول الصدر الثاني فيها إلى رمز يقود ظاهرة إسلامية مليونية مثلها قاعدته الشعبية، والتي دفعت بالنظام البعثي بالتمهيد إلى اغتياله وتصفيته وهو ما حصل بالفعل وادى استشهاده(رض) في العام 1999[3]. وهنا نقول ان السيد الشهيد الثاني كان قد نقل واقع الحركة الاسلامية الاصلاحية التي بدأها الشهيد الاول من حركيتها النظرية الى حركة فعلية اعتمدت الفرد / المجتمع المصلح المؤمن العقائدي اساسا لها لا تعرف بوجود الزعيم العقائدي للخوف عنوانا الذي أخذ يؤثر على قناعات المجتمع بنداءات ونتاجات علمية تلامس كافة جوانب الحياة بل والاكثر من ذلك اعتمد الشهيد الصدر الثاني صلاة الجمعة كفريضة عبادية جامعة لمقلديه وغيرهم، والذي يعنينا هنا هو ان صلاة الجمعة عدت الاساس الذي عمل على شكيل اسس القاعدة الشعبية التي قام عليها التيار الصدري حتى يومنا هنا، بدليل أنها بالإضافة إلى الدور السياسي والتربوي والتعبوي الذي تنطوي عليه هذه الفريضة العبادية، فهي تؤدي دورا اخر لا يقل اهمية عن هذه الادوار التي تعتمد في انجازها عليه، وهو دور العلاقة بين المرجعية والأمة في العراق، وهذا الدور التواصلي ربما يدخل في صميم المنظومة المفاهيمية الدينية التي اعتمدها السيد محمد صادق الصدر، و تلك التي انفرد بها عن سواه من المراجع والمتصدين في خطابه الديني والسياسي وهو يقول

---

[1] عبد السادة الحداد، السيد الصدر: مقالات في الصحافة، مركز الهدى للدراسات، النجف الاشرف، 2006، ص75 .

[2] رحيم كريم الشريفي، البحث الدلالي عند السيّد محمد صادق الصدر، ط1، مؤسسة النخب، النجف الأشرف، 2008، ص12.

[3] عباس الزيدي، السفير الخامس، ط2، بيروت، 1999، ص 52.

في هذا الجانب (من فوائد صلاة الجمعة هو الاتصال بين المجتمع والحوزة العلمية)[1] وقد كانت صلاة الجمعة بحق المحفز العقيدي الذي عمل على ادامة خط التواصل مابين القاعدة الشعبية للتيار وقادته من ال الصدر.

ازاء ذلك نسلم بثبات حقيقة انه قد يكُون شرطاً من شروط بقاء التيار الصدري أن يؤدي هذه الأدوار القيادية المختلفة له شخصيات مختلفة من نفس أسرة آل الصدر ويأتي الواحد منهم بعد الآخر، مع فواصل زمنية بينهما فالسيد مقتدى الصدر الذي ارتبط التيار الصدري به بعد استشهاد والده، فقد اخذ زمام مسؤولية تكامل التطبيق ولاسيما بعد التكامل الفكري وبناء القاعدة الشعبية ووجود خارطة طريق لتحقيق الأهداف المرسومة، والسير على منهج الشهيدين الصدرين، ولكن وفق برنامجه الخاص به والظروف ىت الموضوعية لمرحلته من أجل المحافظة على النقاء الفكري والرسالي لهدف التيار الواقعي في الدفاع عن الإسلام والوطن، وهنا نقول انّ السيد مقتدى الصدر استكمل مهمة قيادة القاعدة الشعبية التي تُعد وفق منظور التيار الصدري الأساس في العمل الاسلامي والتي أوجدها الشهيد الصدر الاول تنظيرياً وفكريا عبر طلبته ومنه الشهيد الصدر الثاني الذي عمل على تأسيسها حركياً بعدها خطوة عملية للقاعدة الواعية في العمل الجماعي التي تُعدها نخب التيار من سمات الحركة الصدرية التي تميزها عن بقية التنظيمات الاخرى[2]. بموجب ذلك عمد السيد مقتدى الصدر باعتباره الامتداد الطبيعي لنهج والده وعمه الى أخذ زمام المبادرة بقيادة القاعدة الشعبية التي يمثلها التيار الصدري، وذلك في مرحلتين: **المرحلة السرية:** تميزت هذه المرحلة بالعمل السري بعد استشهاد والده السيد الصدر وكان في حينها النظام الديكتاتوري في اوج قوته، ليعمد السيد مقتدى الصدر الى التواصل مع قاعدته الشعبية فكريا حركيا وساعده في ذلك على عمله رئيساً لتحرير جريدة الهدف، والتي عدت ادارة ثقافية تديم زخم حركية التيار الصدر ثقافيا من خلال قيادته، **المرحلة العلنية:** بعد عام 2003 بعد سقوط النظام البعثي، والخطوة التي انتهجها السيد مقتدى الصدر والتيار الصدري في مشروعهم السياسي اتسمت بالمقاومة السلمية اولا والعسكرية ثانيا ضد قوات الاحتلال الامريكي[3]

ما تقدم يؤكد لنا أن مرحلة ما بعد عام 2003 وسقوط النظام الديكتاتوري في العراق اصبح التيار الصدري اكثر قوة ومركزية في ممارسة ادواره المجتمعية والسياسية، فبروز قيادة السيد(مقتدى الصدر)

---

[1] صالح عباس ناصر حسون الطائي، الدور السياسي للسيد محمد محمد صادق الصدر في تاريخ العراق المعاصر (1991-1999)، مجلة أهل البيت(عليهم السلام)، العدد20، جامعة اهل البيت(عليهم السلام)، كربلاء، 2009، ص445.

[2] صلاح كريم فقير عنوز، دور ال الصدر في العملية السياسية العراقية، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف الأشرف، 2014، ص 12.

[3] كريمة لطيف عبد الله، مصدر سابق، ص 185.

لتياره على الساحة العراقية عقب عملية الغزو الأمريكي انما يعني استمرار النهج الاصلاح الذي بدأه عمه ووالده في قيادة القاعدة الشعبية في ظل ظروف اجتماعية وسياسية جديدة ظهرت بعد سيطرة القوات المحتلة التي عملت على مقاومتها باعتبارها قوات احتلال، فما مكان من السيد مقتدى الصدر الا أنْ يعمد الى تهيئة واعداد وتنظيم تياره مؤسساتيا وذلك من خلال انشاء مؤسسات وشبكات اجتماعية واسعة، ومع مرور الوقت افضت عملية التنظيم تلك الى تجلي واقع عمل التيار في محورين: محور عسكري ومحور سياسي[1]. فالمحور الأول اتضح من عمل السيد مقتدى الصدر في يونيو/حزيران 2003 على تأسيس جناح عسكري أطلق عليه اسم "جيش المهدي" لمقاومة الغزو الأميركي للعراق، وفي عام 2014 أعلن الصدر تأسيس "سرايا السلام" لحماية المراقد والمقدسات الدينية، وذلك إبان سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية على أجزاء واسعة من البلاد[2]. اما المحور السياسي فقد اتضحت رمزية وشعبية التيار السياسية عبر قاعدته الاجتماعية التي جعلته طرفا فاعلا في العملية السياسية مابعد العام 2003 خاصة مع وجود احزاب منافسة قوية توجست خيفة من وجود التيار الذي بدأ يتعاطى مع الواقع الاجتماعي عبر تمثيله في كتلة سياسية أطلقت على عدة اسماء منها الكتلة الصدرية وتيار الأحرار وحزب الاستقامة واخيرا الكتلة الصدرية التي حصلت كل واحدة منها على عدد كبير من المقاعد النيابية التي اهلتها في ان تكون طرفا في حكومات متعاقبة عول من خلالها التيار الصدري التماس الجانب الخدمي كسبيل لخدمة المجتمع العراقي[3] وهذا يجيز لنا ان نتثبت من أن التيار الصدري على مستوى القيادة والقاعدة الشعبية يمثلون جزء رئيسا وفاعلا في الحياة السياسية ولهم رؤيتهم الخاصة واستراتيجيتهم المعلنة القائمة على ضرورة وجود جملة من المقومات الاجتماعية الواجب توفرها في السياسات التي يجب ان تنتهج في ادارة العملية السياسية التي يطمحون من خلالها الى بناء الدولة العراقية الفاعلة محليا واقليميا ودوليا.

اما عن تيار الحكمة، فقد تم تأسيسه من قبل السيد عمار الحكيم في 2017/7/24 بعد انسحابه من المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الذي كان يرأسه منذ وفاة والده السيد عبد العزيز الحكيم في عام 2009، وهو عبار حزب سياسي جديد حاول به السيد عمار الحكيم الانعتاق عن فلسفة إرث المجلس الأعلى الإسلامي العراقي الذي لايتفق مع رؤية مشروعه الشبابي الوطني، بالاضافة الى انه يصطدم مع بعض الرؤى التي خالفته مع القيادات المخضرمة في المجلس الاسلامي الأعلى، فجاء قرار تأسيس تيار الحكمة الوطني احتراماً لرؤى المؤسسين وعدم الكسر بهم من خلال تشكيل سياسي يحمل عنوانا جديدا تكون غايته بناء دولة عراقية عصرية تُحفظ فيها الحقوق بشكل منسجم شامل وأوسع من المشروع

---

[1] حسين الرشيدي، دور الصدر في الاحتجاجات العراقية، مجلة البيان، العدد 388، مؤسسة الاعلام السعودية، الرياض، 2019، ص23.

[2] طه العاني، التيار الصدري في العراق من النشأة إلى صدارة الانتخابات، سلسلة تقارير سياسية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021/10/16، ص4.

[3] المصدر نفسه، ص5.

الضيق الذي كانت تعمل به قيادات المجلس الاسلامي الأعلى. وبذلك يعبر تيار الحكمة اليوم عن نفسه تشكيل يطمح الى بناء دولة عصرية عادلة لأمة تمتاز بالتنوع والتعدد، وذات ارث تاريخي يفتخر بحضارته الإنسانية العريقة، وإنه ينطلق من مصلحة العراق وشعبه في اتخاذ القرارات باستقلالية تامة عن اردات الدول الاخرى[1].

ومن الناحية السياسية يهدف التيار الى التعبير عن طموحات الشعب العراقي وتحقيق تطلعاته واهدافه المشروعة في بناء دولة عصيريه عادلة، واجتماعيا الى توطيد وحدة واستقرار الامة العراقية ونسيجها المتعدد. اما ثقافيا يهدف الى ترسيخ قيم الانسانية والاخاء والسلام وحفظ الهوية الاسلامية واشاعة الروح الوطنية الاصلية ونبذ كل ما يُنافي ذلك، وهو بذلك يحاول ان يرفع شعار تسميته بـ(تيار الحكمة الوطني) من ثلاث مفردات لها دلالاتها الاصيلة في مشروعها الاكبر (الانسان والوطن) عبر ثلاثة مضامين: اولا، تيار: تعني انه يمثل شريحة واسعة ومتنوعه من شرائح واطياف المجتمع وهي بمجموعها اكبر من ان تكون مجرد فئة محدودة بانتماء معين او منطقة جغرافية بعينها بل يستغرقها الانتماء الوطني والهوية الجامعة. ومفردة التيار هنا جاءت لتدل على انه ليس حزبا سياسيا بحتا بأهداف محددة بل انه اتجاه جماهيري ورسالي يتحرك وسط الامة بأهداف وطنية سياسية واجتماعية وثقافية لتحقيق تطلعات الشعب العراقي. وبهذا يكون التيار اشمل من الحزب بأهدافه وحركته وخطابه ولا يحد نفسه بحدود السلطة او التمثيل السياسي رغم اهميتها . ثانيا، الحكمة: وتعني ما ينتج من مزيج المعرفة والتجربة والاستعانة بهما في الزمان والمكان المناسبين، فهي مفردة تدل على العقلانية والمعرفة والوسطية في التفكير والخطاب والحركة، وجاءت المفردة كرؤية سياسية واجتماعية تؤسس للحلول الواقعية والتأسيسية التي تخلص البلاد من الازمات المتراكمة وتؤسس لبناءات بديله وسليمة. ثالثا، الوطني: وهي مفردة تدل على عمق الانتماء الاصيل للعراق و(الوطني) تحمل دلالة التمثيل والمسؤولية الاخلاقية والشرعية اتجاه الوطن وكل مواطنيه دون اي تميز، فالوطنية ليست شعارا عابرا ترفعه الحكمة بل شعور مترسخ ومتجذر في مجموع مشاريع وادبيات وخطابات وتنظيرات وسلوكيات التيار من منطلق المسؤولية والمعرفة المتأصلة في مشرعه الاكبر وهو الانسان والوطن[2].

تاريخيا يرتبط تيار الحكمة الوطني بالمجلس الأعلى للثورة الاسلامية في العراق والذي كان في مقدمة الحركات الاسلامية التي واجهت وعايشت المتغيرات الكبيرة التي ألقت بظلالها على خارطة البلاد، فهو من حيث التشكيل بقياداته التي تعد من الرعيل الأول للحركات المجاهدة التي انبثقت منها حركات وتيارات أخرى. وقد تم بتأسيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق الذي تأسس عام 1982 وبني على أهداف ومتبنيات إسلامية وطنية وقد اسندت مهمة قيادته الى السيد محمود الهاشمي

---

[1] علي المؤيد، مصدر سابق، ص5.

[2] المصدر نفسه، ص9-10.

الشاهرودي رئيسا والسيد محمد باقر الحكيم ناطقاً بإسم المجلس والذي تحول فيما بعد رئيسا للمجلس عام 1986 بعد اعتزال السيد الهاشمي، وكان المجلس الاعلى قد بدأ تشكيل سراياه الحربية التي قارعت النظام البعثي المستبد ابان الحرب الثمان سنوات بين العراق وايران، وبقي السيد محمد باقر الحكيم إلى جانب شخصيات إسلامية تقود حراك المجلس حتى عودته الى العراق بعد سقوط النظام الديكتاتوري عام 2003، وما تلاه من تغير اسمه الى المجلس الاعلى من قبل السيد عبد العزيز الحكيم الذي تسلم قيادته بعد اغتيال اخيه محمد باقر الحكيم عام 2003 بسيارة مفخخة، وبعد وفاة السيد عبد العزيز عام 2009 تم تكليف امر قيادة المجلس الاعلى الاسلامي الى السيد عمار الحكيم الذي استقل عنه فيما بعد واعلانه عن تشكيل تيار الحكمة الوطني، فيما بقيت الشخصيات السياسية الاسلامية التي زامنت واشتركت في تأسيس المجلس الاسلامي العراقي على قيادة الاخير حتى يومنا هذا[1].

اما عن موضوعة بناء الدولة وما اقترحه التياران في هذا المجال، فيمكن هنا ان نلحظ ان رؤيتهما تحدد على وفق الايديولوجية الاسلامية التي تسلم بضرورة وجود دولة مؤسسات

1. يرى التيار الصدري ان المقومات الاجتماعية لبناء الدولة تستلزم علاقة ارتباط قوية مابين القائد وبين قاعدته الجماهيرية وقد عمل السيد مقتدى الصدر إلى تحويلُها إلى حركة سلمية للقيام بإصلاحات، وإعادة عمل مؤسسات الدولة وحمايتُها ولاسيماً الخدمية منها وقام بصرف رواتب للموظفين بحسب الممكن المتوفر لديه، وكان ذلك يدور ضمن ضرورة المضي بتفعيل القانون واحترامه وعدم التعدي على مؤسسات الدولة لأنها ملك الشعب، وكان التيار الصدر خلال هذه الفترة لايسلم مطلقا بمجلس الحكم وادارته للعملية السياسية في البلاد[2]. فيما أن قيادات تيار الحكمة وان اتفقت بمنهج ادارة التيار الصدري بأهمية المحافظة على مؤسسات الدولة الا ان ابرز قادتها الملهمين كان عضوا في مجلس الحكم ولا يرى مشكلة بإدارة العملية السياسية وقيادتها حتى في ظل احتكار قوات الاحتلال للقرار السياسي من الحاكم العسكري الامريكي بول بريمر الذي كان مسؤولا مباشرا على مجلس الحكم انذاك[3] ومن ثم فهو يمثل سلطة التحالف المؤقتة التي احتفظت من خلال قيادة بول بريمر لمجلس الحكم بحق النقض القائم في وقتها على قرارات المجلس، وهو

---

[1] اثير الشرع، المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق "من التأسيس الى التصحيح" ، مجلة ساحة الرأي ، بغداد، 2018، ص95.

[2] صلاح كريم فقير عنوز، دور التيار الصدري في العملية السياسية(2003- 2011)، مصدر سابق، ص154.

[3] بول بريمر، 127-130

ما يعني انن الاخير سيبقى مجرد من أي سلطة حقيقة وذات اهمية في مسيرة العملية السياسية[1] وهو مالم يتقبله السيد مقتدى الصدر الذي استطاع ملء فراغ والده وقيادة قاعدته الجماهيرية سياسيا وعسكريا بعد سقوط نظام صدام ومواجهته لقوات الاحتلال الامريكي وذلك بعد تنظيم تياره بحيوية وسرعة، وبراعة حتى اصبح بفضل ذلك بالنسبة لهم رمزا للأمل والتغيير المنشود[2]، وهنا نصل الى ان التيار يؤمن بضرورة بناء الدولة وادارتها وفق مسار سياسي شعبي صدامي مع قوات الاحتلال انذاك، فيما ان النخب الملهمة لحماسة تيار الحكمة ترى بإمكانية بناء وادارة الدولة العراقية وصولا الى استقلالية قرارها السياسي من خلال المشاركة بالمؤسسات القرارية الفاعلة بعد ان تم الاعتماد على القاعدة الشعبية في الانتخابات التي اجريت اعوام 2005 وما تلاها. وقد يبدو ذلك من فكرة ان تعاون قوى أهل البلد قد لا يعتبر بحد ذاته مؤشر لحالة سلبية لبناء الدولة، إذا ما توفرت النيات الصادقة لبناء عراق موحد ديمقراطي[3]

2. ان من اهم المقومات المجتمعية التي يطرحها التيار الصدري هو تجاوز مايسمى مخرجات نتائج الانتخابات التي اوجدتها الديمقراطية التوافقية لأنها دائما ما تأخذ بنظر الاعتبار تسيس التنوع المجتمعي في العراق نحو مزيد من الانقسامات المجتمعية/ السياسية الاثنية – الدينية، فهذه الحالة وان قد وصف بأنها ضرورية وحالة انتقالية نحو نظام ديمقراطي كامل لا يتضمن أي ممارسات تمييزية لكنه في الوقت عينه لا يجوز عدها شكلاً نهائياً للديمقراطية المطبقة في العراق، بل هي مرحلة انتقالية لابد من المرور والعبور فوقها نحو الافضل . والسبب في ذلك انها من الممكن ان تصيب مؤسسات الدولة التشريعية والدستورية بالشلل الدائم وعدم قدرتها على الاستجابة لطموحات مواطنيها، وعندما لا يحمل النظام السياسي صفة القدرة على المرونة والتغير من داخله وبالوسائل السلمية، فانه سيتفجر من داخله بكل تأكيد استجابة للحراك الدينامي الاجتماعي والسياسي[4] وهذا ما حدث ابان الاحتجاجات الشعبية في تشرين من العام 2018، لذا كانت رؤى التيار الصدري تجاوز مخرجات هذا النظام والقبول بنتائج الانتخابات على اساس الكتلة السياسية الفائزة لأنها

---

(1) رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة في الواقع وتأملات في المستقبل، مجلة العلوم السياسية، العدد 33، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007، ص12.

(2) جوناثان ستيل. الهزيمة: لماذ خسروا العراق، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم. ناشرون، بيروت، 2009، ص143.

(3) محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص25.

(4) عامر حسن فياض، كاظم علي مهدي، اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة قضايا سياسية، العدد 34، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2013، ص36.

ممثلة لأكثر عدد من القاعدة الشعبية، اما تيار الحكمة الوطني فلازال يسلم بالديمقراطية التوافقية ويرى انها السبيل الافضل لتقاسم السلطة، وتشير نتيجة التحليل راجع الى ان وزن القاعدة الشعبية للتيار الصدري يفوق ما عليه تيار الحكمة التي فقدها كثيرا نتيجة لتشضي المؤسسة الرئيسة التي ولد عنها ونقصد بذلك المجلس الاسلامي العراقي بالإضافة لاتوجد لديه قاعدة جماهيرية ترهن لأوامره بالطاعة كالحالة التي عليها التيار الصدري الي يعبر عن ولائه المطلق لقيادته السياسية والدينية.

3. يعول التيار الصدري في عملية بناء الدولة المقترحة في مشروعات الكتل السياسية التي مثلته في كل الانتخابات على صوت الطبقات المسحوقة والمظلومة التي سيدافع عنها التيار الذي يرى في نفسه انه يمثل صوت الشعب الهادف الى بناء الدولة العراقية المستقلة الموحدة التي ينعم شعبها بخيراتها وفق مبدأ العدل والمساواة[1]. فالتيار هنا يطرح رؤية سوسيولوجية تعطي دلالات على نجاح النظام الاجتماعي لاستمرارية العمل الميداني الذي ميزه عن جماعات والكتل الشيعية بكبر واتساع قاعدته، التي تميزت يوما بعد يوم بحماسها الديني والوطني[2]. لذلك دائما ما يحث المشروع السياسي لكتلة الممثلة للتيار على حث جميع الكتل والأحزاب أن تتبنى منهجاً وطنياً فيه مجموعة من الأهداف التي تخدم تطلعات الشعب والعمل على تحقيقها وفق المشاركة السياسية الفاعلة التي تتحقق عبر حكومة الأغلبية السياسية التي تقررها صناديق الاقتراع بعيداً عن أسلوب المحاصصة والتوافق الخاطئين اللذين أديا إلى تشكيل حكومة ضعيفة وبرلمان أضعف[3]، اما تيار الحكمة فيسعى دوما الى مدارة تطبيق برنامجه بالاعتماد على صيغ اعادة زخم تأثيره الذي بدأ يتلاشى يوما بعد يوم من خلال اعتماد صيغ تشكيل حكومة تعتمد مسار التوافقية المجتمعية/ السياسية الذي يضمن لها مكاسب بعيدا ع مخرجات ما تقرره الانتخابات لمشروع الكتلة الاكبر التي تشكل الحكومة دستوريا، وهذا يخالف رأي التيار الصدري الذي دائما ما يطالب بتطبيق النهج الديمقراطي من خلال المشاركة في الانتخابات وإعطاء الحرية للشعب في اختيار من يحدد مصيره، هذا ما ذكره السيد مقتدى في العديد من خطاباته وتغريداته، واعتبرت هذه الخطوة ايجابية لممارسة العمل وفق أرادة شعبية تحدد مصير العملية السياسية[4].

---

[1] البرنامج الانتخابي للتيار الصدري، لعام 2005- 2020، النجف الاشرف، ص24 .

[2] عبد الغني عماد، مصدر سبق ذكره، ص21 .

[3] البرنامج الانتخابي للتيار الصدري، مصدر سابق، ص11 .

[4] صلاح عبد الزراق، الإسلاميون والديمقراطية، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، 2007، ص192 .

4. يطرح التيار الصدري في برنامجه السياسي وبرامج الكتل التي مثلته في الانتخابات المختلفة جملة من المقومات الاجتماعية يأتي في مقدمتها الوحدة الوطنية التي بناها واوصى بها السيد الشهيد الصدر الثاني وتحدي لأهل السنة، وان دعوت كانت ناجحة وتميزت بالانفتاح والتعاون وحضور مساجدهم، والصلاة خلفهم وأصبح أهل السنة يأتون إلى مسجد الكوفة للمشاركة في صلاة الجمعة وقد ضمنت الكتل التي مثلته ذلك زمنها مثلا البرنامج الانتخابي لكتلة الأحرار الذي جاءت به العديد من المواد والبرامج التي تؤكد على الوحدة الوطنية وإشاعة التعايش السلمي وحل النزاعات بالطرق السلمية، هذا بالاضافة يرى التيار الصدري ان الحرية الفردية بكافة مستوياتها ومنها حرية المرأة من اهم المقومات الرئيسة لبناء الدولة، الى جانب ذلك يعد الدستور من المقومات الأساسية لبناء دولة ونظام سياسي ناجح، وبناء مؤسسات النظام الفدرالي الذي أقره الدستور العراقي. ويرى التيار الصدري ان المهمة الرئيسة هو بناء دولة وليس بناء سلطة، والحقيقة ان الاولى غيبت تماما فيما ان الثانية قد حظيت باهتمام بالغ في رؤية القوى والكتل الإسلامية وغير الإسلامية الذي بدا واضحا من الواقع الذي شهدته الدولة بعد عام 2003،والتطورات والتغيرات التي تحدث في الساحة السياسية العراقية فالذي يجري هو الوقت الحالي بناء سلطة تسعى الكتل السياسية بمختلف انتماءاتها لتحقيق أكبر قدر من مكاسب السلطة سواء كانت مادية أو معنوية تفرض بها هيمنتها، على العمل السياسي. لذلك الدولة في حالة تراجع والسلطة تأخذ الحيز الأكبر في ظل حالة عدم أدراك الفاعلين في العمل السياسي لخطورة ما يقومون به وربما بعضهم يجهلون ما هي آليات العمل السياسي وسبل نجاحها ولا يهمه سوى هدفه وكأن السلطة غنيمة، دون إدراك سلبيات هذه العملية سواء على الفرد أو على الدولة[1] في حين إن بناء الدولة العراقية حسب رؤية السيد عمار الحكيم يستلزم توضيح الرؤية التي تقنع الآخرين لأن قيمة المشروع يعد النقلة الحقيقة والتغيير الحقيقي في إدارة الدولة وخدمة المواطن[2]، ومن ثم لابد من وجود آليات وخطوات بناء الدولة في برنامج الحزب والأداة التي يجب أن يشرع بها لبناء الدولة العراقية، ومن ثم يرى السيد عمار الحكيمان آليات وخطوات بناء الدولة تمثلت بالأسس التي وضعها والده السيد عبد العزيز الحكيم في مشروع بناء الدولة وهي وصفة فاعلة تقوم على إستراتيجية متكاملة قائمة على صياغة الدستور وإشاعة ثقافة الالتزام به واحترام مواده ووضع الضمانات الكافية لاستعادة السيادة الوطنية

---

[1] كريمة لطيف عبدالله، مصدر سابق، ص ص 197-199 .

[2] السيد عمار الحكيم، رؤيتنا السياسية في محاضرات وكلمات السيد عمار الحكيم. المكتب الإعلامي لرئاسة المجلس الأعلى، بغداد، 2014، ص40.

العراقية وخروج العراق من الوصايا الدولية المفروضة في البند السابع لميثاق الأمم المتحدة[1].

للمقارنة بين الطرحين نرى ان واقع توظيف المقومات الاجتماعية – وكما سيتضح اكثر في الجانب الميداني– اكثر واقعية في برنامج التيار الصدري منه الى تيار الحكمة الوطني، عليرى التيار الصدري ان عملية بناء الدولة العراقية ترهن نفسها الى اعتبار ان الاول لديه استراتيجية وطنية واقعية وثابتة وسعى الى تحقيقها منذ اشتراكه بالعملية السياسية بخلاف تيار الحكمة ومرجعيتها المؤسساتية والفكرية اليت تغيرت في برامجها بالقدر الذي تقل من شعبيتها وفاعلية برامجها في المجتمع العراقي، اضف الى ذلك ان رؤى التيار في بناء الدولة نظريا وعمليا هي خدمية مؤسساتيا اكثر منها محاصصاتيا، فترهن نخبه لإدارة وبناء الدولة من موقع خدمة المواطن قبل غيره، وهذا ما يختلف به عن باقي التيار ات السياسية المختلفة سواء نجح مشروعه ام فشل، وهنا يبدو ان واقع تأثير شعبية التيار واضحة على توجهاته السياسية بخلاف تيار الحكمة الذي تذبذت قاعدته الشعبية كثيرا وهو ما اتضح بالانتخابات الاخيرة 2020.

[1] وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)، http://www.islamicnews.net

المبحث الثالث:

معوقات توظيف المقومات الاجتماعية في بناء الدولة العراقية في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة.

مما لاشك فيه ان عملية بناء الدولة العراقية في ظل مرحلة التحول الديمقراطي قد مرت بجملة من التحديات والازمات التي اثرت كثيرا على عملية بناءها بالشكل الذي يجعل منها ديمقراطية تعتمد خيار الشعب كمصدر للسلطات وما ينتج عنها من مخرجات تجعل منها دولة انموذج في المنطقة بدلالة التعددية السياسية والحزبية وسلمية انتقال السلطة والقبول بنتائج الانتخابات ومشروعية المظاهر الشعبية وفق القانون وكل الموضوعات الاخرى اللازمة لانعتاقها من دولة شمولية قامت على الاستبداد الى دولة تتعايش فيها النخب السياسية والشعبية معا في ظل نظام ديمقراطي يمثل البنية الاجتماعية العراقية شديدة التنوع والتعقيد، لكن الذي حصل هو ان الدولة العراقية بعد عام 2003 مرت بظروف جعلتها دولة غير واضحة التشكيل من الناحية السياسية برغم الوضوح السوسيولوجي لكيانها الاجتماعي، الذي انعكس سلبا على عملية بناءها بشكل ادى ان تسودها استدامة عدم الاستقرار طوال العشرين عاما الماضية، ولعل ان ذلك يرجع الى جملة من التحديات التي اخذت تتشكل بشكل معوقات تقف حجرة عثرة امام برامج التيارات السياسية على اختلاف انتماءاتها وايديولوجياتها لتجاوزها لبناء دولة فاعلة داخليا وخارجيا ولعل ان الخلل في ذلك هو سوء توظيف النخب السياسية باختلاف مشاربهم على تبني اطر واقعية وفعلية ترهن واقع الدولة المنهارة نحو صياغة استراتيجية وطنية تتعامل مع الملفات العالقة بينهم على انها نقاط اتفاق مشتركة تحضى بالأهمية للكل بعيدا عن تعقيد واقع البنية المجتمعية المتنوعة اثنيا وعرقيا ودينيا وطائفيا وكذا الحال من الملفات الخارجية وكيفية التعامل مع تدخلات دولها بعيدا عن صيغ الانتماء والولاء التي اخذت الكثير من النخب الانصهار في بوتقتها بدعوى ان ذلك الطرف هو الداعم له على حساب الطرف الاخر، فهذه الصفة وان لم تكن نقطة اجماع لمشروع برامج تيارات كل الكتل لكنها تبقى الصفة الدائمة لأغلبها ما اثر كثيرا على سلوك وتوجهات الكتل والاحزاب والتيارات السياسية، والحكومة والبرلمان وكافة مؤسسات الدولة بشكل أثر سلباً على بناء الدولة ووضع العملية برمتها في مواجهة تحديات سياسية وتشريعية، وامنية فضلاً عن التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي تنخر كيان الدولة من الداخل وتعرضها للتداعي والانهيار.

ازاء ذلك نحن معنيون هنا بدراسة واقع المعوقات ليس وفق مقاربات التيار الصدري وتيار الحكمة فحسب ذلك لأنها تعد نقاط مشتركة لكل التيارات السياسية مع بيان بعض النقاط المختلف حولها وفق مقترب خبرة الفرد العراقي في الحياة الاجتماعية والتي تعد بحسب علوم الاجتماع والسياسية وعلم الاجتماع السياسي منظورا يكشف لنا الجذور الاجتماعية للظواهر الاجتماعية والسياسية على اساس عملي / برغماتي يعتمد الصيغ الاكاديمية في التحليل دون التحيز لطرف على حساب اخر، وهذا بحد ذاته يدفعنا الى قراءة واقع المعوقات فيما يأتي:

1. المحاصصة سلوك اجتماعي- سياسي وتتحكم بهذا السلوك وتؤثر فيه عوامل نفسية وثقافية وحضارية تتفاعل في البيئة الاجتماعية وتحدد التوجهات للأفراد والجماعات على حد سواء[1]. والحقيقة ان الواقع السياسي العراقي ماقبل عام 2003 قد ارهن الواقع الاجتماعي لهذا المعادلة الظالمة، فكانت سببا رئيسا لتشبث الكثير من الكتل السياسية بها بعد سقوط النظام الديكتاتوري لاسيما التي كانت محل ظلم وتعسف ذلك النظام، فتم توظيفها بشكل سياسي شبه مقنن ينظم العلاقات الاجتماعية بين القيادة والجماهير، على وفق اعتبارات الإنتماءات الدينية والطائفية والعرقية والعشائرية بقصد دفعهم في اتجاه معين[2]. فكان من نتائجها تفتيت المجتمع العراقي جسدته ظهور معادلة اجتماعية ـ سياسية تقوم على تقسيم المجتمع الى مكونات: شيعي . سني . عربي . كردي . تركماني . يزيدي . صابئي- مسلم . مسيحي، وتأسست العملية السياسية على قاعدة المحاصصة بدءاً من مجلس الحكم الذي شُكل على اساس تمثيل هذه المكونات حسب نسبتها، وسيطرت هذه الانقسامات العرقية والدينية والطائفية على توجهات، الكتل والاحزاب السياسية وعلى الحكومة وتشكيلها، وعلى البرلمان ومؤسسات الدولة كافة وانتقلت الى كل المحافظات العراقية التي شهدت انقسامات استندت الى الهويات الفرعية مما اثر بشكل كبير على الوحدة الوطنية وعلى بناء الدولة[3]. ازاء ذلك نقول واقع التجربة لم يكن بعيدا عن برامج التيارين محل الدراسة، الا ان رؤية التيار الصدري الذي يعتمد صيغ القاعدة الجماهيرية والواسعة التي ترهن نفسها طباعة القائد عقائديا انعتقت في الانتخابات الاخيرة ولاسما انتخابات 2020 وتحالفاته مع الكرد والسنة وذهبت باتجاه الاغلبية السياسية كمقترب يتجاوز المحاصصة من خلال حقه في تشكيل الحكومة على اعتبار الكتلة الاكبر، ليكون توجهه في ذلك معيارا لانعتاقه من رحم الطائفية نحو مجتمع عراق واحد، فيما وجد تيار الحكمة الذي كان جزءا من تيار القوى الوطنية يرهن نفسه الى معادلة عدم تجاوز حقوق المكون وفق معادلة المحاصصة الذي تشكلت على وفقه حكومة محمد شاع السوداني التي كان تيار الحكمة طرفا رئيسا فيها ومدافعا عنها. وهذه بحد ذاته لايتفق ورؤية زعيمه عمار الحكيم الذي يرى أن انعدام المعايير في التعيينات الخاصة بالمناصب الإدارية والسياسية، يسبب إشكالية في العملية الأمنية وعملية بناء الدولة، فضلا عن المعايير الاخرى عدم اتباع العدالة في

---

[1] صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، ط2، مطبعة جامعة الموصل، 1991، ص383-389.

[2] شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، بغداد، 1972، ص155.

[3] Dawn Brancati، Can Federalism Stabilize Iraq? The Washigton Quarterly، Vol.27، No.2، Spring 2005، P.16.

توزيع وتخصيص الرواتب والفوارق والتفاوت في سلم الرواتب وهذا بدوره يشجع على الفساد الإداري والمالي ويسبب إرباك في بناء البنى التحتية للدولة، وهذا يتطلب إيجاد معايير دقيقة وواضحة للمساواة بين الأفراد[1].

2. ضعف رؤية الاحزاب والتيارات السياسية لدورها المنشود في بناء الدولة العراقية انعكس سلبا على المبدأ الذي انطلقت منه ونقصد بذلك التعددية الحربية كمعيار رئيس يرسخ الديمقراطية كمبدأ ضامن لخيار عملها الذي شرعن وجودها على وفق ما يسمى التعددية السياسية التي تعتمد سوسيولوجياً على تنوع المجتمع بحسب معيار المواطنة بعيدا عن الثقافات الفرعية التي جعلتها تلك التيارات مسوغا لديناميتها ما انعكس سلبا على واقع البنية الاجتماعية العراقية، اذ ادت الخلافات والانقسامات بين الكتل والاحزاب السياسية وفي داخلها الى تحويل الانتخابات الى ميدان لتشظية المجتمع العراقي تحت تأثير التعبئة المذهبية والعرقية والاثنية والعشائرية من اجل الوصول الى السلطة دون الالتفات الى التصدع الذي حل بوحدة المجتمع والهوية الوطنية والانتماء الوطني[2]. وتشير الدلائل الواقعية ان سلوك التيار الصدري السياسي يرهن حراكه الى ثبات مركزية قاعدته الشعبية وهذا ما تدلل عليه نسب عدد الاصوات/ عدد المقاعد التي تحصل عليها في كل الانتخابات فكانت متقاربة سواء ضمن الكتل السياسية الشيعية ام خارجها، فهو لم يخسر ابدا كالحالة التي عليها تيار الحكمة الوطني سواء بشكله المستقل كتيار سياسي او حينما كان جزءا من المجلس الوطني العراقي، حينما كان ولايزال يعتمد زخم التعبئة العشائرية والجيلية(الشبابية) والمناطقية دون المذهبية كمسوغ لضمان رؤيته السياسية الموجبة لبقائه جزءا من مشروع الوحدة الوطنية المجتزء من ادامة التعويل على معيار الثقافة الفرعية، وهذه الرؤية لاتتفق تماما مع ما يطلقه تيار الحكمة والوطني ومن قبله المجلس الاسلامي العراقي والمجلي الاعلى للثورة الاسلامية في العراق بما يسمى الفيدرالية التي تنبع اهميتها من دورها كوسيلة لتحقيق التجانس لمجتمع الدولة المتعددة قومياً، ودينياً، واثنياً ضمن اطار الوحدة السياسية التي تسمى الدولة الفدرالية، ويمثل تطبيقها في المجتمعات غير المتجانسة عامل اطمئنان لمكونات هذه المجتمعات المتعددة النسيج الاجتماعي وتبديد مخاوفها ازاء احتمالات تركز السلطة والاستئثار بها من قبل

---

[1] عمار الحكيم، عمار الحكيم، بناء الدولة وإرادتها في خطب وأحاديث سماحة حجة الإسلام والمسلمين، ج1، ط3، بغداد، 2013، ص118.

[2] ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2006، ص147.

جماعة، او من او فئة او سلطة تنفيذية مركزية[1]. وهذه الرؤية لايتفق عليها التيار الصدري مطلقا بحكم مخرجاتها السلبية وان والوقت غير مناسب لتطبيقها في ظل استدامة الصراع على كل المستويات بين الكتل السياسية وما تولد عنها من حالات شحن طائفي واثني وعرقي على عموم المجتمع العراقي، ويبدو ان تلك الرؤية واقعية اذا ما اخذنا بنظر الاعتبار ان الصيغة الفيدرالية للنظام السياسي المعاصر مشجعة على تجذر وزرع ثقافة العنف وذلك لوجود العديد من النصوص الدستورية تخالف النظام الاتحادي الفيدرالي المتعارف عليه عالميا، وبالتالي ومن الناحية السوسيولوجية فان الفيدرالية ستحكم على واقع المجتمع العراقي بالفوضى طالما ان واقع التوع في العراق هو واقع متنافر وليس تنوع هرموني منسجم، فيغدو قبول العنف ضد الاخر مقبولا اكثر على بناء الدولة العراقية[2]

3. اشاعة حالة الفساد المالي والاداري بشكل كبير، الرغم من أنه كان للمدّة الممتدة من ثمانينات القرن الماضي وحتى عام 2003 يمثل سلوكا مجتمعيا ظهرت أشكاله في أغلب الدوائر الرسمية الا انه كان بعيدا عن ملاحظات التقارير الدولية ومعتم عليه[3]. اما بعد عام 2003 فقد اصبح يمثل العامل الرئيس لتعويق مهمة بناء الدولة العراقية لأنه أنتشر في كل مؤسساتها الدولة بشكلئ مخيف والأكثر خطرا عليها هو ذلك الفساد الذي يوجد داخلئ الوزارات، ويكون أغلب لجان التعيينات ولجان المشتريات وابرام العقود مع الدول الاجنبية، والدليل في ذلك سجلت نسب عالية في الوزارات ذات الطابع الأمني نزولاً إلى الوزرات الخدمية[4].ومن ثم أصبح العراق يحتل مراكز متقدمة في ترتيب الدولئ الأكثر فساداً في العالم إذ قدرت الفساد طبقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية(36.6%) في ايار من العام 2009 وان السنوات(2005-2010) عدت العراق ساحة لأكبر عملية فساد في تاريخ البشرية حتى قدر لدى بعض المختصين إن سوق الفساد يبتلع نحو 20.6% من ميزانية العراق السنوية[5].إن ممارسة الفساد في الجهاز الإداري لا يتم بمعزل عن الفساد السياسي في العراق، وانما الفساد الإداري هو نتيجة للفساد السياسي الذي يمثل أقسى أنواع

---

[1] عامر حسن فياض وكاظم علي مهدي، اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر، مصدر سابق، ص51-52.

[2] عامر حسن فياض، افكار حول بناء الدولة العراقية الحديثة، مؤسسة مدارك لدراسة الية الرقي الفكري، بغداد، 2008، ص51.

[3] فراس عبد الكري محمد علي، التحولئ الديمقراطي في العراق ما بعد 9/نيسان/2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كمية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011، ص214.

[4] خالد حسين حسون، الفساد الإداري والمالي في العراق ما بعد الاحتلال ئ : أسبابه وتأثيراته وآليات معالجته، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي لهيئة النزاهةن بغداد، 2008، ص33.

[5] خضر عباس عطوان، فاعلية إعلام المجتمع المدني والحد من الفساد الإداري والمالي علاقة متفاعلة: نموذج العراق،، ببحث مقدم الى المؤتمر العلمي لهيئة النزاهةن بغداد، 2009، ص25.

الفساد، لأن ممارسوه محميون، مما يشكئ عائقاً عن مكافحة قضايا الفساد بسبب الحصانة السياسية التي يتمتع بها هؤلاء، وتشير واقع الاحداث الى التيار الصدري كان قد عمل على محاسبة المنتمين اليه ممن تسنم منصبا حكوميا او برلمانيا وغيرها وحاول من خلال زعيم التيار السيد مقتدى الصدر في اكثر من مناسبة الى كشف ذممهم المالية امام الهيئات الرقابية، بل وطالب الجهات المعنية بإلقاء القبض على كل من تشك بأن لديه ملفات فساد وتقديمه الى المحكمة الاتحادية، لابل والاكثر من ذلك طالب السيد مقتدى الصدر بتبني خيار المحاسبة بنفسه، اما باقي التيارات السياسية فلم تقدم على مثل هذه الخطوات والدليل ام نحافظ البصرة(د. ماجد النصراوي) كان قد هرب خارج العراق ولم يسمح التيار السياسي التابع للسيد الحكيم بمتابعته. وعليه تمثل حالة استشراء الفساد بدلالة عدم محاسبة الفاسدين عن هدر المال العام سيمثل حتى المستقبل القريب معوقا لبناء دولة عراقية منتجة لنخب سياسية وطنية تكون قادرة على على تعزيز قيم الاستمرار في عملية الباء تلك[1]

4. هناك حالة صارع فعلي مابين التيارات والاحزاب السياسية حول كيفية التعامل مع التدخلات الدول الاقليمية والدولية في الشأن العراقي، فهذه الحالة ادت في كثير من الاحيان الى عدم تماسك الداخل العراقي ما انعكس سلبا على الوحدة الوطنية التي اصبحت مستحيلة مع التدخل الخارجي[2] الذي غذى بصورة مباشرة او غير مباشرة العنف الطائفي والاحتراب الاهلي وتصدع المنظومة المجتمعة بشكل خاص والانفلات الامني بشكل عام وم ثم اصبح العراق ساحة خيار الافضلية لكل طرف في منافسة الطرف الاخر، مما جعلهم جميعا شركاء في سياسة الفوضى الامريكية في عراق ما بعد عام 2003[3]. والحقيقة الموضوعية تشير الى ان الاعم الاغلب من الاحزاب والتيارات السياسية لم يكن لها موقف ايجابي يدفع باتجاه عدم السماح للدول الاقليمية باجمعها بالاضافة الى الولايات المتحدة ومطالبتها بعدم التدخل بالشأن الداخلي للعراق وذلك يرجع الى علاقة الارتباط بجهة دولية اوجدت فيها سند لحراكها الداخلي ضد دولة اخرى تزاحمها بكتلة سياسية تعول على جهة ثانية تقف بالضد من استراتيجيات الكتلة السياسية الاولى ومن يقف ورائها، فكما يبدو ان سياسية التمويل او الدعم اللامحدود هي من يقف من وراء ذلك، فيما بقيت احزاب وتيارات الداخل التي تشكلت بعيدا عن اردات تلك الدول لا تملك من امر توظيف استراتيجيات بناء الدولة العراقية المقترحة من قبلها الا التضاد والتعارض مع تلك الكتل ومساندها،

---

[1] احمد عدنن كاظم، تأثير صراع الارادات السياسية على التجربة الديمقراطية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد53، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص 76.

[2] حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الاشرف، 2008، ص547.

[3] جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، دار الساقي بيروت، 2003، ص115.

وهنا نقول ان المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق وما خرج عنه من المجلس الاسلامي العراقي ومنظمة بدر وتيار الحكمة الوطني لم يكن لها موقف حازم تجاه التدخلات الايرانية في الشأن العراقي بل اخذت تكيل الاتهامات لدول اخر كتركيا والسعودية والاردن ودول الخليج الاخرى ومن تساندها من الكتل السياسية في الداخل بانها اصبحت عوامل عدم استقرار العراق وسبب رئيس لعدم بناء دولة عراقية فاعلة، في الوقت الذي يؤكد عليه اغلب المحللين ان ايران كانت متدخلة في العراق عبر توريط الولايات المتحدة مع الجماعات الاسلامية لا بقائها مشغولة بالعراق من دون التفكير بمهاجمة ايران التي صنفتها الولايات المتحدة كأحد محور الشر انذاك[1]، اما التيار الصدري فكان موقفه واضحا تجاه كل الدول بعدم التدخل بالشأن العراقي وان مواقفهم السلبية يجب ان تحجم وينتهي دورها، وان أدوارها الايجابية في مساندة العراق في ظروفه الصعبة وتحديدا دعمها في حروب الارهاب التي خاضها انما هي محل تقدير واعتزاز من الجانب العراقي شريطة ان لا يؤثر ذلك على عملية مشروع البناء المستقبلي للدولة العراقية الحالية.

5. يرى التيار الصدري في برامج الكتل السياسية التي مثلته جملة من المعوقات التي شخصتها البرامج المختلفة التي تبنتها في كل الدورات الانتخابية التي اشترك فيها التيار على عدة امور واقعية[2]:

أ- الفساد الإداري والمالي في القطاعين العام والخاص بصورة كبيرة من خلال تعاطي الرشوة، وإنجاز المعاملات دون مراعاة المصلحة العامة.

ب- ضعف الأنظمة والإجراءات الإدارية في المؤسسات الحكومية واستخدام الطرق الروتينية المعقدة والمحسوبية ومنح المناصب الإدارية العليا لغير الكفوئين مع ضعف إجراءات الضبط الداخلي للمؤسسات.

ت- الوضع الأمني، أن عدم استقرار العملية السياسية أدى إلى تردي الأوضاع الأمنية مما سبب بقتل الكفاءات من المهندسين والعاملين، فضلا عن صعوبة التنقل والوصول إلى الأماكن المخصصة لتقديم الخدمات العامة وأدامتها.

ث- سوء الخدمات العامة المقدمة للمواطنين بسبب قلة التخصيصات المالية للقطاعين العام والخاص وإكمال المشاريع الخدمية.

ج- المحاصصة في المؤسسات اعتبار المحاصصة والمحسوبية وعدم وضع حلول جذرية لمعالجة هذه الحالات التي تؤد إلى أرباك العملية السياسية دون اعتماد الكفاءات العلمية.

---

[1] حميد شهاب احمد، تداعيات الوجود الامريكي على دول الجوار العراقي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 1، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 2006،ص 26.

[2] البرنامج الانتخابي لكتلة الأحرار، التيار الصدري (316)، ط2، شركة دار المعمورة للطباعة والنشر، 2013، ص13.

ح- تردي الأوضاع الاجتماعية بسبب تدني مستويات الأنتاج وتراجع القطاعين العام والخاص للصناعات المحلية، والاعتماد على اقتصاد احادي الجانب (النفط).

خ- إهمال القطاعات الصحية والخدمية، مما أدى إلى ارتفاع مستويات الوفيات والأمراض السرطانية.

د- ومن أهم المعوقات التي تسبب بتأخير عملية بناء الدولة التدخلات الإقليمية والدولية بسياسات الدولة الداخلية أن نجاح القرار السياسي واستقلالية يجب أن تكون بعيدة عن هذه التدخلات فضلا عن وصفها بصورتها الطائفية.

وهنا نقول ان التيار الصدري واقع المعوقات سوسيولوجيا اكثر منها سياسيا وكان تشخيصه لها اكثر من غيره ن التيارات، فهو لم ينكر ان النخب السياسية التي مثلته في مراكز القرار الحكومي والتشريعي كان لها دور في ذلك فاندفع لمعالجة الوضع بصرامة من خلال استبعاد بعض الشخصيات من الترشيح وتبوء المناصب السياسية، ما دفع البعض منهم الى الخروج عن اطر التيار السياسية ليدخل ضمن تيارات اخرى لاتتفق ورؤى التيار السياسية.

6. يرى تيار الحكمة الوطني وفق مضامين مرجعياته الفكرية والمؤسساتية رؤية تكاد تكون واقعية خالصة تشرح واقع معوقات بناء الدولة العراقية، وأن الدولة تمر بأزمات خانقة بين القوى السياسية والأحزاب التي تقود العملية السياسية فضلا عن التعدد في الرؤى، وهناك تقاطع وخلاف وتنافس، فضلا عن الافتقار إلى التوافق بين هذه الأطراف سواء من الناحية السياسية أو الاقتصادية وهذه الأزمات تؤدي إلى الانهيار وعدم الاستقرار في الجانب الأمني والسياسي،لابد من وضع تصور مقنع لهذه الأطراف ووضع خطوات إيجابية يتفق عليها الجميع بالاضافة الى الإرهاب العالمي، الذي وجد في العراق مساحة لنشاطاته الإجرامية المتعددة، فضلا عن وجود اسباب متعددة ومنها: عدم التوافق بين المكونات والقوى السياسية. وعدم الاستثمار العلمي للقدرات البشرية والمالية والحضارية والافتقار إلى التخطيط والاستثمار العلمي والحضاري بشكل صحيح، ومن المعوقات الأُخرى وغياب الدور الرقابي، لأن من (أمن العقوبة أساء الأدب)، من خلال مراقبة العمل الميداني للمشاريع، ومتابعة هدر الأموال الطائلة في مشاريع وهمية. وأن تكون الرقابة غير متسيسة إلى جهة معينة، وهذا يشجع بأن تصبح الجهات التي تمارس الفساد مصدر من مصادر الإرهاب ومغذية للعمليات الإرهابية والإجرامية. ولم يعد الفساد ممارسة خاطئة لأشخاص يقدمون الرشوة، بل اصبح ثقافة إجرامية متكاملة[1]

اضف الى ذلك فان الدولة العراقية لازالت تعاني من معوقات النهوض الحضاري لبناء دولة حديثة متطورة وبناء مواطن وإحساسه بالثقة اتجاه الدولة واتجاه الساسة متعددة ومنها:- [2]

[1] كريمة لطيف عبدالله، مصدر سابق، ص173-174

[2] المصدر نفسه، ص174-175

أ- التناحر السياسي بين القوى والأحزاب السياسية في اتجاهات وقضايا تؤدي إلى مضاعفات وتحديات خطيرة وإرباك سياسي وأزمات سياسية، وهذه تؤدي إلى فسح المجال لنشر الفتن الطائفية والعرقية والمذهبية بين مكونات الشعب، لابد من تلاحم القوى والأطراف السياسية للحد من هذه المضاعفات، التي أخذت البلاد إلى قارعة الهاوية

ب- السياسة المركزية الصارمة التي كانت ولا تزال سبباً مهماً من أسباب تخلف الدولة، بنواحي متعددة وتخلف الواقع التنموي ولها تأثيرات سلبية ومصدر إشكالات وهذا ما يكون معوق في المحافظات. ومعاناتها من مركزية السلطة وعجز المحافظات عن تقديم الخدمات الضرورية للمواطن

ت- الاضطراب الأمني، من المعوقات الرئيسة لعملية بناء الدولة واستقرار النظام السياسي وازدهار الإنتاج وتكون المعادلة عكسية بانعدام المؤسسات الخدمية وضعف وسائل الإنتاج ويؤدي هذا بالإحباط لمشاعر المواطن بسبب انشغال السياسيين دون تقديم مبادرات واقعية وفعلية للنهوض بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي

ث- الإقصاء والتهميش معوق يأخذ بالمواطن خلفيات القهر والتعسف.

7. البيروقراطية الكسولة والقوانين القديمة.
8. السلبية في العمل والتعامل الحكومي.
9. قلة الكفاءات العلمية لموظفي الدولة.
10. العنف والاستبداد السياسي والاجتماعي والطائفية والمحاصصة .
11. الفكر التكفيري والفكر الاقصائي.
12. انعدام الرؤية الواضحة وعدم وجود تخطيط علمي وحقيقي .

لقد شخصت المرجعيات الفكرية لمسار تكامل تيار الحكمة واقع المعوقات، من دون وضع استراتيجية وطنية تأخذ على عاتقها مهمة اداراتها ومكافحة وصولا الى تسويتها بشكل نهائي، اضف الى ذلك الى المرجعيات المؤسساتية التي انبثق منها تيار الحكمة الى جانب التيارات السياسية الاخرى كانت سببا رئيسا لمثل هذه المعوقات.

الباب الثاني:

الجانب الميداني

الفصل الرابع

الإطار المنهجي للدراسة

الفصل الخامس

عرض وتحليل البيانات

الفصل الرابع

الإطار المنهجي للدراسة

تمهيد:

قال تعالى في محكم كتابه الكريم﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً﴾ سورة المائدة الآية **48**. لذا يعد المنهج من أبرز القضايا التي يركز عليها في الوصول إلى الحقيقة وخاصة في البحث العلمي، إذ تعتمد الدراسات العلمية على منهج واحد أو عدة مناهج بحسب طبيعة تلك الدراسة من حيث متغيراتها ومتطلباتها ومجالات دراستها، وعلى الرغم من ذلك لا يمكن أن نجد تعريفا جامعا مانعا للمنهج، بوصفه وبطبيعة الحال مفهوما نسبيا والدراسات الاجتماعية هي نسبية أيضا، ومع ذلك فالمنهج يجيب عن أداة الاستفهام(كيف) أي كيف يجري الباحث دراسته، وهو بهذا المعنى فالمنهج يهتم في ماهية الظاهرة المدروسة. ومع ذلك يعرفه البعض هو منحى لرؤية الأمور أو نظام من الأفكار التي تمكن الباحث من إتباع الأسلوب العلمي الذي يناسب مع الظاهرة المُراد دراستها[1].

أولا: منهج الدراسة ونوعها

1. **منهج الدراسة** Methodology of Study

يشير مفهوم المنهج **(Method)** إلى الطريقة التي يسلكها الباحث لدراسة الظاهرة/المشكلة موضوع البحث[2]. ونتيجة لتداخل موضوع الدراسة في عدة مجالات سبب غموضا لدى البعض بسبب حداثته بالنسبة للمجتمع العراقي عامة وللمؤسسة الأكاديمية خاصة، ومن أجل الوصول إلى أفضل النتائج عمد الباحث إلى استخدام منهجي المسح الاجتماعي والمنهج المقارن لضرورة استخدامهما في هذه الدراسة كون العمل الميداني **(Field Work)** يتطلب ذلك. فضلا عن أن الباحث يُعد جزءا من مجتمع البحث انطلاقا من العمل بمنهج الفهم الذاتي(**Self –understanding method**) الذي يُمكن الباحث من فهم طريقة تفكير أفراد المجتمع وسلوكهم وتفاعلهم مع مختلف الظواهر[3].

---

(1) شافا فرانكفورت ناشيماز، ديفد ناشيماز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ط1، ترجمة: ليلى الطويل، سوريا، دار بترا، دمشق، 2004، ص20.

(2) عبد الباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص134.

(3). عبد الله إبراهيم، الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع : دراسة في فلسفة علم الابستومولوجيا، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 2005، ص26.

أ. المنهج المقارن The Comparative Method

يستخدم هذا المنهج على نطاق واسع في مقارنة الظواهر الاجتماعية بعضها مع البعض الآخر في مجتمعات مختلفة في مُدة زمنية واحدة، كما يدرس هذه الظواهر في المجتمع ذاته عبر مُدد زمنية مختلفة، بهدف تعرف التغيرات الحاصلة فيها والحصول على بعض الإستنتاجات فضلا عن إمكانية إشتقاق قوانين عامة، تهدف لتفسير تلك الظاهرة في المجتمعات كافة.

فالمنهج المقارن يتيح للباحث الدقة في موضوع دراسته كإظهار أوجه التشابه والتباين، أو إظهار السمات أو العوامل التي أدت إلى نشوء وتطور الظاهرة وما آلت إليه من نتائج وآثار على مستوى الفرد والمجتمع ومن ثم الشروع بالمقارنة، مما يدعم قوة الدراسة وابتعاده عن الأخطاء التي قد تحصل كخطأ الصدفة وخطأ التحيز.

فهذا النوع من المناهج يمكن أن نتلمسه في أفكار(أوكست كونت) و(هربرت سبنسر) من خلال مقارنة الظواهر الاجتماعية من أجل الكشف عن أشكال التطور، ناهيك عن الدراسات التي أجراها(دوركهايم) عن الانتحار لاسيما في مناقشته لكتاب قواعد المنهج في علم الاجتماع [1].

لذا فالباحثة عمدت إلى استخدام المنهج المقارن بهدف التعرف على المقومات الاجتماعية لبناء الدولة لدى كل تيار بالاضافة الى معرفة رؤيتهم في الحكم والنظام السياسي وإظهار مدى تطبيقهم للنظريات التي يتبنونها لشكل النظام السياسي وانعكاس ذلك على نوعية المخرجات السياسية لكلا التيارين، لاسيما بعد الازمة السياسية التي حدثت بعد انتخابات 2021/10/10 وما اصطلح عليه بالانسداد السياسي وما تمخض من تداعيات انعكست عمل واداء وظيفة السلطات الثلاث .

ب. منهج المسح الاجتماعي The Social Survey Method

يُعد منهج المسح الاجتماعي من أكثر المناهج شيوعا واستخداما في الدراسات السوسيولوجية. فالمسح الاجتماعي هو دراسة الجوانب المرضية لأوضاع مجتمع معين، علما أن هذه الأوضاع ذات دلالات اجتماعية يمكن مقارنتها وقياسها بأوضاع أخرى يمكن القبول بها بوصفها إنموذجا للإصلاح الاجتماعي[2]. إذ توجد عدة أنواع من الدراسات المسحية منها المسح بطريقة العينة وطريقة الحصر

---

[1] ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق،2004، ص28.

[2] بالقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، أسس المناهج الاجتماعية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2012، ص19.

الشامل، إذ يلجأ الباحث إلى استخدام هذا النوع من المسح (بطريقة العينة) نظرا لكبر حجم المجتمع إلى جانب حصول الباحث على معلومات بالإمكان تعميمها على مجتمع الدراسة، وقلة التكاليف والوقت والجهد، فالباحث في أغلب الأحيان لا يستطيع دراسة المجتمع الأصلي بأكمله، لذلك يقوم باختيار جزء منه(عينة) ليكون ذلك الجزء ممثلا لوحدات المجتمع كافة، والذي يعني أن يجمع الباحث بيانات ظاهرة اجتماعية معينة في مجال زماني ومكاني محددين، إذا ما قورن بطريقة المسح الشامل والذي يعني الدراسة الشاملة لجميع مفردات المجتمع المدروس.

ونظرا لكبر حجم المجتمع في الدراسة الحالية عمدت الباحثة الى اختيار عينة عشوائية عمدية قوامها(**151**) مفردة من قيادات (الخط الاول والثاني والثالث) من كلا التيارين على أن تكون ممثلة قدر الامكان عن المجتمع الأصلي، كما استخدمت الباحثة الخطأ المعياري للحصول على نتائج دقيقية يمكن تعميمها كون ان جميع افراد البحث اعطوا اجاباتهم بصورة كاملة .

ت. المنهج المقارن (The Comparative Method) :

وهو ذلك المنهج الذي يعتمد على المقارنة في دراسة ظاهرة ما بظاهرة اخرى أو بعدة ظواهر، إذ يقوم هذا المنهج بتبيان أوجه الشبه والاختلاف فيما بين ظاهرتين أو أكثر، ويعتمد الباحث من خلال ذلك على مجموعة من الخطوات من أجل الوصول إلى الحقيقة العلمية المتعلقة بالظاهرة المدروسة. وتستعين العلوم الاجتماعية بالمنهج المقارن في الكثير من الاحيان لضرورة وأهمية هذا المنهج التي تتناسب وطبيعة الدراسة، وذلك من خلال اجراء المقارنات مقارنة بين الظواهر الاجتماعية أو المؤسسات أو النظم وغيرها .

هو نوع من الأساليب التي تحلل الظواهر ثم تجمعها معًا للعثور على نقاط التمايز والتشابه. يكشف المنهج المقارن عن نقاط الضعف في تصميم البحث ويساعد الباحث على تحسين جودة البحث. ينصب تركيز البحث المقارن على أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر والحالات.

ويعني التحليل المقارن وصف وشرح أوجه التشابه والاختلاف في المواقف أو العواقب بين نطاق واسع من الوحدات الاجتماعية مثل المناطق والأمم والمجتمعات والثقافات. يعكس هذا التعريف مقارنات مثل المقارنة عبر الثقافات في الأنثروبولوجيا، والمقارنة عبر المجتمع في علم الاجتماع، والمقارنة عبر المستوى الوطني في العلوم السياسية.

البحث أو التحليل أو المنهج المقارن هو مصطلح واسع يشمل المقارنة الكمية والنوعية. قد تستند الكيانات الاجتماعية إلى خطوط عديدة، مثل الخطوط الجغرافية أو السياسية في شكل مقارنات عبر المستوى الوطني أو الإقليمي.

خصائص المنهج المقارن[1] :

تتعدد وتختلف خصائص المنهج المقارن، ولكن هناك خصائص بارزة، أهمها:

1. يهدف البحث المقارن إلى توضيح أوجه التشابه والاختلاف بين الكيانات أو البلدان أو الأفكار.
2. تجمع طريقة البحث المقارن بين المفاهيم النظرية الأساسية، أو المفاهيم التي تم جمعها.
3. المنهج المقارن يشمل البحث الكمي والنوعي.
4. المنهج المقارن الكمي متغير المنحى.
5. المنهج المقارن النوعي موجه نحو الحالة.

ث. المنهج الكيفي (Qualitative Method) :

هي نوع من المناهج العلمية التي تفترض وجود حقائق وظواهر اجتماعية يتم بنائها من خلال وجهات نظر الأفراد، والجماعات المشاركة في البحث[2]. إذ يعتمد البحث الكيفي على دراسة وقراءة البيانات والأحداث بأسلوب غير كمي، حيث لا يتم تحويل البيانات إلى أرقام كما في حالة البحث الكمي، وإنما يتم الحصول على النتائج من واقع ملاحظة وتحليل الأحداث والمواقف والصور والوثائق والاتصالات اللفظية وغير اللفظية.

ويتم القيام بالبحث الكيفي عادة في ظروف طبيعية، ومن ثم فإن الإطار أو السياق الذي تحدث فيه الظاهرة محل البحث يعتبر جزءاً من الظاهرة ذاتها، وهنا لا يقوم الباحث بأية محاولة لإدخال ضوابط تجريبية على الظاهرة محل الدراسة، أو أن يتحكم في المتغيرات الخارجية المحيطة بها، ومعنى هذا أن كل جوانب المشكلة محل الدراسة يتم فحصها ودراستها.

يعتمد المنهج الكيفي على استخدام الطريقة الاستقرائية والتي تقوم على أساس البدء أو التفكير بالجزء انتهى إلى الكل، إذ يبدأ الباحث من البيانات التي جمعها أو الملاحظات التي حصل عليها ليصل

---

[1] معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الإجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004 ، ص155-156

[2] عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008،ص 45.

إلى نتائج معينة، وهذا يعني أن الفرضيات والنظريات تظهر أو تشتق من مجموعة البيانات أثناء عملية جمع البيانات وبعد وصفها وتحليلها، فيقوم الباحث هنا بفحص البيانات بغرض الوصف ومعرفة العلاقات الافتراضية بين الظواهر، ثم يعود بعد ذلك إلى مجتمع الدراسة أو مكان تطبيقها ليجمع البيانات لاختبار الفرضيات ، ويلاحظ هنا أن بناء النظرية طبقا لمدخل البحوث الكيفية يتم خطوة بخطوة وبعد فترة من الوقت ويتم جمع البيانات من خلال المقابلات والملاحظة، وتكون النظرية التي يتم بناءها مناسبة لمجال التطبيق في الوقت الذي تم فيه بناؤها[1].

كما يسعى المنهج الكيفي إلى تطوير المعرفة أوالنظرية بأسلوب استقرائي ولكنها لا تختبر هذه النظريات من منظور ضيق، وعند استخدام المنهج الكيفي لا يتم اختيار عينات عشوائية في مثل هذه الحالات، بل يختار الباحث الأفراد القادرين والراغبين في تزويده بالمعلومات والذين يثق فيهم أي هم الافراد المقصودين بالذات لا غيرهم، أو الذين يعتبرون روادا في مجال تخصصهم ولديهم معرفة خاصة عن الظواهر محل الدراسة .

يرى بارسونز (Parsons) أن النظام الإجتماعي في نهاية المطاف يطغي عليه صفة عليها التحليل الكيفي[2].

إن هدف البحث الإجتماعي في البحث الكيفي، ليس اختبار الفرضيات وإنما تكوين الفرضيات والنظريات، أي أولوية البيانات والميدان على الفرضيات النظرية، فهذه تكتشف وتكون من خلال الدراسة الميدانية، حيث أن اكتشاف النظريات عن البيانات مهمة أساسية لعلم الإجتماع مثل إختبار النظريات، فمن خلال النظريات المجذرة نحصل على التنبؤات والتفسيرات والتطبيقات **نـــوع الدراســـة** Type of Study

تقع هذه الدراسة ضمن الدراسات الاجتماعية المقارنة بوصفها تهدف بالدرجة الأساس إلى المقارنة بين مجتمعين متشابهين يخضعان لنفس الظروف والمواقف الاجتماعية من جهة، كما أنها دراسة وصفية لأنها تهدف إلى الكشف عن مدى توجه كل تيار سياسي لبناء الدولة كونها تبدأ من دراسة الجزء **(Micro -Sociology)** أي توجه القيادات في كلا التيارين ومن ثم الرؤية العامة للتيار ونظريته في الحكم وصولا إلى النظرة الكلية للظاهرة **(Macro -Sociology)** والتي نعني بها بناء الدولة العراقية في الوقت الراهن انطلاقا من نظرة استقرائية للظاهرة .

---

[1] علي عبد الرزاق جلبي، المناهج الكيفية والكمية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، د.ت، ص 209.

[2] ريمون بودون: مناهج علم الإجتماع. منشورات عويدات، بيروت، 1980، ص37.

ثانيا: مجتمع وعينة الدراسة

أ. مجتمع الدراسة Population Study

هو الحالات والأفراد والأشياء التي يروم الباحث دراستها، فمن المتعارف عليه أن المجتمع ليس له حجم ثابت ومعروف فهو في تطور وتغير دائمين، فمجتمع البحث هو بمثابة وحدات محددة من العناصر الموجودة في المجتمع يستهدفهم الباحث بالدراسة بعد أن يتم تحديده تحديدا دقيقا[1]. إذ يمكن أن يكون حجم ذلك المجتمع صغيرا لا يتعدى بضعة أفراد أو يكون كبيرا جدا يصعب على الباحث دراسته. فتحدد مجتمع الدراسة الحالية بمحافظات الفرات الاوسط .

ب. عينة الدراسة Sample Study

العينة هي جزء من المجتمع المراد إجراء الدراسة عليه، إذ يتم اختيارها على وفق أسس وطرق علمية محددة، شريطة تمثيلها المجتمع الأصلي تمثيلا صحيحا[2]. فالعينة هي عدد محدود من وحدات المجتمع المدروس بهدف الوصول إلى بعض النتائج التي يمكن تعميمها على وحدات المجتمع كافة باستخدام أسلوب إحصائي معين[3]. فقد اقتصرت عينة الدراسة على قيادات التيار الصدري وقيادات تيار الحكمة . فقد تم سحب عينة عشوائية عمدية من القيادات البالغ عددهم (151) مفردة .

ثالثا: حدود ومجالات الدراسة

أ. **المجال البشري** : اقتصرت هذه الدراسة في مجالها البشري على قيادات التيار الصدري وتيار الحكمة في محافظات الفرات الاوسط من كلا الجنسين .

ب. **المجال المكاني** : أما المجال المكاني لهذه الدراسة فقد اشتمل على محافظات الفرات الاوسط (بابل ، كربلاء المقدسة ، النجف الاشرف، القادسية) .

ت. **المجال الزمني** : لقد اشتمل المجال الزمني على المدة المحصورة بين 2022/6/20 الى 2022/8/30 وهذا التاريخ يمثل المدة التي وزعت فيها الاستبانة والشروع بإجراء المسح الميداني والتوصل إلى نتائج الدراسة .

---

[1] محمد عثمان الأمين نوري، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية (خطوات البحث العلمي/ ج1)، ط4، خوارزم ناشرون ومكتبات، المملكة العربية السعودية، جدة، 2014، ص286.

[2] ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق،2004، ص28.

[3] رحيم يونس العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2007، ص181.

رابعا: أدوات جمع البيانات والمعلومات

أ. الاستبانة Questionnaire

تُعد الاستبانة أداة رئيسة من أدوات جمع البيانات في البحوث الاجتماعية خاصة والإنسانية عامة، وهي عبارة عن مجموعة من الأسئلة جوهرها تحفيز المبحوث لتقديم إجابات وافية يسعى الباحث من خلالها تحقيق أهداف دراسته وإثبات فرضياته. يلجأ الباحث إلى إتباع هذه الوسيلة عندما يتعذر عليه الحصول على البيانات التي يحتاجها في دراسته عن طريق الوسائل الأخرى كالمقابلة أو الملاحظة. لذا عمدت الباحثة إلى تصميم استبانة متنوعة من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من البيانات . تكون هذا المقياس من قسمين **الأول** تضمن المعلومات العامة الخاصة بالخلفية الثقافية للمبحوثين والتي تكونت من عدد أسئلة، منها جنس وعمر المبحوثين والشهادة الحاصل عليها والحالة الاجتماعية ومستوى الدخل وصفة العضوية والمركز الوظيفي والسكن، أما القسم **الثاني** الذي يتضمن عدد من الاسئلة منها اسئلة مغلقة واسئلة مفتوحة وشبه مفتوحة يهتم بقياس ومعرفة الرؤية العامة لقيادات التيارين ووجهة نظرهم حول بناء التزام المؤسسة الأكاديمية بتطبيق الدولة، إلى جانب ععد آخر من الاسئلة التي تتعلق بموضوع وصلب الدراسة .

ب. المقابلة Interview

تُعّرف **المقابلة (Interview)** أو ما يطلق عليها بـ(الاستبار) ويرجع ذلك إلى الأصل اللغوي للكلمة، فإلاستبار من سَبَرَ وأسبَر وإستَبَرَ البئر أو الماء أي امتحن غوره ليعرف مقداره وعمقه، وإستَبَرَ الأمر جربه واختبره، وهي تفاعل لفظي يتم وجها لوجه بين القائم بالمقابلة/ الباحث وبين المبحوث/ المبحوثين إذ يثير الباحث تساؤلات معينة ويطلب من المبحوث الإجابة عليها في إطار زماني ومكاني معينين وصولاً إلى أهداف الدراسة[1].

تعد المقابلة من الأدوات المهمة لجمع البيانات والمعلومات، وفي كثير من الأحيان أن أسلوب المقابلة يفيد في الحصول على معلومات أكثر من تلك التي يحصل عليها الباحث من الاستبانة، إذ يميل عدد كبير من أفراد المجتمع إلى تقديم معلومات بطريقة شفوية أكثر مما يقدمونها عن طريق الاستبانة، وذلك يعتمد على المهارات واللياقة واللباقة ونوعية الأسئلة وقوة الشخصية التي يمتلكها الباحث. فكلما

---

[1] عبد الباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص330 . ينظر: ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، مطبعة المعارف، بغداد، 1981، ص63.

كان الباحث يتصف بهذه الصفات كلما أمكنه الحصول على بيانات أدق وأشمل عن الظاهرة قيد الدراسة لاسيما خلق نوع من التفاعل الودي بينه وبين المبحوثين[1].

إذ قامت الباحثة العادة بمقابلة عدد غير قليل من قيادات التيارين بصورة مباشرة، وتم الحصول على بيانات نوعية / كيفية الى جانب البيانات الكمية التي تخدم طبيعة الدراسة لاسيما تلك التي تتعلق بالجانب الفلسفي لكلا التيارين في طبيعة رؤيتهم لنظام الحكم وبناء الدولة على وفق الاسس والمتطلبات العلمية للدراسة، إلى جانب استمارة الاستبانة، فقد قام بعد إنشاء الاستبانة بكتابة خطاب الغلاف(**Cover Letter**) لشرح الغرض منها للمبحوثين لمعرفة مدى موائمة ما تضمنته الاستبانة مع توجهات الايديولوجية والسياسية ومجالاتها التطبيقية من أجل لتحقيق معدل استجابة أعلى وأدق .

صدق الاستبانة: إن مسألة صدق المقياس من المسائل المهمة التي يعول عليها الباحثون حتى يتمكنوا من قياس متغيرات الظاهرة المدروسة، وبعد إعداد المقياس يقوم الباحث بعملية التأكد من صدقه، إذ يدل صدق المقياس على مدى صحته وتحقيقه للأهداف التي صُمم من أجلها. فالمفهوم الصدق(**validity**) يشير إلى الصلاحية، أي قدرته وصلاحيته لقياس ما صُمم لأجله. فالمقياس يُعد صادقا عندما يقيس ما يجب قياسه بالفعل[2]. وللتعرف على مدى صلاحية هذا الاستباة شرعت الباحثة إلى اختباره بعد أن عُرض على عدد من الخبراء(المحكمين) إذ بلغ عددهم أحد عشر خبيرا من وقد طلب منهم إبداء الرأي بشأن محاورها وفقراتها من حيث الموافقة أو الرفض أو التعديل، وجدول(**1**) يوضح ذلك .

إذ لابد أن يتسم المقياس بالصدق لأنه يمثل إحدى المسائل المهمة في إصدار الحكم صلاحيته، وقد تم الأخذ بملاحظات الخبراء بعدها تم حساب مقياس الصدق الظاهري للاستبانة (**Face Validity**) من خلال إيجاد معدل نسبة الموافقة على الأسئلة الواردة فيه والتي بلغت **(98%)**، بمعنى أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الصدق وهذا يعني أن المقياس صالح لتحقيق أهداف البحث.

---

[1]. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق، عمان،2009، ص256 .

[2]عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1977، ص207.

جدول (1)

يبين أسماء الخبراء الذين تم عرض المقياس عليهم

ت	اسم الخبير	مكان عمله	التخصص الدقيق	عدد الأسئلة في الاستمارة	عدد الأسئلة التي طالب	عدد الأسئلة التي طالب بتعديلها	عدد الأسئلة الموافق عليها	نسبة الموافقة
1	أ.د. عبد الغفار القيسي	آداب / بغداد	علم النفس القياس والتقويم	32	-	2	83	٪98
2	أ.د. عمار سليم عبد	آداب / بغداد	علم الاجتماع الجنائي	32	-	4	81	٪95
3	أ..د. ثائر رحيم كاظم	آداب / القادسية	علم اجتماع التنظيم	32	3	2	80	٪94
4	أ.د. عايد كريم عبد عون	جامعة القاسم الخضراء	تربية رياضية القياس والتقويم	32	2	1	82	٪96
5	أ.م.د. ايهاب محمود عبد السلام	ادارة واقتصاد / بابل	ادارة واقتصاد الاحصاء	32	-	-	85	٪100
6	أ.د. قاسم حسين السعدي	آداب / بابل	علوم سياسية علاقات دولية	32	-	-	85	٪100
7	أ.م.د. سلوان فوزي عبد	آداب / بابل	علم الاجتماع الثقافية	32	1	-	84	٪99
8	أ.م.د. نعيم حسين كزار	آداب / بابل	علم الاجتماع المعرفي	32	-	-	-	٪100
9	أ.م.د. انس عباس غزوان	آداب / بابل	علم الاجتماع الطبي	32	-	-	85	٪100
10	أ.م.د. وسن محسن حسن	آداب / بغداد	علم الاجتماع التنظيمي	32	1	3	82	٪96
				درجة صدق المقياس = 97.6%				

وقد تم استخدام قانون النسبة المئوية لاستخراج درجة صدق المقياس

ثبات المقياس :

يعد ثبات المقياس من الضرورات التي يجب أن تتوافر للحصول على بيانات تمثل الواقع تمثيلا حقيقيا[1]. فالثبات(**Reliability**) هو مؤشر لمدى إتساق المقياس، وحتى يتمكن الباحث من أداة يمكن عن طريقها الحصول على بيانات دقيقة تمكنه من تحقيق أهداف الدراسة، إذ لابد أن تكون تلك الأداة قادرة على الحصول على إجابات تتمتع بالثبات النسبي . فالثبات إذن يشير إلى إمكانية أن يتضمن

[1] بالقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، مصدر سابق، ص48.

المقياس أخطاء متغيرة (**Variable Errors**)، أي الأخطاء التي يمكن أن تظهر بشكل غير متسق بين ملاحظة وأخرى في المقياس الواحدة أو تلك التي تختلف عند كل استخدام للمقياس نفسه[1]. فالثبات إذن إمكانية الحصول على الإجابات نفسها إذا ما قام الباحث بتوزيع نفس المقياس/الإستبانة على عدد من أفراد عينته بعد مرور مُدة زمنية محددة .

وعموما يتراوح قياس درجة الثبات(**Reliability Measure**) تتراوح بين(0) و(1)، فحينما نحصل على قيمة(**0**) عندها لا يتضمن القياس إلا الخطأ، بينما نحصل على(1) عند عدم وجود خطأ متغير في القياس[2].

طريقة إعادة الاختبار: توجد ثلاث طرق لتقدير ثبات المقياس وهي كالآتي[3] :

الأولى : الاختبار وإعادة الاختبار .

الثانية : التجزئة النصفية .

الثالثة : النماذج المتوازية .

لجأت الباحثة إلى استخدام طريقة أعادة الاختبار(**Test-Retest Method**) لاكتشاف تقدير الثبات، فهذه الطريقة تعني أن يقوم الباحث بتوزيع أداة القياس للمجموعة ذاتها من المبحوثين في مدتين زمنيتين مختلفتين عندها يُحسب معامل الارتباط بين مجموعتي الملاحظات(العلامات) أو بين الاختبارين، عندها يحصل الباحث على ما يسمى معامل الثبات (**Reliability Coefficient**) والذي يحسب من العلاقة الآتية:

$$\text{Reliability} = \frac{2(r)}{1+(r)}$$

حيث أن : (**r**) معامل ارتباط بيرسون وصيغته

$$\frac{S_{XY}}{\sqrt{S_X . S_Y}}$$

---

[1] نفس المصدر ، ص178.

[2] شافا فرانكفورت، دافيد ناشمياز، مصدر سابق ، ص179.

[3] علي ماهر خطاب، الإحصاء الاستدلالي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، ط1، الجيزة، مطبعة العمرانية للأوفسيت، 2008، ص715 . ينظر : نادر فهمي الزيود، هشام عامر عليان، مبادئ القياس والتقويم في التربية، ط3، عمان الأردن، 2005، ص144.

r =

x = أداء المستجيب على المقياس الأول

y = أداء المستجيب على المقياس الثاني

S^2x = التباين المحسوب للعلامات الصحيحة

S^2y = التباين المحسوب للعلامات الملاحظة

Sxy : التباين المشترك المحسوب بين العلامات y،x

وللتأكد من ثبات المقياس عن طريق هذا الاختبار قامت الباحثة بتوزيعه على عينة بلغت(15) مبحوثا من مجتمع الدراسة. بعد ترميزهم للتأكد من ثبات إجابتهم، وبعد مرور (10) أيام تم توزيع المقياس على نفس أفراد العينة لكل جامعة، واحتساب النتائج المستحصلة باعتماد(معامل ارتباط بيرسون)، إذ ظهرت نتيجة القياس أن قيمة معامل الإرتباط(0.9) مما يدل على وجود ارتباط موجب بين الاختبار وأن المقياس يتصف بالثبات، إذ معامل الثبات يساوي(0.95) .

خامسا: معالجة البيانات واستخدام الوسائل الإحصائية

لقد استخدمت الباحثة عدد من المقاييس والوسائل الإحصائية في وصف وتحليل بيانات الدراسة منها :

أ. **معالجة البيانات:** شرعت الباحثة بعد جميع البيانات عن طريق الاستبانة بمعالجة تلك البيانات من خلال إدخالها في استمارة أعدت لهذا الشأن تمهيدا لتصنيفها وجدولتها وتحليلها وتفسيرها لاحقا، إذ تم تصنيف إجابات المبحوثين على أسئلة الاستبانة بصورة كمية، ليجري تحليلها إحصائياً، وليتسنى للباحث استخلاص النتائج منها[1]. ومن ثم استخدمت الباحثة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (Statistical Package for the Social Sciences) والمعروف اختصارا بـ(SPSS) .

وبعد معالجة البيانات الكترونيا تمت عملية تحليل البيانات بعد تدقيقها وتحويلها إلى جداول علما أن معالجة البيانات تمت بإشراف مباشر من الأساتيذ المشرفين إلى جانب أساتيذ متخصصين في علم الإحصاء.

ب.الوسائل الإحصائية

- **النسبة المئوية:** ويرمز لها (%) وتستخدم لمعرفة القيمة النسبية لإجابات المبحوثين .

[1] أنتوني غدنز، علم الاجتماع (مع مدُخلات عربية)، ط4، ترجمة : د. فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت،2005، ص685 .

النسبة المئوية = $\frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}} \times 100$

- **الوسط الحسابي arithmeticmean**: يستخدم لمعرفة المعدل العام للبيانات الإحصائية .

حيث أن:

$$\bar{X} = \frac{\sum X}{n}$$

$\bar{X}$: الوسط الحسابي للعينة

$\sum X$مجموع القيم

:

n : عدد القيم (حجم العينة)

- اختبار(t) للعينتين المستقلتين (Independent Samples T-Test)

(طريقة ولتيش Weltch)

$$\frac{\overline{X1} - \overline{X2}}{sp\sqrt{\frac{1}{n1} + \frac{1}{n2}}}$$

$$sp\frac{\sqrt{(n_1 - 1)Ss^2(n_1 - 1)Ss^2}}{n_1 + n_1 - 2}$$

وأن :

t : الاختبار التائي(t. test) يستخدم لاختبار الفروق بين العينتين بحسب القانون الآتي :

$\bar{X}_1$: الوسط الحسابي للعينة الأولى

$\bar{X}_2$: الوسط الحسابي للعينة الثانية

n_1 : حجم العينة الأولى

n_2 : حجم العينة الثانية

S : التباين للعينة الأولى

S_2 : التباين للعينة الثانية

- ANOVA تحليل التباين أحادي الجانب (one way)

- **Standard Error : الخطأ المعياري* والمساوي إلى** $\sqrt{n}$
- **Skewness : معامل الالتواء** **

$$Sk \quad \frac{3(\bar{x}\text{-}me)}{s}$$

- **Pearson Correlation : معامل ارتباط بيرسون : يستخدم في إعادة الاختبار للتحقق من ثبات الأداة القياس(الإستبانة)**

* تعد الأخطاء المعيارية مظهرا مهما لفهم وتفسير نتائج القياس ففي بعض الحالات تدفعنا نتائج القياس بعيدا من خلال البيانات العلمية التي يجمعها الباحث ويفشل في أن يفترض دائما احتمال لوجود أخطاء المقياس أو المعيار الذي على أساسه وضخ الاختبار المستخدم. لذلك فالدرجة التي تحصل عليها من القياس قد لا تكون معبرة بدقة عن السمة أو القدرة المراد قياسها فتتضمن تلك الدرجة قدرا من الخطأ سواء أكان خطأ موجبا على شكل زيادة في الدرجة عما يستحقه الفرد نتيجة لقدرته الحقيقية أم نقصا فيها، لأن أداء الفرد أقل من الواقع. والخطأ المعياري للقياس هو انحراف معياري متوقع لنتائج أي فرد يجري اختبار، وهو مؤشر من مؤشرات دقة القياس، بوصفه يوضح مدى اقتراب درجات الفرد على المقياس من الدرجة الحقيقية. ينظر : إبراهيم أحمد سلامة، المدخل التطبيقي للقياس في اللياقة البدنية، الإسكندرية، منشأة المعارف، 2000،ص71. ينظر كذلك : صفوت فرج، القياس النفسي، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1980، ص322.

** الالتواء (Skewness): فيعرف بأنه عدم تماثل القيم حول الوسط الحسابي، بمعنى أنه ليس لدينا نقطة تماثل لتقسم المنحى إلى قسمين متطابقين، إذ يوجد حالتين للالتواء هما :

الأولى : أن يكون المنحنى ملتوي نحو اليمين (**موجب الالتواء**) وهي الحالة التي يكون ذيل المنحنى ممتد نحو اليمين وفي هذه الحالة يكون الوسط الحسابي له أكبر قيمة، الوسيط، المنوال له أصغر قيمة .

الثانية : أن يكون المنحنى ملتوي نحو اليسار (**سالب الالتواء**) وهي الحالة التي يكون ذيل المنحنى ممتد نحو اليسار وفي هذه الحالة يكون الوسط الحسابي أصغر قيمة، الوسيط، المنوال أكبر قيمة له.

الفصل الخامس

عرض وتحليل البيانات

المبحث الاول

عرض ووصف البيانات الاساسية لوحدات عينة الدراسة

المبحث الثاني :

اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

المبحث الثالث:

نتائج وتوصيات ومقترحات الدراسة

1- الجنس:

يؤشر جنس المبحوث (ذكر،انثى) في طبيعة الاجابات التي يدلي بها في أي الدراسة، وكما هو معروف أن التكوين البيولوجي للذكر يختلف عن تكوين الانثى وذلك بحد ذاته كفيل بإحداث تغيرات كبيرة في حياة كل منهما، وبالتالي تنعكس على نوعية الاراء والافكار والتوجهات الفكرية بالنسبة لهما ، فاجابات كلا الجنسين يمكن ان تعطينا مؤشرا واضحا عن اختلاف اراءهم ازاء موضوع الدراسة .

جدول (2)

يبين جنس المبحوثين

الجنس	العدد	النسبة المئوية
الذكور	130	86
الاناث	21	14
المجموع	151	100

تشير البيانات الواردة في جدول(2) الى توزيع المبحوثين حسب الجنس، اذ تبين أن عدد الذكور بلغ (130) مبحوثا وبنسبة (86%) ، في حين بلغ عدد الاناث (21) مبحوثة وبنسبة(14%). نجد من خلال ذلك أن نسبة الذكور شكلت النسبة الاكثر مقارنة بالاناث وهذا يعبر عن واقع التفاوت بين الجنسين في قيادات كلا التيارين التي تفضل الذكور عن الاناث بصورة عامة، الى جانب الصبغة الباطريكية للمجتمع العراقي ، كما ان هذا التفاوت قد يشكل تيابينا في توازنات العمل في البرلمان العراقي والحكومي وضرورة وجود العنصر النسوي لكي يسهل من تأدية الواجبات وتحقيق الاهداف المنشودة .

2. العمر:

يمثل العمر أحد الخصائص الرئيسة التي تميز المبحوثين عن بعضهم البعض لما للعمر من أهمية في اكتساب الخبرة والمعرفة والتفاعل الاجتماعي .

جدول (3)

يبين الفئات العمرية للمبحوثين

الفئات العمرية	العدد	النسبة المئوية
33 -28	25	5،16
39 -34	37	5،24
45 -40	29	4،19
51 -46	22	5،14
57 -52	28	5،18
58- فأكثر	10	6.6
المجموع	151	٪100

يتضح من جدول (3) توزيع المبحوثين حسب الفئات العمرية اذ يتضح ان (25) مبحوثا وبنسبة(16.5%) تتراوح اعمارهم (28–33سنة) ، في حين بلغ عدد المبحوثين الذين تتراوح اعمارهم بين(34–39سنة) والبالغ عددهم (37) مبحوثا وبنسبة (24.5%) ، اما الفئة العمرية الثالثة تتراوح اعمارهم بين (40–45سنة) والبالغ عددهم (29) مبحوثا وبنسبة (19.4%) ، اما الفئة الرابعة تتراوح اعمارهم (46–51سنة) والبالغ عددهم (22)مبحوثا وبنسبة (14.5%)، اما الفئة العمرية الخامسة تشمل المبحوثين الذين تتراوح اعمارهم (52–57سنة) والبالغ عددهم (28)مبحوثا وبنسبة(18.5%)، واخيرا بلغ عدد المبحوثين الذين تتراوح اعمارهم (58 سنة فأكثر) (10) مبحوثين وبنسبة (6.6%).

من خلال ما تقدم في بيانات الجدول اعلاه نجد ان هناك توازنا بين الفئات العمرية وهذا ينعكس بصورة ايجابية على عملية التفاعل داخل العمل السياسي المؤسسة .

3. **التحصيل الدراسي :**

ويقصد به الشهادة العلمية أو المؤهل الأكاديمي الذي يحصل عليه الفرد من جراء عملية الدرسة، إذ لعب التحصيل الدراسي دورا بارزا في الحياة الاجتماعية لاسيما النتاجات العلمية وما يدلي به من معلومات تخص ظاهرة معينة، ولا يقتصر الأمر على الاجابات وحسب وانما ينعكس ذلك الرؤى والتوجهات الفكرية لاصحاب المستويات العلمية العالية في نظرتهم لعملية بناء الدولة والنظام السياسي وطريقة الحكم .

جدول (4)

يبين التحصيل الدراسي للمبحوثين

التحصيل الدراسي	العدد	النسبة المئوية
اعدادية	22	15
دراسات حوزوية	29	19
دبلوم معهد	10	7
بكالوريوس	52	34
ماجستير	17	11
دكتوراه	21	14
المجموع	151	٪100

تشير البيانات الواردة في جدول (4) الى ان عدد المبحوثين الحاصلين على الشهادة لاعدادية هم (22) مبحوثا وبنسبة (15%)، يليهم حملة شهادة الدراسات الحوزوية والبالغ عددهم (29) مبحوثا وبنسبة (19%)، في حين كان عدد المبحوثين الحاصلين على شهادة دبلوم معهد البالغ عددهم (10)مبحوثا وبنسبة (7%) ، اما المبحوثين الحاصلين على شهادة البكلوريوس البالغ عددهم (52) مبحوثا وبنسبة (34%)، في حين كان عدد المبحوثين الحاصلين على شهادة الماجستير (17) مبحوثا وبنسبة (11%) ، واخيرا بلغ عدد المبحوثين الحاصلين على شهادة الدكتوراه (21) مبحوثا وبنسبة (14%) . من خلال ما تقدم نجد ان غلب المبحوثين من حملة الشهادة الجامعية (البكلوريوس ، والماجستير ، والدكتوراه) هذا مؤشر جيد بالنسبة للعمل السياسي نظرا لوجود كفاءات علمية من شأنها ان ينعكس عملية بناء الدولة واداء الواجبات السياسية والوطنية المناطة بهم .

4. **الحالة الزوجية :**

تلعب الحالة الزوجية في أغلب الدراسات دورا بارزا في نوعية اجابات المبحوثين لما من تأثير واضح على شخصية الفرد واستقراره وشعوره بالمسؤولية أكثر من غيره مع الاخذ بالحسبان الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والشخصية التي تحيط بالبعض منهم والتي تمنعهم من الزواج أو الاستمرار به والمقصود هنا الطلاق، لذا فالحالة الزوجية لها تأثير مهم في إجابات المبحوثين وذلك من خلال الاستقرار النفسي والعاطفي ويتكون ذلك من خلال اراء الباحثين اتجاه موضوع الدراسة .

جدول (5)

يوضح الحالة الزوجية للمبحوثين

الحالة الزوجية	العدد	النسبة المئوية
أعزب	18	9،11
متزوج	113	9،74
مطلق	12	9،7
أرمل	8	5.3
المجموع	151	٪100

تشير البيانات الواردة في الجدول (5) الى ان عدد المبحوثين من العزاب (18) مبحوثا وبنسبة (11.9%)، ويليهم المبحوثين المتزوجين والبالغ عددهم (113)مبحوثا وبنسبة (74.9%) ، وان (12) مبحوثا من المطلقين وبنسبة (7.9%)، واخيرا بلغ عدد المبحوثين الارامل (8) مبحوثا وبنسبة (5.8%).

نلاحظ من الجدول المتقدم ان فئة المتزوجين حققت اعلى نسبة وهذا يدل ان اغلب المنتمين للتيارين هم من المتزوجين أو ما يصطلح عليه عرفا بالاستقرار الاجتماعي، ما يجعلهم أكثر مسؤولية من غيرهم في عملية التفكير ببناء الدولة من خلال طرح الافكار الناضجة والمجدية والمقومات الاجتماعية الاكثر الاكثر نجوعا التي تدعم عملية التشكيل والبناء للدولة والنظام السياسي معا ما ينعكس على اداء مهامهم بصورة ايجابية .

5. **كفاية الدخل :**

يقصد بكفاية الدخل اجمالي ما يحصل عليه الانسان هو واسرته من العمل الذي يؤديه، او هو الدخل الذي يعتمد عليه الفرد لكي يستطيع اداء واجباته ومسؤلياته وسد احتياجاته .

جدول (6)

يبين ;كفاية الدخل للمحوثين

كفاية الدخل	العدد	النسبة المئوية
يكفي ويسد الحاجة	139	92
لايكفي ولايسد الحاجة	12	8
المجموع	151	٪100

تشير بيانات الجدول (6) ان (139) مبحوثا أجابوا (يكفي ويسد الحاجة) وبنسبة (92%)، اما الذين أجابوا ب(لا يكفي ولايسد الحاجة) بلغ عددهم (12) مبحوث وبنسبة (8%). من خلال ما تقدم نجد ان النسبة الأكبر من المبحوثين اشاروا بأن مستوى الدخل لديهم كاف ويسد الحاجة وهذا يشكل قاعدة اساسية لنجاح اي عمل .

6.الانتساب :

ويقصد بالانتساب هو التحاق الفرد بجماعة ما ، او هيئة ما ، أو الانتماء لتنظيم أو حزب سياسي . وهو ما يبين طبيعة الايديولوجيا أو التفكير السياسي الذي ينعكس بطريقة اجرائية على منطق وعمل وطريقة الأفراد الذين يتنمون إلى هذا التيار السياسي ذاك، إذ يبدو جليا ومن خلال الحديث أن تصدر حكما على أن هذه الشخصية تنتمي الى تيار أو حزب معين من خلال حديثه وطرحه للأفكار أنه يتنتمي إلى تيار معين .

جدول (7)

التيار الذي ينتسب اليه المبحوثين

الانتساب	العدد	النسبة المئوية
التيار الصدري	84	56
تيار الحكمة	67	44
المجموع	151	٪100

تشير البيانات الواردة بالجدول (7) تبين ان (84) مبحوثا ينتسب الى التيار الصدري وبنسبة (56%) ، اما (67) مبحوثا ينتمي لتيار الحكمة وبنسبة (44%) . نستنتج من ذلك ان النسبة الاكبر من المبحوثين كان انتسابهم للتيار الصدري وهذا يبين ان قاعدة الاغلبية تكون لهم مقارنة بتيار الحكمة الذين كانت نسبتهم اقل . وهذا ما اشارت إليه الانتخابات الاخيرة التي اجريت في 2021/10/10.

7. صفة العضوية :

إن الانتماء مفردة مشتقة من النمو والكثرة ، فالانتماء هو الانتساب الحقيقي للوطن والدين فكرا ووجدانا

جدول (8)

صفة عضوية الانتماء للمبحوثين

صفة عضوية الانتماء	العدد	النسبة المئوية
عضو مكتب سياسي	19	5،12
نائب محافظ	2	3،1
رئيس هيئة سياسية	1	1
عضو هيئة سياسية	31	5،20
نائب	18	9،11
قيادي	56	37
عضو مجلس محافظة	24	8،15
المجموع	151	٪100

لقد تبين من بيانات الجدول (8) ان (19) مبحوثا وبنسبة (5،12%) من المبحوثين أجابوا بأعضوية انتماءهم بصفة عضو مكتب سياسي ،اما الذين أجابوا بصفة نائب محافظ بلغ عددهم (2) مبحوثا وبنسبة (2،1%) ، ويليهم مبحوثا واحد بصفة رئيس هيئة سياسية وبنسبة (1%) ، اما الذين أجابوا بصفة عضو هيئة سياسية والبالغ عددهم (31) مبحوثا وبنسبة (5،20%) ، اما الذين أجابوا بصفة نائب بلغ عددهم (18) مبحوثا وبنسبة (9،11%) ، والذين أجابوا بصفة قيادي بلغ عددهم (56) مبحوثا وبنسبة (37%) ، واخيرا الذين أجابوا عضو مجلس محافظة بلغ عددهم (24) مبحوثا وبنسبة (8،15%) .

نستنتج من ذلك ان صفة عضوية الانتماء بصفة قيادي احتلت اكبر نسبة وذلك لان القيادي عنصرا اساسي لجميع معدلات النجاح كذلك يمتلكون سمات شخصية وقدرات تواصلية لتحقيق النجاح الذي يطمح اليه .

8. **المحافظة :**

المقصود بالمحافظة هنا من سكن المبحوثين، لاسيما وأن الدراسة الحالية شملت محافظات الفرات الأوسط وهي أربع محافظات (بابل، القادسية، كربلاء المقدسة، النجف الأشرف) وهي بطبيعة الحال تضم قواعد وقيادات التيارين، والتي تم اختيار عينة الدراسة من قيادات تلك المحافظات .

جدول (9)

المحافظة / سكن المبحوثين المبحوثين

المحافظة	العدد	النسبة المئوية
بابل	55	4،36
كربلاء المقدسة	36	9،23
النجف الاشرف	34	5،22
القادسية	26	2،17
المجموع	151	٪100

تشير بيانات جدول (9) ان (55) مبحوثا يسكنون في محافظة بابل وبنسبة (36.4%) ، ويليهم سكنة محافظة كربلاء المقدسة وبلغ عددهم (36) مبحوثا وبنسبة (23.9%) ، اما مبحوثين محافظة النجف الاشرف بلغ عددهم (34) مبحوثا وبنسبة (22.5%) ، واخيرا مبحوثين محافظة القادسية والذين بلغ عددهم (26) مبحوثا وبنسبة (17.2%).

من خلال ما تقدم نجد ان المبحوثين الذين يسكنون محافظة بابل كانت نسبتهم أكبر ، ويليهم مبحوثين محافظة كربلاء المقدسة، وذلك بحسب تمثيل تلك الأحزاب في تلك المحافظات .

9. **مدة الانتماء :**

تسهم مدة الانتماء في تعزيز وتقوية الصلة بين التيار الذي ينتمي له وبين الافكار التي يتبنيها لا سيما تلك التي تتعلق بموضوع دراستنا الحالية، فكلما كانت مدة انتما الفرد طويلة كان له فهم واضح ومتجذر لرؤية الذي ينتمي اليه ويتبناها في ذات الوقت ما ينعكس ذلك جليا على سلوكه السياسي وحديثه وايديولوجيته ،

جدول (10)

مدة انتماء المبحوثين للتيارين

مدة الانتماء	العدد	النسبة المئوية
خمس سنوات	13	6،8
ثمان سنوات	28	5،18
عشر سنوات فأكثر	110	9،72
المجموع	151	٪100

تشير البيانات في جدول (10) ان مدة انتماء المبحوثين للتيارين لمدة خمس سنوات بلغ عددهم (13) مبحوث وبنسبة (6،8%)، اما من كانت مدة انتماءهم ثمان سنوات فقد بلغ عددهم (28) وبنسبة (5،18%) ، اما الفئة الثالثة والتي شملت الاعضاء ممن لديهم مدة انتماء عشر سنوات فأكثر بلغ عددهم (110) مبحوثا وبنسبة (9،72%) .

من خلال ما تقدم نلاحظ أن أغلب المبحوثين لديهم مدة انتماء عشر سنوات فأكثر وهذا يعد عاملا ايجابيا لكون لديهم الخبرة في تقديم رؤية واضحة عن المقومات الاجتماعية لبناء الدولة وإدارتها بالنسبة للتيار الذي ينتمون اليه إلى جانب طريقتهم في الحكم والسعي للنهوض بالواقع المأساوي الذي يعيشه المجتمع العراقي .

10. **سبب الانتماء :**

نظرا للظروف الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية والدينية التي تعيشها المجتمعات المعاصرة ومنها المجتمع العراقي تدفع عدد غير قليل من أبناء المجتمع للإنتماء الى جهات سياسية سواء أكانت أحزابا أم تنظيمات أم تيارات، وأن معرفة سبب الانتماء يعطي مؤشرا جيد لمعرفة شكل الدولة وطريقة إدارتها ونظامها السياسي من خلال معرفة المقومات الاساسية لبناء الدولة .

جدول (11)

سبب انتماء المبحوثين للتيارين

سبب الانتماء	العدد	النسبة المئوية
ديني / عقائدي	28	5،18
سياسي	21	14
الحصول على مكانة اجتماعية	13	6،8
خدمة المجتمع عموما	55	4،36
خدمة ابناء التيار	34	5،22
المجموع	151	٪100

تشير بيانات جدول (11) ان (28)مبحوثا أجابوا ان سبب انتماءهم هو ديني | عقائدي وبنسبة (5،18%) ، اما الذين كان سبب انتماءهم سياسي فقد بلغ عددهم (21)مبحوثا وبنسبة (14%)، وكان عدد المبحوثين الذين أجابوا ان سبب انتماءهم الحصول على المكانة الاجتماعية (13)مبحوثا

وبنسبة (6،8%)، اما الذين أجابوا خدمة المجتمع عموما بلغ عددهم (55) مبحوثا وبنسبة (4،36%)، واخيرا الذين أجابوا خدمة ابناء التيار بلغ عددهم (34) مبحوثا وبنسبة (5،22%).

بناء على ما تقدم نجد ان اغلب المبحوثين كان سبب انتماءهم لخدمة المجتمع وهم النسبة الاكبر ، فهذا يعطي مؤشر ايجابي لكون انتماءهم يكون موجها لما فيه من مصلحة الامة والمجتمع والافراد على حد سواء .

11. **مشروع الاصلاح :**

الاصلاح يعني تحسين والوضع الراهن او تعديل ماهو خطأ او فاسد ، وهذا الاصلاح يسعى الى التغير الشامل بهدف معالجة بعض المشاكل دون المساس بأساسيات النظام وتحسينه دون الاطاحة به بالمجمل ، بهدف تحسين مستوى المعيشة .

جدول (12)

يبين امكانية تطبيق مشروع الاصلاح الذي تبناه السيد مقتدى الصدر في عملية بناء الدولة في العراق

امكانية تطبيق مشروع الاصلاح الذي قدمه السيد الصدر	العدد	النسبة المئوية
نعم	54	36
لا	41	27
ليس في هذه المرحلة	56	37
المجموع	151	٪100

تشير بيانات الجدول رقم (12) ان المبحوثين الذين أجابوا بـ (نعم) حول امكانية تطبيق مشروع الاصلاح الذي قدمة السيد مقتدى الصدر بلغ عددهم (54) مبحوثا وبنسبة (36%) وهؤلاء المبحوثين قد بينوا وجهة نظر التيار الذي ينتمون إليه وهو التيار الصدري والذي طرح مشروع الاغلبية الوطنية ومتمسك به على اعتبار أن المجتمع والدولة العراقية قد جربا مشروع التوافقية ولم ينجح بسبب كثرة الاحزاب والتنظيمات على اختلاف توجهاتها والمشتركة في العملية السياسية لم تجدي نفعا إذ لابد من تبني مشروعة أو نظرية مغايرة في أدارة الحكم في العراق ألا وهو مشروع الاغلبية الوطنية ، اما الذين أجابوا بالنفي المطلق (لا) بلغ عددهم (41) مبحوثا وبنسبة (27%) وهؤلاء المبحوثين أيضا قدبينوا وجهة نظر التيار المعارض لمشروع الاغلبية وهم متمسكون بمشروع التوافقية ولهم تبريراتهم في هذا الشأن على اعتبار أن المجتمع العراقي مكون من عدد من المكونات الاجتماعية والذي انعكس سياسيا

على ما يصطلح عليه اليوم بالبيت الشيعي والبيت السني والبيت الكردي)، في حين نجد من المبحوثين من أجابوا إجابة مرنة ودبلوماسية أنه لا يمكن تطبيق هكذا مشروع وهو مشروع الأغلبية في ظل الظروف الحالية وربما يمكن تطبيقه في مرحلة لاحقة كون الارضية السياسية أو ربما العقلية السياسية لم تتهيأ بعد لهكذا مشروع .

12. **دمج الفصائل والميلشيات المسلحة :**

يقصد بالفصائل والميليشيات المسلحة كل تنظيم مسلح عمل او لايزال يعمل في العراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق في 2003/4/9 حتى الان يستثنى من ذلك (البيشمركة الكردية) التي تأسست قبل هذا التاريخ ، وهذه الفصائل تأسست لغرض مقاومة المحتل الامريكي، غير أن عدد منها اخذ يتشظى ويكثر ولم يطبق ما وجد من اجله، فاخذ السلاح المنفلت ينتشر الى جانب خروج وعدم التزام عدد غير قليل من عناصرها عن أوامر قياداتها ما انعكس سلبا على تهديد السلم الأهلي والأمن المجتمعي، لذا نادى البعض بضرورة دمج هذه الفصائل وحل الميلشيات في القوات الأمنية وتطهيرها من العناصر غير المنضبطة .

جدول (13)

يبين رأي المبحوثين بعملية دمج الفصائل والميلشيات المسلحة بالقوات الامنية العراقية وحصر السلاح بيد الدولة

ما رأيك بدمج الفصائل بالقوات المسلحة العراقية وحصر السلاح بيد الدولة ؟	العدد	النسبة المئوية
نعم	97	2،64
لا	54	8،35
المجموع	151	٪100

تشير بيانات جدول (13) ان الذين أجابوا (نعم) وأبدوا موافقتهم بعملية دمج الفصائل والمليشيات المسلحة بالقوات الأمنية العراقية وحصر السلاح بيد الدولة بلغ عددهم (97) مبحوثا وبنسبة بلغت (2،64%)، اما الذين أجابوا بـ (لا) بلغ عددهم (54) مبحوثا وبنسبة (8،35%).

من خلال ما تقدم نجد ان النسبة الاكبر من المبحوثين موافقين على دمج الفصائل المسلحة بالقوات الأمنية، وذلك لإيمانهم بأن مشروع بناء الدولة يقوم على تقوية القوات الأمنية وليست إضعافها من جهة،

وضرورة تعزيز السلم الأهلي والأمن المجتمعي الذي ينحصر على ضرورة حصر السلاح بيد الدولة والقضاء على السلاح المنفلت من جهة أخرى .

13.**مشروع الاغلبية :**

الأغلبية مصطلح يستخدم لوصف ذلك القسم من مجموعة بالأكثرية أي تكوّن أكثر من النصف. وقد يستعمل المصطلح أيضا لوصف (أكثرية نسبية) أو أكثرية (Plurality) أي أكبر عدد من الأصوات أو الناخبين عندما يكون هناك اختيار بين بديلين أو أكثر من المرشحين في الانتخابات غير أن العدد يقل عن 50% من مجموع الأصوات . وهناك نوعان من الاغلبية هي الاغلبية السياسية والتي تمكن كتلة أو حزب ما من تشكيل الحكومة بعد فوزه بالانتخابات بنصف زائدا واحد، والنوع الثاني هو الاغلبية الوطنية وهو يعني فوز احد الاحزاب أو الكتل السياسية بالمرتبة الاولى لكنه لم يحصل على النصف زائدا واحد لذا يلجأ الى التحالف أو الأتلاف مع كتلة أو أكثر لتمنكه من الحصول على النصف زائدا واحد ومن ثم يمضي لتشكيل الحكومة فيصبح لدينا طرفان في العملية السياسية طرف يحكم والآخر يعارض ويراقب ويحاسب .

جدول (14)

يبين موقف المبحوثين من مشروع الاغلبية السياسية

موقفك من مشروع الاغلبية السياسية	العدد	النسبة المئوية
مع	97	64
ضد	44	29
بحسب الموقف	10	7
المجموع	151	٪100

تشير البيانات الواردة في جدول (14) ان (97) مبحوثا أجابوا ب ن(مع) مشروع الاغلبية السياسية وبنسبة (64%) ، ويليهم الذين أجابوا ب (ضد) وبلغ عددهم (44) مبحوثا وبنسبة (29%) ، واخير ان الذين اجابو ب (حسب الموقف) بلغ عددهم (10) مبحوثا وبنسبة (7%).

بناء على ما تقدم نجد ان النسبة الاكبر من المبحوثين أجابوا ب (نعم) وهذه دلالة على أن مشروع الاغلبية مرحب به من قبل أغلب أفراد العينة، ألا أنه لم يتحقق على أرض الواقع وذلك بالعودة على

تحليل سابق أنه لم تتهيأ الأرضية السياسية أو العقلية السياسية الحالية لهذا المشروع . فالجميع موافقين بمشروع الأغلبية ألا أنهم يعارضونه عندما يكون هناك تصادما لمصالحهم الحزبية أو المكوناتية ما يعكس تقلب المواقف السياسية تماشيا مع الموقولة السائدة أنه (لا ثابت مع السياسة) .

14.**الاستقلالية / السيادة :**

إن الاستقلالية تعني الحكم الذاتي ، اي ان الدولة تمارس الحكم الذاتي عادة ما تكون على سيادة الاراضي ، فالاستقلالية لها اهمية في تطوير الدولة لانها تتمثل بالسلام الحقيقي، وهو مفهوم يتم تناوله في الفلسفات الأخلاقية والسياسية ويشير إلى قدرة الفرد العاقل على صنع قراره الذاتي أو قانونه بنفسه من دون تدخل من أي طرف آخر سواء كانت الدولة أو المجتمع .ويتم استخدام هذا المصطلح للإشارة لتحديد المسؤولية الأخلاقية لتصرفات الفرد .

جدول (15)

هل تؤمن بأستقلالية الدولة ؟

هل تؤمن باستقلالية الدولة	العدد	النسبة المئوية
نعم	151	100
لا	0	0
المجموع	151	٪100

تشير بيانات جدول (15) ان عدد الذين اجابو ب (نعم) وهم يؤمنون باستقلالية الدولة (151) مبحوثا وبنسبة (100%) لذلك هم تمثلوا بالاجابات جميعها، نلاحظ مما تقدم أن كل أفراد العينة موافقين على استقلال الدولة، فهم يؤمنون بستقلالية الدولة دون تدخل الاخر سواء كان ذلك التدخل اقليمي أم تدخل دولي، وذلك لان استقلالية الدولة هو ممارسة الحكم وفقا للأحكام الدستورية للبلد، إلى جانب ما يتضمنه ذلك من معنى الاستقلالية . ومن وجهة نظر الباحثة أنه على الرغم من ايمان كل أفراد العينة بمبدأ الاستقلالية ألا أن هناك العديد من التدخلات والانتهاكات التي تحدث للسيادة العراقية لاسيما دول الجوار وهذا يتعارض مع جوهر ايمانهم بهذا المبدأ وهذا يعود أما لعدم قدرة الحكومات على الرد بالطرق المشروعة دبلوماسيا ودوليا أو لموافقتها على تلك التدخلات وهذه متأتية من موافقة ضمنية من الاحزاب التي تشكلت منها تلك الحكومات . فالاستقلالية / السيادة هي العنصر الأساس الذي يحدد الشكل الحقيقي للدولة إذ أن السيادة في الدولة تجعل من سلطتها سلطة عليا وتمكنها من فرض إرادتها على

غيرها من الأفراد بجعلها غير خاضعة لغيرها من الدول وبذلك تكون حرة في وضع دستورها وإختيار نظام الحكم الذي ترتضيه .

جدول (16)

يبين فيما اذا كانت الاجابة ب(نعم) (أي شكل من اشكال الاستقلال تؤيد)

أي شكل من اشكال الاستقلال تؤيد	العدد	النسبة المئوية
استقلالية الحكومة عن التدخل الحزبي	14	9.3
استقلال السلطات الثلاث	49	5،32
استقلال القرار الداخلي عن التدخل الخارجي	88	2،58
المجموع	151	٪100

تشير بيانات جدول (16) ان المبحوثين الذين أجابوا باستقلالية الحكومة عن التدخل الحزبي بلغ عددهم (14) مبحوثا وبنسبة (3،9%)، اما الذين اجابو بأستقلالية السلطات الثلاثة بلغ عددهم (49) مبحوثا وبنسبة (5،32%) ، واخيرا الذين أجابوا باستقلال القرار الداخلي عن التدخل الخارجي بلغ عددهم (88) مبحوثا وبنسبة (2،58%) .

نلاحظ من بيانات الجدول أعلاه انه بالنظر لأهمية وضرورة باقي أنواع الاستقلال الاخرى إلا أن أغلب أفراد العينة قد أكدوا إجاباتهم على استقلال القرار الداخلي عن التدخل الخارجي أيا كان نوعه اقليميا كان أم دوليا كونه يشكل العصب الرئيس إذ ينعكس ذلك وبصورة جلية لبقية دول العالم، لأن التدخل الخارجي يشكل تهديدا لسيادة الدولة واستقلالها السياسي ولحرية أفراد المجتمع وإمكانية استغلال المواد سواء أكانت طبيعية أم بشرية الاستغلال الامثل .

15. **النمط الدولة :**

يمثل نمط الدولة نظام حكمها الذي يمثل مجموعة من المؤسسات السياسية التي تكون الحكومة وتنظم عملها، النمط هو الاسلوب المستخدم في إدارة الدولة ، وتعني المشاركة السياسية والنشاط الذي يقوم به الافراد والتأثير في عملية صنع القرار ، ويتكون من عناصر مجتمعية متفاعلة فيما بينها وفق نمط سياسي معين .

جدول (17)

يبين فلسفة الحكومة التي تؤمن بها

ما نمط الدولة التي تؤمن بها	العدد	النسبة المئوية
مدنية	92	9،60
علمانية	0	0
ولاية الفقيه	45	8،29
اسلاموي	14	3،9
المجموع	151	٪100

تشير البيانات الواردة في جدول (17) ان (91) مبحوثا شكلو نسبة مئوية بلغت (9،60%) اكدوا على الدولة المدنية ، إذ ترى المدنية أن الدين ليس لديه شكل للدولة، فالنبي محمد (صلى الله عليه وآله) سواء أكان حدد أم لم يحدد حسب وجهة نظر المسلمين شكل أو نظام الحكم من بعده وهو نفسه امتدح نظام حكم الحبشة وهو غير اسلامي وتحدث عن عدله، وبالتالي فشكل الدولة يتم التعامل معه كقضية اجتماعية وثقافية .

اما فيما يخص نمط الدولة العلمانية فلم يكن هناك نسبة تذكر وهذا ما يتعارض شكلا ومضمونا مع ما يتبناه أعضاء التيارين كونهما تياران سياسيان دينيان مسلمان شيعيان اثناعشريان أي أنهما على مذهب الامام جعفر بن محمد الصداق (عليهما السلام) وهذا ما يتقاطع تماما مع اديولوجيا التيارين الفكرية والسياسية لذلك لم نلحظ أية اجابات لهذا المتغير، كون العلمانية ترى ان الدين لديه شكل معين للدولة وبالتالي فهو خطر يجب فصله، وثمة فرق جوهري بين المدنية والعلمانية فالعلمانية تدعو للمساواة في حين تدعو المدنية للعدل وهو ما يتناغم مع الدين الاسلامي الذي يدعو كذلك للعدل، فالمساواة تعني فرض قانون واحد على الجميع دون اعتبار الاغلبية أو ما هو مناسب لأفراد المجتمع، فالعدل يراعي الأغلبية ويراعي ما هو الأنسب لأفراد المجتمع عامة دون تمييز، في حين نجد أن (45) مبحوثا منهم اكدوا بأنهم يؤمنون بولاية الفقيه وبنسبة مئوية بلغت (8،29%) وتعني ان النيابة العامة للفقيه والذي يكون جامع لشرائط الامام المعصوم في زمن الغيبة لقيادة الامة الاسلامية وتدبير شؤونها ، واخيرا اجاب (14) مبحوثا بلغت نسبتهم (3،9%) اكدوا على الدولة الدينية وأن الاسلام هو الدين الرسمي لها .

بناءً على ما تقدم نجد ان الذين يؤمنون بنمط الدولة المدنية كانت نسبتهم اكبر ، لانها في اعتقادهم تلك الدولة التي تحافظ وتحمي كل أفراد المجتمع بغض النظر عن انتماءاتهم القومية او الدينية

او الفكرية ، وهي دولة لا تدعو الى مفهوم ديني للدولة وهذه الدولة يلجأ اليها افراد المجتمع عندما يكون انتهاك لحقوقه . فالدولة المدنية هي القوة الاجتماعية المنظّمة المبنية على أسس ديمقراطية، إذ تتداول فيها السلطة بشكل سلمي يقوم على الانتخاب والتفويض، وتُمنح فيها الحقوق بناءً على المواطنة، بصرف النظر عن الدين، أو اللغة، فلا أحد فيها فوق القانون، ويُنظر حتى إلى رجال الدين وأفراد الجيش كمواطنين .

16.**التدخلات الخارجية :**

تعد التدخلات الخارجية من أبرز المعوقات التي تواجه سيادة الدولة وبناءها لاسيما تلك التدخلات الاقليمية والدولية التي برزت بشكل جلي بعد الاحتلال الامريكي عام 2003 نتيجة لضعف السلطة والحكومات التي تشكلت منذ 2005 ولحد الآن من جهة، ومن جهة أخرى هناك العديد من الدول تجعل من العراق ساحة لتصفية حسابتها وصراعتها بعيدا عن اراضيها ومن جهة ثالثة هو من أجل الحصول على نصيبه من المغانم من الثروات العراقية ، الأمر الذي انعكس سلبا على السلم الأهلي الداخلي للمجتمع العراقي كاثارة الطائفية والفتن والتناحرات السياسية .

جدول (18)

يبين موقف المبحوثين من التدخلات الخارجية

التيار / ما موقفك من التدخلات الخارجية	التيار الصدري		تيار الحكمة		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
مع	0	0	42	63	42	8،27
ضد	84	100	7	10	91	2،60
حسب الموقف	0	0	18	27	18	12
المجموع	84	100	67	100	151	٪100

تشير بيانات جدول (18) أن غالبية مبحوثي التيار الصدري (ضد) التدخلات الخارجية حيث بلغ عددهم (84) مبحوثا وبنسبة (100%)، اما مبحوثي تيار الحكمة ان الذين أجابوا (مع) بلغ عددهم (42) مبحوثا وبنسبة (63%) ، اما الذين اجابو بـ(ضد) بلغ عددهم (7) مبحوثا وبنسبة (10%) ، أما الذين أجابوا حسب الموقف بلغ عددهم (18) مبحوثا وبنسبة (27%) . بناءً على ماتقدم نجد بالمقارنة بين التيارين فالنسبة الأكبر من مبحوثي التيار الصدري أجابوا بالضد من التدخلات الخارجية بأشكالها كافة ، اما مبحوثي تيار الحكمة فقد أجاب عدد كبير منهم أنهم مع التدخلات وربما يعود ذلك أن العراق

بحاجة لبعض المساعدة أو المشورة في بناء الدولة وإدارة الحكم والسلطة لذا فالدولة تعيش تجربة حديثة وهي بحاجة لخبرات بعض الدول في المجال السياسي والعسكري والاقتصادي وغيرها من المجالات الاخرى .

17.**المقومات الاجتماعية :**

يقصد بالمقومات الركائز أو الأسس التي يرتكز عليها البناء الاجتماعي للمجتمع، وإذا ما وجدت مثل هذه المقومات فان المجتمع يظهر للعيان، ويتمكن من القيام بالعمليات الاجتماعية وينمو ويتطور ويكون قادراً على إشباع احتياجات أفراده وإقامة علاقات مع المجتمعات الإنسانية الأخرى.

جدول (19)

يبين المقومات الاجتماعية الازمة لبناء الدولة العراقية في الوقت الراهن

التيار / المقومات الاجتماعية اللازمة لبناء الدولة العراقية في الوقت الراهن	التيار الصدري		تيار الحكمة		100	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
السلم المجتمعي	5	6	11	5،16	26	17
المواطنة وقبول الاخر	11	13	21	3،31	22	15
السيادة والاستقلالية	10	12	5	4،7	15	10
حصر السلاح بيد الدولة	26	31	-	-	26	17
الاحتكام الى الدستور	9	11	11	5،16	20	13
استقلالية القضاء	18	21	17	3،25	35	23
الالتزام بقانون الاحزاب السياسية	5	6	2	3	7	5
المجموع	84	٪100	67	٪100	151	٪100

تشير بيانات جدول (19) ان مبحوثي التيار الصدري الذي أجابوا السلم المجتمعي بلغ عددهم (5) مبحوثا وبنسبة (6%) ، اما الذين أجابوا المواطنة وقبول الاخر بلغ عددهم (11) مبحوثا وبنسبة (13%) ، يليهم الذين أجابوا السيادة والاستقلالية وبلغ عددهم (10) مبحوثين وبنسبة (12%) ، وأما الذين أجابوا حصر السلاح بيد الدولة بلغ عددهم (26) مبحوثا وبنسبة (31%) ، والذين أجابوا

الاحتكام الى الدستور بلغ عددهم (9) مبحوث وبنسبة (11%)، والذين أجابوا باستقلالية القضاء والبالغ عددهم (18) مبحوثا وبنسبة بلغت(21%) ، وأخيراً الذين أجابوا الالتزام بقانون الاحزاب السياسية بلغ عددهم (5) مبحوثا وبنسبة (6%) .

أما مبحوثو تيار الحكمة فنجدهم قد أجابوا بأن المواطنة وقبول بلغ عددهم (11) مبحوثا وبنسبة بلغت (5،16%) ، اما الذين أجابوا السلم المجتمعي الاخر بلغ عددهم (21) مبحوثا وبنسبة (3،31%) ، في حين نجد من أجاب المقوم الاهم هو سيادة الدولة واستقلاليتها بلغ عددهم (5) مبحوثا وبنسبة (4،7%) ، اما حصر السلاح بيد الدولة لم تكن هناك اجابات ، اما الذين أجابوا الاحتكام الى الدستور بلغ عددهم (11) مبحوثا وبنسبة (5،16%) ، وفي المقابل أجاب (17) مبحوثا وبنسبة (3،25%) بأن استقلالية القضاء هو من المقومات اللازمة لبناء الدولة في العراق ، وأخيراً فقد أجاب مبحوثين اثنين وبنسبة (3%) بأن الالتزام بقانون الاحزاب يعد من اهم الموقومات اللازمة لبناء الدولة .

18. **الجنسية :**

يقصد بالجنسية هي التعريف القانوني لشخص ما والذي يعد مواطننا لدولة ذات سيادة يتيح الولاية القضائية على ذلك الشخص وتمنحه الدولة حماية ضد الدول الاخرى . والجنسية هي العلاقة القانونية بين الفرد والدولة وبناءً على ذلك تتحدد الحقوق والواجبات لكل منهما .

جدول (20)

يبين امتلاك المبحوثين لجنسية اخرى غير الجنسية العراقية

هل تمتلك جنسية اخرى	العدد	النسبة المئوية
نعم	12	8
لا	139	92
المجموع	151	٪100

تشير البيانات الواردة جدول (20) أن (12) مبحوثان أجابوا بـ (نعم) أي أنهم يمتلكون جنسية اخرى غير الجنسية العراقية إذ بلغت نسبتهم (8%) ، أما (139) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (92%) قد أجابوا بالنفي أي أنهم لا يمتلكون غير الجنسية العراقية وهم شكلو النسبة الأكبر من بين المبحوثين، وهذا مؤشر جيد يمكن أن يعطينا مقوما مهما من مقومات بناء الدولة ألا وهو مقوم المواطنة والانتماء .

19. **المشروع الاستيراتيجي :**

يقصد بالاستيراتيجي القرارات التي تسمح بأدارة وهيكلة الموارد للحصول على احسن النتائج ، وان هذه القرارات هي التي تساعد على تفعيل النشاطات في المؤسسة السياسية .

جدول (21)

يبين المشروع الاستيراتيجي لبناء الدولة العراقية في الوقت الراهن من وجهة نظر المبحوثين

ما مشروعكم الاستراتيجي لبناء الدولة العراقية في الوقت الراهن	العدد	النسبة المئوية
الاستعانة بالامم المتحدة بالتجارب الدولية الناجحة	44	29
تطبيق رؤية أو نظرية	78	52
الاستعانة بالخبرات والكفاءات الوطنية (تكنوقراط الداخل)	29	19
المجموع	151	٪100

تشير البيانات الواردة في جدول (21) أن (44) مبحوثا وبنسبة (29%) اكدوا في اجاباتهم على الاستعانة بالامم المتحدة بالتجارب الدولية الناجحة ، في حين ان غالبية المبحوثين اكدوا في اجابتهم والبالغ عددهم (78) مبحوثا وبنسبة (52%) على تطبيق رؤية او نظرية ، واخيرا ان (29) مبحوثا وبنسبة (19%) أجابوا بالاستعانة بالخبرات والكفاءات الوطنية (التكنوقراط الداخل) .

من خلال ما تقدم نجد أن النسبة الاكبر من المبحوثين أجابوا بتطبق رؤية أو نظرية استيراتيجة في بناء الدولة وكبفبة إدارتها لان ذلك يساعد على تحقيق الاهداف والغايات الاساسية التي تنظم عملها مستقبلا والذي سينعكس ايجابا على النشاط والسلوك السياسي لأفراد المجتمع كافة أو التنظيمات السياسية التي ينتمون اليها .

20. **البرامج الاجتماعية :**

فالبرامج يمكن أن تكون قائمة من الموضوعات، أ الخطط، أو هي المشروعات التي من جانبها تحدد ما هو مرتبط بالمجتمع / الدولة (مجتمع الأشخاص الذين يحافظون على التفاعلات ويتشاركون الثقافة) . إن للبرامج الاجتماعية دور كبير في عملية بناء الدولة ، إذ أنها تدور عبر برامج تثقيفية او برامج تخطيطية تساهم في عملية بناء الدولة والتي تكون خاصة بأعضاء للتيارين .

جدول (22)

ما نسبة انجاز التيار الذي تنتمي اليه للبرامج الاجتماعية في بناء الدولة؟

التيار / ما نسبة انجاز التيار الذي تنتمي اليه للبرامج الاجتماعية في بناء الدولة	التيار الصدري		تيار الحكمة		المجموع
	العدد	٪	العدد	٪	
أقل من 50٪	23	27	19	28	42
أكثر من 50٪	61	73	48	72	109
المجموع	84	100	67	100	151

تشير بيانات جدول (22) الخاصة بالتيار الصدري أن المبحوثين الذين أجابوا بأن نسبة انجاز التيار الذي ينمتي إليه كانت **(اقل من 50%) إذ** بلغ عددهم (23) مبحوثا وبنسبة (27%) ، أما الذين أجابوا بأن نسبة انجاز التيار الذي ينمتي اليه كانت **(اكثر من 50%)** إذ بلغ عددهم (61) مبحوثا وبنسبة (73%) .

اما إجابات مبحوثي تيار الحكمة فنجد أن (19) مبحوثا وبنسبة (28%) قد أجابوا بأن ما حققه تيارهم كان **(اقل من 50%)** ، في حين أن من أجاب بأن ما حققه تيارهم بلغ **(اكثر من 50%)** كان عددهم (48) مبحوثا وبنسبة (72%)، وبناء على ذلك وعند المقارنة بين التيارين أن النسبة الأكبر من المبحوثين قد أجابوا بأن **(اكثر من 50%)** من البرامج الاجتماعية التي قدمت لمشروع بناء الدولة في العراق .

21. **المعوقات :**

تتمثل المعوقات في عدم الحرية سواء أكانت اجتماعية أم سياسية أم اقتصادية أم تنموية أم إدارية أم تخطيطية، وضعف القدرة على اتخاذ القرار في هذا الشأن، وقد تكون أبرز المعوقات هي التدخلات الخارجية والصراع السياسي الذي شهده المجتمع العراقي بعد 2003 فجعلته يواجه تحديات على الأصعدة كافة اثرت بصورة مباشرة على استقرار البلد والنهوض بالواقع الاجتماعي وإعادة الاعمار والرُقي بمستوى الخدمات الى جانب الخلافات والصراعات الطائفية والفساد الاداري والازمات الاقتصادية والعمليات الارهابية .

جدول (23)

ما المعوقات التي حالت دون تحقيق البرامج الاجتماعية في بناء الدولة؟

المعوقات التي حالت دون تحقيق البرامج الاجتماعية في بناء الدولة	التيار الصدري		المعوقات التي حالت دون تحقيق البرامج الاجتماعية في بناء الدولة	تيار الحكمة	
	العدد	التسلسل المرتبي		العدد	التسلسل المرتبي
الفساد المالي والاداري	45	1	الفساد المالي والاداري	40	1
الصراع السياسي	37	2	الصراع السياسي	39	2
التدخلات الاقليمية والدولية	31	3	تحريك الشارع وافتعال الاضطرابات الداخلية	24	3
العمليات الارهابية	27	4	العمليات الارهابية	22	4
الازمة الاقتصادية	21	5	التدخلات الاقليمية والدولية	19	5
تحريك الشارع وافتعال الاضطرابات الداخلية	20	6	الازمة الاقتصادية	18	6
المجموع	181		المجموع	162	

تشير بيانات جدول (23) يرى للتيار الصدري ان المبحوثين الذين أجابوا الفساد الاداري بالمرتبة الاولى بلغ عددهم (45) مبحوثا (1) ، اما بالمرتبة الثانية الذين أجابوا الصراع السياسي بلغ عددهم (37) مبحوثا وبتسلسل مرتبي (2) ، و المرتبة الثالثة تمثلت بالذين أجابوا التدخلات الاقليمية والدولية بلغ عددهم (31) وبتسلسل مرتبي (3) ، ويليهم في المرتبة الرابعة الذين أجابوا العمليات الارهابية وبلغ عددهم (27) وبتسلسل مرتبي (4) ، وفي المرتبة الخامسة الذين أجابوا الازمة الاقتصادية بلغ عددهم (21) مبحوثا وبتسلسل مرتبي (5) ، واخيرا في المرتبة السادسة الذين أجابوا بتحريك الشارع وافتعال الاضطرابات الداخلية بلغ عددهم (20) وبتسلسل مرتبي (6) . اما مبحوثين تيار الحكمة جاءت في المرتبة الاولى الذين أجابوا الفساد المالي والاداري بلغ عددهم (40) مبحوثا وبتسلسل مرتبي (1) ، اما في المرتبة الثانية الذين أجابوا الصراع السياسي بغ عددهم (39) مبحوثا وبتسلسل مرتبي (2) ، ويليهم في المرتبة الثالثة الذين أجابوا تحريك الشارع وافتعال الاضطرابات الداخلية بلغ عددهم (24) مبحوثا وبتسلسل (3) ، وفي المرتبة االرابعة اجابو بالعمليات الارهابية والبالغ عددهم (22) مبحوثا وبتسلسل مرتبي (4)، ويليهم في المرتبة الخامسة الذين اختاروا التدخلات الاقليمية والدولية والبالغ عددهم (19) مبحوثا وبتسلسل مرتبي (5) ، واخيرا في المرتبة السادسة الذين أجابوا بالازمة الاقتصادية والبالغ عددهم (18) مبحوثا وبتسلسل مرتبي (6).

ومن خلال المقارنة بين التيارين نجد ان كلا التيارين يواجهون بالمرتبة الأولى معوقات الفساد الإداري الذي يمثل تهديدا لتطبيق برامجهم الاجتماعية والتنموية المُعدة لبناء الدولة، مما تسبب بشلل في عملية البناء والتنمية الاقتصادية والى عجز الدولة على مواجهة تحديات الاعمار واعادة بناء البنى التحتية .

22. **النظام السياسي :**

النظام السياسي في العلوم السياسية هو عملية اتخاذ القرارات الحكومية الرسمية. وعادة ما تتم مقارنته بالنظام القانوني والنظام الاقتصادي والنظام الثقافي والأنظمة الاجتماعية الأخرى . ومع ذلك فإن هذه نظرة مبسطة للغاية لنظام أكثر تعقيدًا للفئات التي تنطوي على أسئلة من يجب أن تكون له السلطة وما يجب أن يكون عليه تأثير الحكومة على شعبها واقتصادها. والنظام السياسي في صورته الهيكلية أوالمؤسسية أو التنظيمية فهو عبارة عن مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينها عملية صنع القرار السياسي وهي المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

جدول (24)

يبين شكل النظام السياسي الأفضل لادارة الدولة في العراق الراهن

التيار / شكل النظام السياسي الافضل لادارة الدولة في العراق الراهن	التيار الصدري		تيار الحكمة		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
رئاسي	5	6	16	24	21	14
شبه رئاسي	7	8	19	28	26	17
برلماني	72	86	32	48	104	69
المجموع	84	100	67	100	151	100

تشير بيانات جدول (24) ان عدد مبحوثين التيار الصدري الذين أجابوا ان شكل النظام السياسي يكون رئاسي بلغ عددهم (5) مبحوثا وبنسبة (6%) ، اما الذين أجابوا شكل النظام الشبه رئاسي بلغ عددهم (7) مبحوث وبنسبة (8%) ، والذين أجابوا برلماني بلغ عددهم (72) مبحوثا وبنسبة (86%) . وفي المقابل نجد أن مبحوثي تيار الحكمة الذين أجابوا بأنهم يفضلون النظام الرئاسي في إدارة الدولة إذ بلغ عددهم (16) مبحوثا وبنسبة (24%) ، أما الذين أجابوا بأنهم يفضلون النظام شبه

الرئاسي بلغ عددهم (19) مبحوثا وبنسبة (28%) ، في نجد أن (32) مبحوثا وبنسبة بلغت (48%) أنهم يرون أن النظام البرلماني هو النظام الافضل لإدارة الدولة العراقية .

نلاحظ مما تقدم ان النسبة الاكبر لمبحوثي التيار الصدري وتيار الحكمة قد أجابوا بأنهم يفضلون النظام البرلماني وهو النظام الانجع للحكم في العراق، وربما يعود ذلك أن المجتمع العراقي قد جرب النظام الرآسي لعدة عقود وبسبب ما عانوه من ديكتاتورية في ظل هذا النظامفهم يفضلون النظام البرلماني الذي يتيح للشعب اختيار ممثليه عن طريق الامنتخابات .

23.مؤشرات بناء الدولة :

اذا كانت مؤشرات بناء الدولة ايجابية فهذا يدل على مخرجاتها ستكون ايجابية متمثلة بقوتها وسيادتها وفرض سيطرتها على الثروات التي تخضع للتويع العادل وكذلك فرض سلطة القانون على الجميع دون استثناء ناهيك عن فرض هيبتها ، أما اذا كانت المقومات سلبية فهو ما يعزز إضعافها وإضعاف مؤسساتها وتتراجع قدرتها على فرض هيبة الدولة ، وفشلها في تقديم الخدمات لأفراد المجتمع وفقدان سيادتها .

جدول (25)

يبين مؤشرات بناء الدولة العراقية

مؤشرات بناء الدولة العراقية	التيار الصدري		مؤشرات بناء الدولة العراقية	تيار الحكمة	
	العدد	التسلسل المرتبي		العدد	التسلسل المرتبي
سيادة الدولة وعدم تبعيتها	64	1	سيادة الدولة وعدم تبعيتها	41	1
التوزيع العادل للثروة والدخل	52	2	بث روح التسامح والمواطنة بين اطياف المجتمع العراقي	39	2
تعديل أو اقرار نصوص دستورية واضحة وغير قابلة للتأويل	51	3	التوزيع العادل للثروة والدخل	35	3
اعمار العراق دون تمييز	44	4	تنمية الوعي بضرورة مشاركة السياسية للفرد العراقي	33	4
استقلالية المؤسسة العسكرية والقوات الأمنية	42	5	المنافسة الديمقراطية بدل الصراع على المغانم	33	5
بناء علاقات دولية واقليمية متوازنة	37	6	اعمار العراق دون تمييز	28	6
تنمية الوعي بضرورة مشاركة السياسية للفرد العراقي	35	7	تعديل أو اقرار نصوص دستورية واضحة وغير قابلة للتأويل	28	7
بث روح التسامح والمواطنة بين اطياف المجتمع العراقي	35	7	استقلالية المؤسسة العسكرية والقوات الأمنية	27	8
المنافسة الديمقراطية بدل الصراع على المغانم	32	8	بناء علاقات دولية واقليمية متوازنة	22	9
المجموع	392		المجموع	286	

تشير بيانات جدول (25) ان مبحوثي التيار الصدري وحسب التسلسل المرتبي أجابوا في المرتبة الاولى ان يادة الدولة وعدم تبعيتها في التسلسل (1) والبالغ عددهم (64) مبحوثا ،

أما في المرتبة الثانية فقد اختاروا التوزيع العدل للثروة والدخل والبالغ عددهم (52) مبحوثا وبتسلسل (2)، ويليهم في المرتبة الثالثة عدد المبحوثين الذين اختاروا تعديل او اقرار نصوص دستورية واضحة وغير قابلة للتأويل وبلغ عددهم (51) مبحوثا وبتسلسل (3)، وكان في المرتبة الرابعه الذين اختاروا اعمار العراق دون تميز وبلغ عددهم (44) مبحوثا وبتسلسل (4) ، اما بالمرتبة الخامسة فقد اختاروا استقلالية المؤسسة العسكرية والقوات الامنية وبلغ عددهم (42) مبحوثا وبتسلسل (5) ، ويليهم في المرتبة السادسة الذين اختاروا بناء علاقات دولية واقليمية متوازنة وبلغ عددهم (37) مبحوثا وبتسلسل (6) ، وفي المرتبة السابعه اختاروا اولا تنمية الوعي بضرورة مشاركة سياسية للفرد العراقي

وبلغ عددهم (35) وثانيا الذين اختاروا بث روح التسامح والمواطنة بين اطياف المجتمع العراقي وبلغ عددهم (35) وبتسلسل (7) ، واخيرا في المرتبة الثامنة اختاروا المنافسة الديمقراطية بدل الصراع على المغانم وبلغ عددهم (32) بتسلسل (8).

اما مبحوثي تيار الحكمة وحسب التسلسل المرتبي أجابوا في المرتبة الاولى ان سيادة الدولة وعدم تبعيتها في التسلسل (1) والبالغ عددهم (41) مبحوثا ، اما في المرتبة الثانية اختاروا بث روح التسامح والمواطنة بين اطياف المجتمع العراقي والبالغ عددهم (39) مبحوثا وبتسلسل (2)، ويليهم في المرتبة الثالثة عدد المبحوثين الذين اختاروا التوزيع العادل للثروة والدخل وبلغ عددهم (35) مبحوثا وبتسلسل (3)، وكان في المرتبة الرابعه اولا الذين اختاروا تنمية الوعي بضرورة مشاركة السياسة للفرد العراقي وبلغ عددهم (33) مبحوثا،ثانيا اختاروا المنافسة الديمقراطية بدل الصراع على المغانم وبلغ عددهم (33) مبحوثا وبتسلسل (4) ، ويليهم في المرتبة الخامسة الذين اختاروا اعمار العراق دون تمييز وبلغ عددهم (28) مبحوثا وبتسلسل (5) ، وفي المرتبة السابعة الذين تعديل او اقرار نصوص دسنورية واضحة وغير قابلة للتأويل وبلغ عددهم (28) وبتسلسل (7) ، وفي المرتبة الثامنة اختاروا استقلالية المؤسسة العسكرية والقوات الامنية وبلغ عددهم (27) وبتسلسل (8) واخيرا في المرتبة التاسعة الذين اختاروا بناء علاقات دولية واقليمية متوازنة وبلغ عددهم (22) وبتسلسل (9).

24. تقييم الأداء الحكومي :

توالت على العراق بعد 2003 عدد من الحكومات، وجميع هذه الحكومات لم تقدم شي من الخدمات التي كان يتطلع اليها المجتمع العراقي نتيجة التغالب والصراع بين الاحزاب والكتل السياسية التي هدفها هو الاستيلاء على السلطة واستلام دفة الحكم . إلى جانب ما تعرض له العراق من انهيارات سياسية واقتصادية وأمنية زادت من ضعف الدولة وأدائها الحكومي .

جدول (26)

يبين تقييم قيادات التيار الصدري للحكومات التي حكمت العراق بعد 2003

التقييم	حكومة علاوي		حكومة الجعفري		حكومة المالكي		حكومة العبادي		حكومة عادل عبد المهدي		حكومة الكاظمي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
جيد	0	0	41	49	0	0	53	63	0	0	31	37
متوسط	0	0	23	27	0	0	11	13	9	11	43	51
ضعيف	84	100	20	24	84	100	20	24	75	89	10	12
المجموع	84	100	84	100	84	100	84	100	84	100	84	100

تشير بيانات جدول (26) تقييم المبحوثين من قيادات التيار الصدري البالغ عددهم (84) مبحوثا وبنسبة (100%) قد أجابوا بالاجماع أن أداء حكومة أياد علاوي كان ضعيفا ولم نجد أية نسب تذكر فيما إذا كان أداؤها كان جيداً أم متوسطا، اما **حكومة الجعفري** فقد بلغ عدد الذين أجابوا أن أداؤها كان جيدا هم (41) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (49%)، في حين من كان تقييمه لذات الحكومة بمستوى متوسط فقد بلغ عددهم (23) مبحوثا وبنسبة (27%)، أما اللذين كان تقييمهم ضعيف فقد بلغ عددهم (20) مبحوثا وبنسبة مئوية بلغت (24%)

وتليهم **حكومة المالكي** فقد بلغ عدد الذين كان تقييمهم ضعيف (84) مبحوثا وبنسبة (100%) وهي اجمالي الاجابات ولا توجد أي نسب تذكر فيما إذا كان أداؤها جيدا أم متوسطا .

اما فيما يخص **حكومة حيدر العبادي** فقد بلغ عدد المبحوثين الذين كان تقييمهم لها جيدا فقد بلغوا (53) مبحوثا وبنسبة (63%) ، اما الذين كان تقييمهم متوسط بلغ عددهم (11) مبحوثا وبنسبة (13%)، واخيرا الذين كان تقييمهم ضعيف بلغ عددهم (20) مبحوثا وبنسبة (24%) .

بعد ذلك جاء تقييمهم **لحكومة عادل عبد المهدي** فقد بلغ عدد الذين كان تقييمهم متوسط (9) مبحوثا وبنسبة (11%)، اما الذين كان تقييمهم ضعيف بلغ عددهم (75) مبحوثا وبنسبة(89%)

أما عدد قيادات التيار الصدري المبحوثين الذين كان تقييمهم **لحكومة مصطفى** الكاظمي بلغ (31) مبحوثا وبنسبة (37%) كان تقييمهم جيد ، أما الذين كان تقييمهم متوسط لأداء هذه الحكومة بلغ عددهم

(43) مبحوثا وبنسبة (51%) ، واخيرا الذين كان تقييمهم ضعيف فقد بلغ عددهم (11) مبحوثا وبنسبة (12%) . من خلال ما تقدم نجد أن مبحوثي التيار الصدري قد اجمعوا على أن حكومة كل من أياد علاوي وحكومة المالكي وحكومة عادل عبد المهدي كان أداؤها ضعيف بالمقارنة مع بقية الحكومات .

جدول (27)

يبين تقييم قيادات تيار الحكمة للحكومات التي حكمت العراق بعد 2003

التقييم	حكومة علاوي		حكومة الجعفري		حكومة المالكي		حكومة العبادي		حكومة عادل عبد المهدي		حكومة الكاظمي	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
جيد	48	72	51	67	58	87	48	72	52	78	–	0
متوسط	11	16	6	9	9	13	13	19	15	22	4	6
ضعيف	8	12	10	15	0	0	6	9	0	0	63	94
المجموع	67	100	67	100	67	100	67	100	67	100	67	100

يتضح من بيانات الجدول اعلاه انّ مبحوثي تيار الحكمة الذين اعطوا تقييم جيد لحكومة اياد علاوي والبالغ عددهم (48) مبحوثا وبنسبة (72%)، اما الذين كان تقييمهم متوسط بلغ عددهم (11) مبحوثا وبنسبة (16%) ، واخيرا فإن (8) من المبحوثين كان تقييم ضعيف مبحوثا وبنسبة (12%) ، يليهم الذين اعطوا تقييم جيد لحكومة **الجعفري** بلغ عددهم (51) مبحوثا وبنسبة (67%) ، اما الذين كان تقييمهم متوسط بلغ عددهم (6) مبحوثا وبنسبة (9%) ، واخيرا بلغ عدد الذين كان تقييمهم ضعيف (10) مبحوثين وبنسبة (15%) . اما فيما يتعلق بتقييم حكومة الذين **المالكي** فقد بلغ عدد المبحوثين الذين كان تقييمهم جيد (58) مبحوثا وبنسبة (87%)، في حين كان عدد الذين اعطوا متوسط (9) مبحوثا وبنسبة (13%) ، ولم تكن هناك نسب تذكر لتقييم ضعيف .

اما **حكومة حيدر العبادي** فقد بلغ عدد المبحوثين الذين كان تقييمهم جيد بلغ عددهم(48) مبحوثا وبنسبة (72%) ، اما الذين كان تقييمهم متوسط بلغ عددهم (13) مبحوثا وبنسبة (19%) ، ويليهم الذين كان تقييمهم ضعيف وبلغ عددهم (6) مبحوثا وبنسبة (9%) .

اما حكومة **عادل عبد المهدي** فكان عدد الذين كان تقييمهم جيد (52) مبحوثا وبنسبة (87%)، في حين كان تقييم (15) مبحوثا وبنسبة(22%) متوسطا لأداء هذه الحكومة ، ولم يكن هناك نسبة لاختيار تقييم ضعيف .

وفيما يتعلق بحكومة **الكاظمي** لم يكن هناك اختيار لتقييم(جيد) ، اما الذين كان تقييمهم (متوسط) بلغ عددهم (4) مبحوثا وبنسبة(6%) ، والذين كان تقييمهم (ضعيف) بلغ عددهم (63) مبحوثا وبنسبة (94%). وعند مقارنة المؤشرات في جدولي 26 و27 يتضح ان التيار الصدري كان قد منح التقييم الاعلى لحكومة حيدر العبادي التي كانت توصف الى حد ما انها مهنية اكثر من غيرها اضف الى انها مارست ادوار ايجابية سواء على صعيد الوحدة الوطنية او جديتها بتحرير المناطق التي احتلها التنظيم الارهابي لكيان داعش المتطرف وكذا كانت عقلانية في ضرورة ان ينأى العراق عن حالة الصراعات الإقليمية وان يبقى قراره مستقلا قدرا الامكان خارجيا، وهذا ما لم تستطع بشأنه حكومتي اياد علاوي ونوري المالكي وهذا الحال يتفق مع اغلب مواقف الشعب العراقي وتقييمه للحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 وبالتالي نجد ان نخب التيار الصدري قد منحا فترة الحكومتين التقييم الاضعف، اما تيار الحكمة فكان نسبهم بشأن حكومات الخمس الاولى متقاربة جدا وهذا يدل على مدى تأثير التوافقية السياسية على رؤاهم ومواقفهم التي تبنوها قادتهم تجاه رؤساء الحكومات الخمس بشأن المناصب الحكومية، اما التقييم الاضعف فقد تم منحه الى حكومة مصطفى الكاظمي الذي لم يتفق اصلا في اغلب توجهاته وبرنامجه مع توجهات القيادات في تحالف الاطار الذي يشكل تيار الحكمة جزء رئيسا منه

25.ميناء الفاو الكبير:

هو من أكبر مشاريع شبه جزيرة الفاو جنوب البصرة ، بلغت تكلفة المشروع 6،4 مليار بمساحة كلية بلغت 54 كيلو متر مربع ، وهو من أكبر الموانئ المطلة على الخليج العربي والعاشر على مستوى العالم فهو يستوعب أكبر السفن التجارية ويشكل مصدرا تجاريا واقتصاديا استراتيجيا للأمن القومي والجيوبولوتيك العراقي .

جدول (28)

يبين فيما إذا كان ميناء الفاو الكبير من المشروعات التي تدعم بناء الدولة

التيار / هل يعد ميناء الفاو الكبير من المشروعات التي تدعم بناء الدولة	التيار الصدري		تيار الحكمة		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
موافق	84	100	4	6	88	58
غير موافق	0	0	41	61	41	27
محايد	0	0	22	33	22	15
المجموع	84	100	67	100	151	100

نلاحظ من بيانات جدول (28) أن كل مبحوثي التيار الصدري قد أكدوا على أن ميناء الفاو الكبير يعد من المشروعات الوطنية الاستراتيجية للبلد فقد أجاب مبحوثي التيار الصدري كافة بموافق والبالغ عددهم (84) مبحوثا وبنسبة (100%) .

أما مبحوثي تيار الحكمة الذين اجابو بـ (موافق) أي أن ميناء الفاو الكبير يعد من المشروعات الاستراتيجية للبد والبالغ عددهم (4) مبحوثا وبنسبة (6%) ، في نجد (41) مبحوثا وبنسبة (61%) منهم قد أجابوا بـ (غير موافق)، وأخيرا نلاحظ أن المبحوثين الذين وأخذوا موقف الحياد بلغ عددهم (22) وبنسبة (33%) . من خلال ما تقدم نستنتج أن هكذا مشروعات استراتيجية تكون عرضة للصراع الداخلي والخارجي وتكون نقطة خلاف داخليا لاسيما بين الاحزاب السياسية المتكالبة على السلطة، وربما يعود ذلك إلى عدم توافر الفهم المنطقي لأهمية هكذا مشروعات .

26. **نظام الحكم :**

وهي السلطة او القوة التي توزع بين اجزاء ومستويات الدولة ، مصطلح يستخدخدم في نطاق العلوم السياسية يشمل مجموعة من المعايير والاسس التي تحدد كيفية عمل السياسة في الدولة ، وتكون هذه الاسس رسمية او غير رسمية .

جدول (29)

يبين فلسفة الدولة العراقية بعد 2003

التيار / فلسفة الدولة العراقية بعد 2003	التيار الصدري		تيار الحكمة		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
دينية	27	32	18	27	33	22
مدنية	42	50	38	57	80	53
علمانية	15	18	11	16	38	25
المجموع	84	100	67	100	151	100

تشير بيانات جدول (29) ان مبحوثي التيار الصدري الذين أجابوا بأن فلسفة الدولة العراقية بعد 2003 بلغ عددهم (15) وبنسبة (18%) ، يليهم المبحوثين الذين أجابوا بأن فلسفة الدولة العراقية بعد 2003 هي فلسفة مدنية إذ بلغ عددهم (42) وبنسبة (50%) ، واخيرا فان الذين أجابوا بأن فلسفة الدولة العراقية بعد 2003 كانت علمانية إذ بلغ عددهم (27) وبنسبة (32%) .

أما مبحوثي تيار الحكمة نجد أن الذين أجابوا بأن فلسفة الدولة العراقية بعد 2003 هي فلسفة الدينية إذ بلغ عددهم (18) مبحوثا وبنسبة (27%) ، أما الذين أجابوا بأن فلسفة الدولة العراقية بعد 2003 هي فلسفة مدنية إذ بلغ عددهم (38) مبحوثا وبنسبة (57%)، واخيرا نجد المبحوثين الذين أجابوا بأن فلسفة الدولة العراقية بعد 2003 هي فلسفة علمانية والبالغ عددهم (11) مبحوثا وبنسبة (16%). نستنتج مماتقدم ان التيار الصدري وتيار الحكمة اصبحوا يميلون لواقعية الدولة المدنية اكثر من فلسفة الدولة الدينية ولعل ان ذلك يرجع الى ان نخب وقيادات الاسلام السياسي في العراق قد قدموا مصلحة كتلهم السياسية الخاصة على حساب المصلحة العامة لعموم المجتمع العراقي ماجعل من الجو العام مابين الشعب عموما والقاعدة الشعبية لكلا التيارين وبشكل اكبر للتيار الصدري مبنية على عدم الثقة بهم وعدم اعادة انتخابهم مرة اخرى، فاصبح التوجه وخاصة من قبل التيار الصدري الى اعادة تشكيل التحالفات السياسية وفق مبدأ وطني وليس طائفي ومن ثم ضرورة اختيار قيادات سياسة وطنية جديدة وهذا ما لمسناه في تشكيل التيار الصدري لكتلة سائرون ومن بعده الكتلة الصدرية في الانتخابات الاخيرة، اما تيار الحكمة فهو وان انعتق عن واقع مرجعيته السياسية التي يمثلها القيادات السياسية التي

كانت تمثله في المجلس الاسلامي العراقي الا انه بعد الانتخابات يرجع الى التحالفات السياسية القديمة وخاصة ذات التوجه الطائفي منه، وهنا نجد ان حالة انعتاق لديه انما هي مثالية بعكس التيار الصدري الذي انعتق عنها بشكل واقعي كامل وخاصة في الانتخابات الاخيرة، والتي جعلته يفضل خيار الانسحاب على التحالف مع قوى الاطار في تشكيل الحكومة برغم فوزه الكبير في الانتخابات وحقه في تشكيل الحكومة.

لازال يؤمن بحركية وفاعلية عملية الدين في باء الدولة العراقية ويرجع ذلك بشكل كبير الى الايديولوجية الدينية / السياسية التي يؤمن بها والى عقائديته كتيار اسلامي يسعى دوما الى ان دين الدولة هو الاسلام مع اعطاء الحرية الدينية الكاملة في ادارة شؤونها على وفق ما تؤمن به وذلك بحسب البرامج المقترحة من قبل الكتلة التي تمثلهم في كل الانتخابات، لذا ايمان التيار الصدري بواقعية بناء الدولة على اسس فسلفية دينية انما هي انعكاس واقعي لما يؤمن به غالبية الشعب العراقي الذي يعد التيار الصدري جزء كبيرا منه يمنحه القوة السياسية لادامة زخم ضغطه عبر قوته الجماهيرية التي يتحرك على اساسها في كل انماط ومستويات واشكال المشاركة السياسية، اما بشان تيار الحكمة فيتضح انهم اصبحوا يميلون للدولة المدنية اكثر

27. **التوافقية :**

التوافقية تعتبر أحياناً مرادف لمصطلح «تشارك القوى»، رغم أنها تقنياً هي أحد أشكال تشارك القوى، وغالباً ما ينظر للتوافقية على أن لها صلة وثيقة بالنقابوية؛ فالبعض يعتبرها شكلاً من أشكال الهيمنة بينما يدعي آخرون أن الهيمنة الاقتصادية صممت لتنظيم صراع الطبقات الاجتماعية، في حين أن التوافقية وضعت على أساس التوفيق بين التشرذم المجتمعي على أسس عرقية ودينية وأهداف التوافقية هي الاستقرار الحكومي، وبقاء ترتيبات تقاسم السلطة، وبقاء الديمقراطية، وتجنب العنف، عندما يتم تنظيم التوافقية على أسس طائفية دينية، فإنها تعرف باسم الطائفية، كما هو الحال في لبنان.

يعرف علماء السياسة الدولة التوافقية أنها دولة لديها انقسامات داخلية كبرى على أسس عرقية أو دينية أو لغوية، مع عدم عدم وجود فئة كبيرة بما يكفي لتشكيل مجموعة الأغلبية، ولكن على الرغم من ذلك تستطيع البقاء مستقرة، ويرجع ذلك إلى التشاور بين النخبة من كل الفئات الاجتماعية الرئيسية . وغالباً ما تتناقض الدول التوافقية مع الدول ذات نظم الأغلبية الإنتخابية.

جدول (30)

يبين فيما كانت التوافقية السياسية قادرة على بناء الدولة من عدمها

التيار / هل أن التوافقية السياسية قادرة على بناء الدولة	التيار الصدري		تيار الحكمة		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
نعم	0	0	67	100	67	44
لا	84	100	0	0	84	56
المجموع	84	100	67	100	151	100

تشير بيانات الجدول اعلاه الى أن مبحوثي التيار الصدري لا يؤمنون مطلقا بقدرة التوافقية السياسية على بناء الدولة العراقية مابعد عام 2003 فكانت اجابات مبحوثيهم(84) وبنسبة(100%)، فيما ان تيار الحكمة يرى بإطلاق ارجحيتها كمنهج سياسي يعتمد عليه في بناء الدولة العراقية فكانت اجابة المبحوثين(67) وبنسبة(100%) وهي تتفق مع واقع التوافقية السياسية الحالي.

نستنتج مما تقدم، ان التير الصدري يؤمن منذ اليوم الاول بمشروع الاغلبية السياسية كمنهج سياسي يعول عليه ببناء دولة مؤسساتية بعيدة عن المحاصصة الطائفية والاثنية والعرقية، ومن ثم فالكتلة السياسية الفائزة هي من تشكل الحكومة، اما تيار الحكمة فإيمانه بالتوافقية السياسية ففيها بعد سياسي مصلحي تُضمنُ به مكاسبها في العملية السياسية، وهنا نستطيع القول ان القاعدة الشعبية وطبيعة تأثيرها هي التي اثرت في قاعات التيارين، فكانت لصالح التيار الصدري ورفضه مشروع التوافقية السياسية على حساب تيار الحكمة التي آمن بضرورة ثباتها كمرتكز لنظام الحكم الحالي.

28.**نظام الحكم الناجح :**

النظام الفيدرالي \ الاتحادي : وهو نظام يقوم على تقسيم الحصص دستوريا بين الحكومة المركزية والحكومة الفيدرالية ويكون كلا المستووين معتمدال كل على الاخر وتتقاسمان سيادة الدولة .

النظام الكونفدرالي : يعني ربط اعضاء الدولة المستقلة ذات السيادة التي تفوض بموجب اتفاق مسبق بعض الصلاحيات لهيئة او هيئات مشتركة لتنسيق سياستها على عدد من المجالات دون ان تشكل دولة او كيانا .

جدول (31)

يبين شكل نظام الحكم الناجع في العراق في الوقت الراهن

التيار / ما شكل نظام الحكم الناجح في العراق في الوقت الراهن	التيار الصدري		تيار الحكمة		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
فيديرالي / اتحادي	72	86	28	42	100	66
كونفيديرالي	12	14	39	58	51	34
المجموع	84	100	67	100	151	100

تشير بيانات جدول (31) ان شكل النظام الذي اختاره مبحوثي التيار الصدري هو الفيدرالي \ الاتحادي وبلغ عددهم (72) مبحوثا وبنسبة (86%) ، اما الذين اختاروا النظام الكونفدرالي بلغ عددهم (12) مبحوثا وبنسبة (14%) . اما تيار الحكمة فأن عدد المبحوثين الذين اختاروا النظام الفيدرالي \الاتحادي بلغ عددهم (28) مبحوثا وبنسبة (42%) ، ويليهم الذين اختاروا النظام الكونفدرالي والبالغ عددهم (39) مبحوثا وبنسبة (58%) .

نستنتج مما تقدم ان مبحوثي التيار الصدري قد اختاروا الفيدرالية وقد وافقوا ماجاء في الدستور العراقي وبما اعلانه في برامجهم الانتخابية التي تعاقبت بعد عام 2003، اما بالنسبة لتيار الحكمة نجد الاكثرية منهم قد اختاروا الكونفدرالية، وهم بذلك قد خالفوا البرامج الانتخابية التي اعلنوا عنها في الانتخابات المتعاقبة الخاصة بإقليم الوسط والجنوب الذي تمت المطالبه به من السيد عمار الحكيم ووالده السيد عبد العزيز الحكيم عندما كان زعيما للمجلس الاعلى الاسلامي العراقي ومن قبله المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق.

29. **النظام الانتخابي :**

مجموعة من القواعد تحدد كيفية تنفيذ نتائج الانتخابات والاستفتاءات ولها انظمة سياسية يتم تنظيمها من قبل الحكومات .

جدول (32)

يبين اتفاق المبحوثين فيما كان النظام الانتخابي الحالي يمثل ارادة التيار الذي تنتمي اليه من عدمه

التيار / هل تتفق ان النظام الانتخابي الحالي يمثل ارادة التيار الذي تنتمي اليه	التيار الصدري		تيار الحكمة		المجموع	
	العدد	٪	العدد	٪	العدد	٪
اتفق تماما	84	100	0	0	84	56
اتفق	0	0	0	0	0	0
لا اتفق	0	0	67	100	67	44
المجموع	84	100	67	100	151	100

يتبين من الجدول اعلاه أن مبحوثي التيار الصدري يتفقون تماما مع النظام الانتخابي الحالي وانه يمثل ارادة التيار الذي ينتمون اليه، والذي منحهم الحصول على اغلبية المقاعد البرلمانية في انتخابات عام 2020، وهو مايشير الى زخم وفاعلية القاعدة الشعبية التي يعول عليها في ادامة نهج التيار نحو تحقيق مطالب الاصلاح والقضاء على الفساد وغيرها. اما تيار الحكمة فكانت اجابات مبحوثيهم انهم لا يتفقون تماما مع النظام الانتخابي الحالي الذي يعتمد مسارات الدوائر الانتخابية المتعددة وهو ما لايتفق والقاعدة الشعبية التي يعولون عليها في كل محافظة، وهذا ماتم ملاحظته في الانتخابات الاخير التي لم يحصلوا فيها سوى مقعدين فقط في عموم العراق، واخيرا نقول ان القاعدة الشعبية هي من يتحكم بمعادلة القوة لكل تيار، وهي من يكشف عن حجم تأثير وفاعلية كل منهم في العملية السياسية العراقية .

30. مشروعات القرارات

تعد المشروعات والقرارات الاستراتيجية من أهم المقومات الاجتماعية لبناء الدولة في العراق وذلك من خلال ما يمكن أن تحققه هذه المشروعات من مردودات ايجابية على الاصعدة كافة لاسيماء الصعيدين الاقتصادي والسياسي وانعكاساتهما على الفرد والمجتمع العراقي على حد سواء .

جدول(33)

يبين المشروعات والقرارات الاستراتيجية التي يمكن ان تكون مقوما رئيسا لبناء الدولة

المشـــروعات والقـــرارات الاستراتيجية التي يمكن أن تكـون مقومـا رئيسـا لبنـاء الدولة	التيار الصدري		المشـــروعات والقـــرارات الاستراتيجية التي يمكـن أن تكـون مقومـا رئيسـا لبنـاء الدولة	تيار الحكمة	
	العدد	التسلسل المرتبي		العدد	التسلسل المرتبي
قانون الأمن الغذائي	84	1	مشروع قانون البنى التحتية	57	1
دمج هيئة الحشد الشعبي بالمؤسسة الأمنية	84	1	التجنيد الالزامي	38	2
التجنيد الالزامي	53	2	قانون الأمن الغذائي	11	3
مشـــروع قـــانون البنـــى التحتية	22	3	دمـج هيئـة الحشـد الشـعبي بالمؤسسة الأمنية	0	
المجموع	243	100	المجموع	106	100

يتضح من بيانات الجدول اعلاه ان كل مبحوثي التيار الصدري قد اختاروا في المرتبة الاولى قانون الامن الغذائي، ودمج هيئة الحشد الشعبي بالمؤسسة الامنية، فيما تم اختيار التجنيد الالزامي في المرتبة الثالثة، ومشروع قانون البني التحتية في المرتبة الرابعة. اما عن مبحوثي مبحوثي تيار الحكمة قد اختاروا في المرتبة الاولى قانون الامن قانون البني التحتية، وم ثم التجنيد الالزامي في المرتبة الثانية، فيما جاء قانون الامن الغذائي في المرتبة الثالثة، في حين رفضوا تماما قانون دمج الحشد الشعبي بالمؤسسة الامنية.

نستنتج مما تقدم ان رؤية التيار الصدري للمشروعين الاوليين انهما يدعمان رؤية مطالبات الشعب في تامين الحاجات الاساسية من امن واستقرار وتوفير الخدمات الاساسية بكافة المجالات، اما بشأن قانون البني التحتية فكان موقهم سلبيا منذ البداية عندما تم طرحه كمشروع قانون في زمن حكومة نوري المالكي الاولى لوجود شبهات فساد كبيرة فيه، اما عن تيار الحكمة فإجابات مبحوثيهم لاتتفق مع قانون البني التحتية الذي عارضوه تماما باعتراف رئيس الوزراء انذاك نوري المالكي وانهم اول من ساهم بإبطاله، اما عن قانون الامن الغذائي فقد رؤوا به ان فيه هدر في المال العام وانه في سيعزز من سيطرة التيار الصدري على الحياة السياسية حتى المستقبل المنظور، اما عن دمج الحشد الشعبي فقد عارضوه تماما فيكونوا بذلك قد خالفوا راي المرجعية الدينية التي لطالما تبجحوا انهم يأتمرون بأمرها والتي طالبت بالدمج منذ اليوم اليوم لك انه سيؤدي الى صراعت سياسية تقلل من هيبة المؤسسة العسكرية وهو ما حصل بالفعل .

المبحث الثاني :

اختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

تمهيد :

يهدف هذا المبحث الى اختبار الفرضيات ومناقشتها في كونها تفسير اولي لمعالجة القضية العلمية، وبيان مدى صحة كل فرضية من الفرضيات من عدم صحتها ، والتي تم صياغتها في ضوء المعلومات المبدئية التي توصل اليها الباحث، محاولا الخروج بالتوصيات الناجحة والمقترحات التي من شأنها ان تبين مقومات مشروع بناء الدولة العراقية في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة واعطاء الدور للدولة بشكل فاعل الى جانب اثراء الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة مستقبلا، والسعي الجاد لوضع الحلول والمعالجات التي تستهدف معالجة مشروع الاصلاح للدولة العراقية والقيام بواجباتها اتجاه المواطنة العراقية .

الفرضية الاولى : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تطبيق مشروع الاصلاح الذي تبناه السيد مقتدى الصدر في عملية بناء الدولة في العراق وعملية دمج الفصائل والميلشيات المسلحة بالقوات الامنية العراقية وحصر السلاح بيد الدولة .

جدول (34)

يبين امكانية تطبيق مشروع دمج الفصائل

امكانية تطبيق لمشروع الاصلاح / دمج الفصائل	نعم	لا	ليس في هذه المرحلة	المجموع
نعم	44	3	50	97
لا	10	38	6	54
المجموع	54	41	56	151

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة (كا^2) المحسوبة=82،85 وهي اكبر من قيمة كا^2 الجدولية (6) وبدرجة حرية (2) ومستوى ثقة (05،0) مما يبين وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية لامكانية تطبيق لمشروع دمج الفصائل وبهذا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الثانية: هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين عدم السماح بالتدخلات الخارجية في الشأن الداخلي العراقي وبين تفعيل المشروع الاستراتيجي لبناء الدولة العراقية في الوقت الراهن .

جدول(35)

يبين العلاقة بين عدم السماح للتدخلات الخارجية وبين المشروع الاستيراتيجي لبناء الدولة العراقية

جهة الاستجابة / مشروع الاستيراتيجة لبناء الدولة	التيار الصدري	تيار الحكمة	المجموع
الاستعانة بالامم المتحدة	4	40	44
تطبيق رؤية او نظرية	60	18	78
الاستعانة بالخبرات	20	9	29
المجموع	84	67	151

تبين من الجدول اعلاه ان قيمة (كا^2) المحسوبة = 87،106 وهي اكبر من قيمة (كا^2) الجدولية (6) وبمستوى ثقة 05،0 وبدرجة حرية (2) مما يدل على وجود علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين جهة الاستجابة ومشروع الاستيراتيجية لبناء الدولة العراقية وبهذا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية.

الفرضية الثالثة : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين شكل نظام الحكم الناجع في العراق في الوقت الراهن وبين أهمية نتائج الانتخابات الاخيرة كمقدمة لبناء الدولة العراقية الحالية .

جدول(36)

يبين وجود علاقة بين شكل نظام الحكم في العراق في الوقت الراهن وبين نتائج الانتخابات الاخيرة كمقدمة لبناء الدولة العراقية الحالية .

نوع الحكم الناجح / الاتفاق مع النظام الانتخابي	فيدرالي اتحادي	كونفدرالي	المجموع
اتفق تماما	64	20	84
لا اتفق	36	31	67
المجموع	100	51	151

يتضح من الجدول اعلاه ان قيمة (كا^2) المحسوبة =2،10 وهي اكبر من قيمة (كا^2) الجدولية (8،3) على مستوى دلالة (05،0) وبدرجة حرية (1) بين نوع الحكم الناجح والنظام الانتخابي وبهذا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية .

الفرضية الرابعة : هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين شكل النظام السياسي الافضل لإدارة الدولة العراقية وبين قدرة / عدم قدرة التوافقية السياسية على عملية بناء مؤسسات الدولة في العراق

جدول(37).

يبين العلاقة بين شكل النظام السياسي وبين التوافقية السياسية على عملية بناء مؤسسات الدولة في العراق .

شكل النظام السياسي / التوافقية السياسية	رئاسي	شبه رئاسي	برلماني	المجموع
نعم	10	8	26	44
لا	4	9	43	56
المجموع	14	17	69	151

يتبين من الجدول اعلاه ان قيمة (كا^2) المحسوبة =9،6 وهي اكبر من القيمة الجدولية (6) وبمستوى دلالة (05،0) وبدرجة حرية (2) مما يدل على وجود علاقة بين شكل النظام السياسي والتوافقية السياسية وبهذا نقبل فرضية البحث ونرفض الفرضية الصفرية.

المبحث الثالث:
نتائج وتوصيات ومقترحات الدراسة

اولا: النتائج

1. اظهرت الدراسة لجنس المبحوثين ان نسبة الذكور في عينة الدراسة شكلت الغالبية بواقع (130) وبنسبة (86%) من مجموع العينة.
2. اظهرت الدراسة أنّ النسبة الاكبر من المبحوثين كان انتسابهم للتيار الصدري وبواقع (84) وبنسبة (54%).
3. اظهرت الدراسة ان عضوية الانتماء بصفة قيادي احتلت أكبر نسبة لمعدلات المبحوثين .
4. اظهرت الدراسة انّ النسبة الأكبر من المبحوثين أجابوا على امكانية تطبيق مشروع الاصلاح الذي قدمه السيد مقتدى الصدر وهذا يدل على أن هناك قوة يمكن ان نلمسها في المشروع من خلال رؤيته الوطنية وتكاملية المشروع ومقبوليته عند بعض الاطراف السياسية وهذا الامر ممكن بشكل كبير حتى المستقبل القريب.
5. اظهرت الدراسة ان النسبة الاكبر من المبحوثين اختاروا دمج الفصائل المسلحة وحصر السلاح بيد الدولة وهذا مؤشر قوي على وحدة القوة العسكرية الرسمية وعدم عنونتها تحت مفاهيم فرعية ربما تفقدها المفهوم الوطني الجامع.
6. اظهرت الدراسة ان مشروع الاغلبية لاقى نطاق واسع في التشكيلات السياسية والتي تمتلك اغلب مقاعد البرلمان فهو وان لم يتم الاخذ به الا انه المستقبل كفيل با مشروع المحاصصة في طريقه الاختزالية ضمن واقع الاغلبية التي ترغب بتشكيل حكومة مقتدرة وهذه لنقطة لازالت مثار جدل فكري بين التيار لصدر المتمسك به وتيار الحكمة الراغب بشرعنة المحاصصة تحت مظلة التنوع المجتمعي.
7. اظهرت الدراسة ان الغالبية العظمى من المبحوثين يؤمنون باستقلالية مؤسسات الدولة في عملها عن بعضها ومع تأكيد خطوط التكامل بينها طالما ان الامر فيه خدمة المواطن والمحافظة على حقوقه الاساسية وكرامته.
8. اظهرت الدراسة ان الغالبية العظمى من المبحوثين اكدوا على استقلال القرار الداخلي عن التدخل الخارجي وتلك مثلت نقطة تماثل في برامج مشروع التيارين معا، فالتيار الصدري يرى

بضرورة الاستقلالية في القرار السياسي بعيدا عن النصح والارشاد من الدول الاقليمية فيما يرى تيار الحكمة بالاستقلالية ولابأس ان تدعم بمشاريع النصح والمساعدة ومواجهة الاخطار التي تهدد الامن الوطني/ المجتمعي العراقي.

9. اظهرت الدراسة نجد ان الغالبية الاكبر من المبحوثين اختاروا تطبيق رؤية او نظرية استراتيجية وطنية تعكس رغبات الشعب لأنها تساعد على تحقيق الاهداف والغايات الاساسية التي تنظم النشاط السياسي.

10. اظهرت الدراسة ابرز المعوقات التي حالت دون تحقيق البرامج الاجتماعية في بناء الدولة هو الفساد الاداري الذي سبب شلل في عملية البناء الاجتماعية والاقتصادية، لمن امر تطبيقه اختلف عمليا في برامج عمل التيارين فالتيار الصدري حاول ان يبرأ ساحته في عدم الفاسدين وامكانية مقاضاتهم وكشف ذممهم اما تيار الحكمة فلم يبادر الى ذلك عمليا بل بقي الامر يدخل في اطر التنظر فحسب.

ثانيا: التوصيات

1. اجراء دراسة واقعية للمجتمع العراقي تكشف عن رغبته في وضع برامج حقيقية تدعم استراتيجيات التيارين معا في تطبيق مشاريعهما الجادة في بناء دولة عراقية تضمن أمن المواطن والدولة معا وبالقدر الذي يدفع باتجاه تنميته وتطويره.
2. سن تشريعات خاصة بالبرلمان العراقي تعمل على ضمان بناء دولة المواطنة الفعالة التي تدفع بمواطنيها الى الدفع المواطن العراقي طوعيا والزاميا من اجل النهوض بواقع المجتمع على وفق ما معد في برامج عمل التيارين وضمن التمسك بالخيارات الدستورية
3. ضرورة العمل الجاد على ازالة كل المعيقات التي تحول دون تطبيق برامج عمل التيارين ورغبتهما معا في بناء دولة مؤسسات عراقية يتعايش في ظلها جميع المواطنين بحسب ما يمليه مفهوم المواطنة بعيدا عن مخرجات الثقافة الفرعية.
4. ضرورة تفعيل المؤسسات ومناقشة كل القضايا الخلافية والتوصل لحل لتطيق مشروع الاصلاح الي نادى به السيد مقتدى الصدر وعده مشروعا وطنيا يدار بعقلية تأسيس حكومة وفق معيار الاغلبية والكتلة الاكبر في الانتخابات بعيدا عن مشروع المحاصصة الذي عد ولفترة قرابة العقدين من الزمن كمشروع ضامن للتفرقة اكثر منه للوحدة الوطنية

5. تشكيل فريق علمي من النخب المثقفة وبكافة المجالات ومنحها الصلاحيات الكاملة لتقديم استشارات علمية تطبق مشروع عمل التيارين الى واقع حالة يسهم في بناء دولة عراقية تحضى بالاحترام داخليا وخارجيا.
6. ضرورة ان يكون هناك عملية تخطيط استراتيجي مستقبلي والي اصبح يعد من من سمات الدولة العصرية المبنية على النظام المؤسسي، وهو السبيل لكفاءة الأداء والاستخدام الامثل للموارد وتحقيق الاهداف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتنموية، ويعزز التخطيط الاستراتيجي عملية بناء الدولة وقدرتها على التعامل مع التحديات، فهو تفكير بالمستقبل الافضل لأنه يقوم على تفكير منطقي هادف يؤمن انجاز الاهداف المحددة.
7. مكافحة الفساد والسعي الجاد لمنع رسوخه كثقافة في المجتمع من خلال كشف الفاسدين والتشهير بهم اياً كانت مواقعهم، وهذا الاسلوب معمول به في الدول الديمقراطية في العالم المتقدم وتقديمهم للقضاء، ووضع استراتيجية من قبل الدولة للتعامل مع هذه الظاهرة واخطارها على المجتمع والدولة، وتتكامل في هذه الاستراتيجية جهود مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني والاعلام ومؤسسات التنشئة الاجتماعية السياسية.
8. ان يكون التخطيط الاستراتيجي بمثابة الخيار الأمثل لإداء استراتيجي كفوء والذي يعد السبيل الامثل لنخب السياسة العراقيين بمختلف انتماءاتهم الضمان الاكيد لحسن استمرارية الادارة وتوظيف الاستراتيجية المعدة بمرونة وتكيف لتخطي العقبات التي تعترض سبيل انجاز الاهداف، ويرتكز النجاح في التخطيط/ الاداء الاستراتيجي على القدرة على التعامل مع متغيرات التغيير وادارتها، وتبني البدائل الواقعية القائمة على الموائمة بين الاهداف والموارد المتاحة، وبين الاهداف والوسائل المطلوبة لبلوغها، وتبرز هنا اهمية دور رجل الدولة ورجل الاستراتيجية.
9. تنطلق عملية ترصين بناء الدولة والحفاظ على وجودها واستمرار تطورها من اعداد الفرد والمجتمع، وهما العمق الاستراتيجي للدولة التي لا يتحقق وجودها إلا بوجود المجتمع المتماسك المندمج المتماهي مع الدولة، وتأخذ عملية اعداد الفرد المواطن وبناء المجتمع الاولوية العليا في استراتيجية الدولة الشاملة، وتتم عملية الاعداد عبر التنشئة الاجتماعية السياسية التي تقوم بالدور الرئيس فيها مؤسسات التربية والتعليم، ويجب ان يرتكز هذا الدور في العراق على ازاحة الثقافة التقليدية ثقافة العصبيات، واحلال ثقافة الديمقراطية والتسامح والقبول بالاختلاف والتعدد

والرأي الاخر، وترسيخ ثقافة الحوار والوصول الى الوسطية، وتعميق الشعور بالانتماء الوطني وتعزيز الهوية الوطنية لإقامة دولة ثابتة الاسس وقادرة على التعامل مع التحديات بفاعلية.

10. ضرورة الإقرار مبدأ المصالحة الوطنية بين مكونات الشعب وتجاوز سياسيات الإقصاء والتهميش والخطابات المسببة لأعمال العنف والإرهاب وان يكون الإعلام توجيهي وملتزم على أساس تطبيق مبدأ المواطنة.

ثالثا: المقترحات

1. تقترح الباحثة ان تشخيص الازمة الراهنة التي يعاني منها العراق في الوقت الراهن، والتركيز على التهديدات التي يتعرض لها كيان الدولة والمجتمع، والبحث على سبل واليات الخروج من هذه الازمة يمثل انجع وسيلة وخطوة رئيسة لبناء دولة عراقية فاعلة .
2. تعزيز الجهود المبذولة لصياغة مشروع وطني عراقي يرفع المعاناة عن الشعب العراقي وهذا الامر يتوافق بشكل جدي مع ما طرحه التيارين وتحديدا التيار الصدري في كل انتخابات تم خوضها كونه يعكس معاناة الشعب العراقي.
3. تقترح الباحثة ضرورة وضع عقد اجتماعي يوافق مشروع الاصلاح وجعله كاستراتيجية وطنية طموحة تلتزم بها كل الاطراف بعيدا عن مشروع المحاصصة وان يستهدف ذلك الامر اولا اصلاح المنظومة السياسية وتخليصها من تكبيل التدخلات الخارجية والفساد الاداري والمحسوبية والمنسوبية وغيرها من المعقيات التي لم يعول عليها يوما في بناء دولة عراقية فاعلة.
4. نقترح وضع حد لازمة الثقة (اي فقدان الثقة السياسية) لانها تعد معضلة تحول دون بناء دولة عراقية رصينة .
5. ضرورة ان ترفد عملية بناء الدولة كخطوة اولى بتوظيف مؤسسات الدولة بحكمة ادارة الدولة من خلال النخب والتكنوقراط الغير منتمين لأية جهة سياسية، ذلك ان استخدام الكفاءات والعقول تعد بادرة رئيسة في عملية البناء لأنها الجهة الوحيدة القادرة ادارة مفاصل الدولة بعيدا عن اطر الانتماء والولاء الضيقة.
6. ضرورة إضطلاع مؤسسات الدولة ككل وعلى وجهة الخصوص منها مؤسسات التربية والتعليم بالدور الرئيس في عملية التنشئة الاجتماعية السياسية عبر بلورة رؤية استراتيجية وطنية للتنشئة تدعم وترشد عملية بناء الدولة على وفق منظومة متكاملة تسترشد بالقيم الاخلاقية وقيم المواطنة

والديمقراطية، والمزاوجة بين الواقع والطموح وتحديد الاولويات، وتنفيذ استراتيجية التنشئة على وفق المراحل الدراسية، والهدف الاسمى في هذه العملية هو الارتقاء بالفرد والمجتمع.

7. دعم الطبقة الوسطى وتعزيز دورها الاجتماعي والسياسي فهي طبقة الدولة، والسعي لتشجيع المهاجرين من حملة الشهادات العليا واصحاب الكفاءة والمهارات للعودة الى العراق وتقديم الحوافز لهم وتأمين المواقع التي يمكنهم من خلالها دعم عملية بناء الدولة وتطويرها.
8. طالما ان الديمقراطية هل محل اتفاق كل مكونات الشعب العراقي فلابد ان نقترح هنا ان تكون هناك قراءة المتأنية لقانون الاحزاب السياسية رقم (36)، لسنة 2015 الذي وافق عليه مجلس النواب وصادق عليه رئيس الجمهورية في 19 ايلول 2015 فهناك العديد من النصوص في هذا القانون لايمكن تطبيقها، اذ لا يمكن لدائرة الاحزاب ضبط عقائد الاحزاب وسلوكها السياسي على سبيل المثال وسيثير هذا القانون جدلاً حول نصوص مواده الامر الذي يتطلب معالجة الثغرات فيه لوضعه موضع التطبيق وبما يحقق الهدف من تشريعه، وهذا الامر يعد بحكم الوجوب طالما ان عملية بناء الدولة العراقية تستلزم التعددية السياسية/ الحزبية شرطا لازما لاستدامة ديمقراطيتها.
9. ضرورة تيقن النخب السياسية بالابتعاد عن مفردات الخطاب الطائفي والعرقي والذي قاد الدولة الى مفترق طرق من الصراعات المعقدة بالشكل الذي اثر على عملية بناءها طوال عقدين من الزمن.
10. أن تأخذ النخب السياسية بنظر الاعتبار أن تداول السلطة يتم في حدود المنافسة الدستورية بإجراء انتخابات عادلة تسودها المصداقية، لبناء دولة مدنية اتحادية موحدة يسودها الأمن والسلام .

المصادر

المصادر:.....

القرآن الكريم

أولاً: الكتب

1. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، الطبعة العربية الأولى، دار الشروق، عمان،2009 .

2. إبراهيم أحمد سلامة، المدخل التطبيقي للقياس في اللياقة البدنية، منشأة المعارف، الإسكندرية، 2000.

3. ابراهيم مصطفى واخرون ، المعجم الوسيط ، ج1، دار الدعوة ،اسطنبول،

4. احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، مطابع جامعة الموصل للطباعة، الموصل،1984

5. احمد مختار عمر ، معجم اللغة العربية المعاصرة، المجلد الاول، 2008.

6. إسماعيل الغزال، القانون الدستوري والنظم السياسية، ط4، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، 1989.

7. إسماعيل بن حماد الجوهري، الصحاح تاج العربية وصحاح العربية، ط4، دار العلم للملايين، بيروت، 1987.

8. اسماعيل علي سعد، المدخل الى علم الاجتماع السياسي، دار النهضة العربية، بيروت، 1989.

9. أنتوني غدنز، علم الاجتماع (مع مدُخلات عربية)، ط4، ترجمة : د. فايز الصايغ، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2005

10. ايمن احمد الورداني ، حق الشعب في استرداد السيادة ، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة ، 2008.

11. بالقاسم سلاطنية، حسان الجيلاني، أسس المناهج الاجتماعية، ط1، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة،2012

12. برتران بادي، وبيار بير نبوم، سوسيولوجيا الدولة، ترجمة جوزيف عبد الله وجورج أبي صالح، مركز الأنماء القومي، لبنان، السنة بلا

13. البرنامج الانتخابي لكتلة الأحرار، التيار الصدري (316)، ط2، شركة دار المعمورة للطباعة والنشر، 2013

14. برهان غليون ، نقد السياسة الدولة والدين ، ط3،المركز الثقافي العربي ،الدار البيضاء،2004

15. توم بوتومور، الصفوة والمجتمع، ترجمة: محمد الجوهري وآخرون، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1988.

16. جاك دونديو دوفابر،الدولة، ترجمة سموحي فوق العادة، منشورات عويدان، بيروت،١٩٨٢

17. جميل حمداوي، جهود ماكس فيبر في مجال السوسيولوجيا، 2015

18. جورج بوردو، الدولة، ترجمة د .سليم حداد،ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2002.

19. جوناثان ستيل. الهزيمة: لماذ خسروا العراق، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم. ناشرون، بيروت، 2009

20. جيف سيمونز، عراق المستقبل: السياسة الامريكية في اعادة تشكيل الشرق الاوسط، دار الساقي بيروت، 2003

21. حامد سوادي عطية، العملية الإدارية – معارف نظرية ومهارات تطبيقية، مطبعة معهد الإدارة العامة، الجزائر، د.ت

22. حسن لطيف الزبيدي واخرون، العراق والبحث عن المستقبل، المركز العراقي للبحوث والدراسات، النجف الاشرف، 2008

23. حسن نافعة، مبادئ علم السياسة ، ط1، مكتبة الفلاح للطباعة ، القاهرة ، 2014.

24. حسين عبد الحميد أحمد رشوان، القيادة : دراسة في علم الاجتماع النفسي والإداري والتنظيمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2010

25. خالد عبد الوهاب الملا، الشهيد الصدر: تاريخ وقضية، جريدة ابا الاحرار، العدد 16، المكتب الإعلامي للسيد الشهيد الصدر، النجف الاشرف، 2009

26. خضر عباس عطوان، فاعلية إعلام المجتمع المدني والحد من الفساد الإداري والمالي علاقة متفاعلة: نموذج العراق، ببحث مقدم الى المؤتمر العلمي لهيئة النزاهةن بغداد، 2009

27. رث والاس، السون وولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع : تمدد أفاق النظرية الكلاسيكية، ترجمة محمد عبد الكريم الحوراني، ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان،2011

28. رحيم كريم الشريفي، البحث الدلالي عند السيّد محمد صادق الصدر، ط1، مؤسسة النخب، النجف الأشرف، 2008.

29. رحيم يونس العزاوي، مقدمة في منهج البحث العلمي، ط1، دار دجلة، عمان، الأردن، 2007

30. رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، ط2، منشورات لسان الصدق، قم، 2005

31. رياض تقي ، نافذة على الفكر العسكري، دار النهار ، بيروت ، 1986

32. ريتشارد هرير دكميجان، الاصولية في العالم العربي، ترجمة عبدالوارث سعيد، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، المنصورة، 1989

33. ريمون بودون: مناهج علم الإجتماع. منشورات عويدات، بيروت، 1980

34. زاهر الديري، سعادة الخطيب، إدارة المؤسسات الاجتماعية، ط1، دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011

35. سامية محمد جابر،الفكر الاجتماعي نشأته واتجاهاته وقضاياه، ط1، دار العلوم العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989

36. السيد عمار الحكيم، رؤيتنا السياسية في محاضرات وكلمات السيد عمار الحكيم. المكتب الإعلامي لرئاسة المجلس الأعلى،بغداد، 2014

37. شافا فرانكفورت ناشيماز، ديفد ناشيماز، طرائق البحث في العلوم الاجتماعية، ط1، ترجمة: ليلى الطويل، سوريا، دمشق، دار بترا، 2004 .

38. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: اسسه وابعاده، ط2، مطبعة جامعة الموصل، 1991 شمران حمادي، الاحزاب السياسية والنظم الحزبية، مطبعة دار السلام، بغداد، 1972[1]

39. صفوت فرج، القياس النفسي، ط1، القاهرة، دار الفكر العربي، 1980.

40. صلاح الخراسان، الإمام السيد محمد باقر الصدر في ذاكرة العراق، مؤسسة البلاغ، بيروت، 2004 .

41. صلاح عبد الزراق، الإسلاميون والديمقراطية، دار الصنوبر للطباعة، بغداد، 2007

42. صموئيل هنتغتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبود، دار الساقي ، بيروت، 1993.

43. طه العاني، التيار الصدري في العراق من النشأة إلى صدارة الانتخابات، سلسلة تقارير سياسية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2021/10/16

44. عامر حسن فياض، افكار حول بناء الدولة العراقية الحديثة، مؤسسة مدارك لدراسة الية الرقي الفكري، بغداد، 2008

45. عباس الزيدي، السفير الخامس، ط2، بيروت، 1999

46. عباس علي محمد الحسيني، المقومات القانونية لبناء وديمومة الدولة في ضوء الدستور العراقي النافذ، اوراق سياسية، الملحقية الثقافية العراقية في الاردن، عمان، عمان، 2012.

47. عبد الباسط عبد المعطي، البحث الاجتماعي: محاولة نحو رؤية نقدية لمنهجه وأبعاده، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1977

48. عبد الباسط محمد حسن، أصول البحث الاجتماعي، ط8، دار التضامن للطباعة، مصر، القاهر، 1982

49. عبد الله إبراهيم، الاتجاهات والمدارس في علم الاجتماع : دراسة في فلسفة علم الابستومولوجيا، الدار البيضاء، المركز الثقافي العربي، 2005

50. عبدالله محمد عبد الرحمن، علم الاجتماع السياسي: النشأة التطورية والاتجاهات الحديثة والمعاصرة، دار النهضة العربية، بيروت، 2001.

51. عبد المعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، ط2، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1987.

52. عبد الوهاب الكيالي ، الموسوعة السياسية ، منشورات المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ،1974.

53. عدنان صبيح، أنثروبولوجيا الخطاب: تيار الحكمة من الجماعة الى التنظيمات، تقدير موقف، مركز رواق بغداد لدراسة السياسات، بغداد، 2018.

54. علي المؤيد، تيار الحكمة من التكوين والتمكين، مطبعة انكي ، بغداد ، 2020.

55. علي عبد الرزاق جلبي، المناهج الكيفية والكمية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الاسكندرية، مصر، د.ت

56. علي كريم سعيد، حول مستقبل العراق السياسي، المطبعة، بلا، العراق، ط1، 2004

57. علي ماهر خطاب، الإحصاء الاستدلالي في العلوم النفسية والتربوية والاجتماعية، ط1، الجيزة، مطبعة العمرانية للأوفسيت، 2008

58. عمار الحكيم بناء الدولة وإرادتها في خطب وأحاديث سماحة حجة الإسلام والمسلمين، ج1، ط3، بغداد، 2013 .

59. فالح عبد الجبَّار، العمامة والأفندي سوسيولوجيا خطاب وحركات الاحتجاج الدّيني، ترجمة امجد حسين، ط1 ، منشورات الجمل، بيروت، 2010.

60. فرانسيس فوكاياما، بناء الدولة النظام العالمي ومشكلة الحكم والادارة في القرن الحادي والعشرون، ترجمة مجاب الامام، العبيكان للنشر، الرياض، 2007.

61. قحطان احمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

62. ليورا لوكيتز، العراق والبحث عن الهوية الوطنية، ترجمة دلشاد ميران، دار ئاراس للطباعة، بغداد، 2004

63. محمد باقر الصدر، الإسلام يقود الحياة، وزارة الارشاد الاسلامي، ط2، طهران، 1403هـ،

64. محمد باقر الصدر، أهل البيت (عليهم السلام): تنوع أدوار ووحدة هدف، مؤسسة ام القرى للتحقيق والنشر،

65. محمد عبد الحمزة خوان، النظام السياسي العراقي ما بعد 2003، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005

66. محمد عطا المتوكل، المذهب السياسي في الإسلام، ط2، مؤسسة الإرشاد الإسلامي، بيروت، 1985

67. محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1983

68. محمد علي محمد، دراسات في علم الاجتماع السياسي، مطبعة الوادي، الاسكندرية، 1977.

69. محمد علي محمد، علم اجتماع التنظيم : مُدخلات للتراث والمشكلات،ج1، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1972

70. معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الإجتماع، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2004

71. معن خليل عمر، نظريات معاصرة في علم الاجتماع، دار الشروق، الأردن، 1997

72. موريس دوفرجيه ، علم الاجتماع السياسي ،ترجمة سليم حداد ، ط2، المؤسسة الجامعية، للدراسات والنشر ،بيروت، 2001.

73. مولود زايد الطبيب، علم االجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، بنغازي، 2007.

74. ميثم الجنابي، العراق ورهان المستقبل، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، 2006 .

75. نادر فهمي الزيود، هشام عامر عليان، مبادئ القياس والتقويم في التربية، ط3، عمان الأردن، 2005

76. نيقولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع – طبيعتها تطورها، ترجمة: محمود عودة وآخرون، ط6، دار المعارف، القاهرة، 1980

77. نيكولاس لومان، مدخل إلى نظرية الأنساق، ترجمة : يوسف فهمي حجازي، مراجعة وتدقيق رامز ملا، منشورات الجمل، بغداد، 2010

78. هانز ادم الثاني ،الدولة في الالفية الثالثة، ترجمة حسن البستاني، دار النهضة العربية، بيروت،2010.

79. وضاح فاضل العنبكيّ، أحمد عدنان الميالي، إشكاليَّات الهويَّة وبناء الدَّولة والمُجتمع عند فالح عبد الجبَّار، مركز الرافدين للحوار، النجف الاشرف، 2021.

ثانيا: الدوريات

80. اثير الشرع، المجلس الاعلى للثورة الاسلامية في العراق "من التأسيس الى التصحيح" ، مجلة ساحة الرأي ، بغداد، 2018

81. احلام غليسي، النزاعات الاثنية واشكالية بناء الدولة في افريقيا : دراسة حالة نيجيريا)، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 3، جامعة محمد لمين دباغين، الجزائر، 2020.

82. احمد رضا المؤمن، الامام الخميني في ذاكرة النجف الاشرف، مركز الهدى للدراسات، النجف، 2011.

83. احمد عدنن كاظم، تأثير صراع الارادات السياسية على التجربة الديمقراطية العراقية، مجلة دراسات دولية، العدد53، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012.

84. أسماء جميل، تطور الأحزاب السياسية في العواق، مجلة مدارك، العدد 7، مركز مدارك للبحوث والدراسات، بغداد،2007.

85. الشيماء محمد محمود، عصام اسعد محسن، الابعاد السياسية والاقتصادية لاستراتيجية بناء الدولة العراقية الجديدة، مجلة قضايا سياسية، العدد 34، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2013

86. حسين الرشيدي، دور الصدر في الاحتجاجات العراقية، مجلة البيان، العدد 388، مؤسسة الاعلام السعودية، الرياض، 2019 .

87. حميد شهاب احمد، تداعيات الوجود الامريكي على دول الجوار العراقي، مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 1، مركز الدراسات الفلسطينية، جامعة بغداد، 2006 .

88. خالد حسين حسون، الفساد الإداري والمالي في العراق ما بعد الاحتلال ث : أسبابه وتأثيراته وآليات معالجته، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي لهيئة النزاهة، بغداد، 2008.

89. رعد عبد الجليل، مفهوم السلطة السياسية مساهمة : في دراسة النظرية السياسية، مجلة العلوم السياسية، العدد11، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد،2011.

90. رياض عزيز هادي، البرلمان في العراق: دراسة في الواقع وتأملات في المستقبل، مجلة العلوم السياسية، العدد 33، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2007 .

91. رياض عزيز هادي، مفهوم الدولة ونشوءها عند ابن خلدون، مجلة العلوم السياسية، العدد 37، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2008.

92. شيرزاد احمد النجار ونسرين علي عرب، اشكالية عملية بناء الدولة ذات التعددية المجتمعية : دراسة حالة بلجيكيا، بحث منشور في المجلة الاكاديمية للجامعة نوروز، المجلد 10، العدد الاول، 2021 .

93. صالح عباس ناصر حسون الطائي، الدور السياسي للسيد محمد محمد صادق الصدر في تاريخ العراق المعاصر (1991-1999)، مجلة أهل البيت(عليهم السلام)، العدد20، جامعة اهل البيت(عليهم السلام)، كربلاء، 2009.

94. عامر حسن فياض، كاظم علي مهدي، اشكاليات بناء الدولة وادارة الحكم في العراق المعاصر، مجلة قضايا سياسية، العدد 34، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، بغداد، 2013

95. عامر قنديلجي، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات التقليدية والإلكترونية. دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2008 .

96. عبد الباسط محمد حسن، مصدر سابق، ص330 . ينظر: ناهدة عبد الكريم حافظ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، بغداد، مطبعة المعارف،1981.

97. عبد السادة الحداد، السيد الصدر: مقالات في الصحافة،، مركز الهدى للدراسات، النجف الاشرف، 2006.

98. كواهي الربيع، المقومات الاجتماعية والاقتصادية للحكم الرشيد في الدول العربية، مجلة الآداب و العلوم الإجتماعية، المجلد ٤، العدد ١، جامعة سطيف، الجزائر، 2004.

99. كينيث بولاك، قراءة ميكافيلي للوضع في العراق، سلسلة نشرة العراق في مراكز الابحاث العالمية، العدد 5، مركز الدراسات الاستراتيجية، كربلاء المقدسة، 2013.

100. محمد شطب ، النخبة السياسية واثرها في التنمية السياسية ، مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية، العدد4، جامعة تكريت ،كلية العلوم السياسية ، صلاح الدين، 2013.

101. مجموعة باحثين، محمد باقر الصدر لمحة تمهيدية عن مشروع دستور الجمهورية الإسلامية، وخلافة الإنسان وشهادة الأنبياء سلسلة الإسلام يقود الحياة، ط2، مركز الأبحاث التخصصية للشهيد الصدر، مطبعة شريعة، قم، 2003.

102. محمد أمين بن جيلالي، بناء الدولة: المفهوم والنظرية وأسئلة الراهن، سلسلة دراسات سياسية، المعهد المصري للدراسات السياسية، اسطنبول، 2016.

103. محمد عثمان الأمين نوري، تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية والسلوكية (خطوات البحث العلمي/ ج1)، ط4، خوارزم ناشرون ومكتبات، المملكة العربية السعودية، جدة، 2014 .

104. محمد عبدالجبار، رؤية السيد الصدر للمشروع الحضاري، مجلة المنطلق، العدد 62، بيروت، 1990

105. ماثيو جيدير، منهجية البحث العلمي، ترجمة ملكة أبيض، وزارة الثقافة، دمشق،2004.

106. متعب مناف جاسم: خصائص وسمات المجتمع العراقي، بحث مقدم إلى بيت الحكمة (غير منشور)، بغداد

107. هاني عبادي محمد المغلس، مفهوم بناء الدولة في الأدبيات المعاصرة : قضايا ومشكلات نظرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 57، جامعة اسيوط، كلية التجارة، اسيوط، 2014.

108. هشام دراجي، امينة مرزاق، متطلبات اعادة بناء الدولة في افريقيا: نقاشات نظرية، مجلة الناقد للدراسات السياسية، العدد2، جامعة محمد خيضر – بسكرة، الجزائر، 2018 .

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية.

109. احمد رسول عبد عجيل اللامي، دور القوى غير الرسمية في صنع السياسات العامة في العراق 2003–2013، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2015.

110. جواد صالح مهدي النعماني، تقييم جغرافي لإستراتيجية الأمن القومي العراقي للعام 2007 – 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة كربلاء، كلية للتربية للعلوم الانسانية، قسم الجغرافية، 2كربلاء، 2015.

111. حمزة علويط، الموسومة بـ (تحديات بناء الدولة في دول الربيع العربي دراسة حالة ليبيا)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي ام البواقي، 2020.

112. صلاح كريم فقير، دور التيار الصدري في العملية السياسية العراقية(2003–2011)، رسالة ماجستير غير منشور، معهد العلمين للدراسات العليا، الدراسات السياسية، النجف الأشرف، 2014.

113. علي طاهر الحمود، الموسومة ب(شيعة العراق وبناء الدولة والأمة دراسة اجتماعية ميدانية)، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الاداب، قسم علم الاجتماع، 2015.

114. علي وتوت، جواد كاظم وتوت، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب– جامعة بغداد – قسم الاجتماع، 2004.

115. عواطف علي خريسان، النخبة وبناء الدولة دراسة اجتماعية تحليلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب قسم علم الاجتماع، جامعة بغداد،2014.

116. فراس عبد الكري محمد عمي، التحولث الديمقراطي في العراق ما بعد 9/نيسان/2003، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كمية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2011.

117. فريال منايفي، اشكالية بناء الدولة في منطقة المغرب العربي : بين المتغيرات الداخلية وتأثير البيئة الخارجية، اطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم الاساسية، جامعة باتنة 1الحاج لخضر،2019.

118. كريمة لطيف عبد الله، بناء الدولة في فكر الأحزاب والقوى السياسية العراقية بعد عام 2003: المقومات – المعوقات، اطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2015

119. هاني عبادي محمد المغلس، مفهوم بناء الدولة في الأدبيات المعاصرة : قضايا ومشكلات نظرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 57، جامعة اسيوط، كلية التجارة، اسيوط، 2014.

رابعاً: المواقع الالكترونية.

120. https://www.uobabylon.edu.iq/eprints/publication_10_7553_212.pdf

121. أمل السبلاني، مفهوم بناء الدولة في الادبيات المعاصرة والانتقادات الموجهة لها، موقع رقيم الالكتروني، 2020/10/11: https://www.rqiim.com/

122. شونم عبدالله خوشناو، قيادي في "تيار الحكمة الوطني" الجديد يكشف أسباب انسحاب الحكيم من المجلس الأعلى، تردد قناة رووداو الفضائية، 2017/7/25:

https://www.rudawarabia.net/arabic/middleeast/iraq/250720173

123. لطفي حاتم، الدولة العراقية وفكر منظومتها السياسية، الحوار المتمدن، العدد 3762، 2012/6/18: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=312405

124. معجم المعاني الجامع الألكتروني، تعريف و معنى مقومات،

https://www.almaany.com/ar/dict/ar ./ -

125. ملخص المجتمع العربي، مجلة الابتسامة الالكترونية، 2010/3/9:

.https://www.ibtesamah.com/showthread-t_181132.html

126. وكالة الأخبار الإسلامية (نبأ)، http://www.islamicnews.net .

127. Elie Abouaoun، Iraq's al-Sadr Movement، Analysis and Commentary Report ، The United States Institute of Peace، Washington، DC، June 8، 2011، https://www.usip.org/.

128. Merriam-Webster، Definition of ingredient، https://www.merriam-webster.com/dictionary/ingredient

خامسا: المصادر باللغة الانكليزية

129. Alan Whaites، States in Development: Understanding State-building، Working Paper ،Department for International Development (DFID) ،London ،2008.

130. Ayantunji Gbadamosi and Others. Handbook of Research on Consumerism and Buying Behavior in Developing Nations، Business Science Reference، Pennsylvania،2016.

131. Dawn Brancati، Can Federalism Stabilize Iraq? The Washigton Quarterly، Vol.27، No.2، Spring 2005.

132. Group Researchers، Supporting State building in Situations of Conflict and Fragility: Policy Guidance، Organization for Economic Co-operation and Development، Paris، 2011.

133. Organization for Economic Co-operation and Development، Series Supporting State building in Situations of Conflict and Fragility، Policy Guidance، Paris، 2011.

134. Shanon Shah، Sadrist Movement، IN James Crossley and Alastair Lockhart (eds.) Critical Dictionary of Apocalyptic and Millenarian Movements. The Centre for the Critical Study of Apocalyptic and Millenarian Movements (CenSAMM)، England، 2021.

135. Zoe Scott، Literature Review on State-Building، Analysis Report، Department for International Development(DFID) ،London،2007.

الملحق

ملحق رقم(1)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الآداب/ قسم الاجتماع

الموضوع: استمارة استبانة

بعنوان المقومات الاجتماعية لمشروع بناء الدولة في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة

(دراسة اجتماعية ميدانية مقارنة بين قيادات التيارين في محافظات الفرات الأوسط)

عزيزي المبحوث .....

أن الاستمارة بين يديك فيها أسئلة راجين منك الإجابة عليها بكل دقة ، علما أن الهدف منها هو لأغراض الدراسة علمية ، شاكرين تعاونكم معنا خدمة للعلم والمجتمع .

مع فائق الشكر والتقدير

طالبة الماجستير

سميرة قاسم جواد

إشراف

أ.م.د. احمد جاسم مطرود أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين

توضيحا للمبحوث نستعرض بعض المفاهيم

الفيدرالية : تُعرف الفيدرالية بأنها نوع من التنظيم السياسي الذي يقوم بتوحيد دول منفصلة أو أنظمة سياسية متعددة في نظام سياسي شامل حيث يضمن الحفاظ على سلامتها، وتعمل الأنظمة الفيدرالية على وضع السياسات العامة وتنفيذها عن طريق التفاوض؛ إذ يستطيع جميع الأعضاء اتخاذ القرارات وتنفيذها كما تعمل على توحيد القوة المشتركة لحماية الحريات الفردية والمحلية، وتُعتبر المساومة والتنسيق التفاوضي بين مراكز السلطة من أهم المبادئ السياسية للأنظمة الفيدرالية، الفيدرالية تعني اتحاد دول سيادية مع التركيز على سيادة مُشتركة تتمثل بحكومة واحدة ويتم منح الولايات أو المقاطعات صلاحيات لحكم الذاتي من خلال المجالس التشريعية.

الكونفدرالية : تُعرف الكونفدرالية بأنها اتحاد عدد من الأشخاص أو الهيئات ويُستخدم هذه المُصطلح حصرًا على المستوى السياسي الحديث، ومثال عليه دول ذات سيادة تهدف لتحقيق أغراض مشتركة معينة. الكونفدرالية هي اتحاد عدد من الدول أو الهيئات مع حفظ استقلالية كل جهة إذ تتبع هذه الدول أو الهيئات لحكومة مركزية قوية.

أولا : البيانات الأولية

1. الجنس : ذكر ( ) أنثى ( )
2. العمر : ( )
3. التحصيل الدراسي : الاعدادية ( ) دراسة حوزوية ( )
   دبلوم معاهد ( ) بكالوريوس ( ) ماجستير ( ) دكتوراه ( )
4. الحالة الاجتماعية : أعزب ( ) متزوج ( ) مطلق ( ) أرمل ( )
5. مستوى الدخل : يكفي ويسد الحاجة ( ) لا يكفي ولا يسد الحاجة ( )
6. ما التيار الذي تنتسب اليه : التيار الصدري ( ) تيار الحكمة( )
7. صفة العضوية / الانتماء : عضو مكتب سياسي ( ) نائب محافظ ( ) رئيس هيئة سياسية ( )
   نائب رئيس الهيئة ( ) عضو في الهيئة ( ) قيادي ( ) عضو مجلس محافظة ( ) .
8. المحافظة | السكن : ( )
9. مدة انتمائك للتيار : 5 سنوات ( ) 8سنوات ( ) 10سنوات( )

10. سبب انتمائك للتيار : ديني – عقائدي ( ) سياسي ( ) الحصول على مكانة اجتماعية ( ) خدمة المجتمع عموما وخدمة ابناء التيار( )

ثانيا : البيانات الخاصة ببناء الدولة

11. هل تعتقد ان مشروع الاصلاح الذي تبناه السيد الصدر قابل للتطبيق في عملية بناء الدولة في العراق ؟ نعم ( ) لا ( ) ليس في هذه المرحلة ( ).
12. ما رأيك بعملية دمج الفصائل المسلحة بالقوات الامنية العراقية وحصر السلاح بيد الدولة ؟ نعم ( ) لا ( ).
13. ما موقفك من مشروع الاغلبية السياسية ؟ مع ( ) ضد ( ) بحسب الموقف( )
14. هل تؤمن باستقلالية الدولة ؟ نعم( ) لا ( )
15. اذا كانت الاجابة ب (نعم) اي شكل من اشكال الاستقلالية تؤيد ؟

أ. استقلالية الحكومة عن التدخل الحزبي

ب. استقلالية السلطات الثلاث

ت. استقلال القرار الداخلي عن التدخل الخارجي.

16. ماهي فلسفة الحكومة التي تؤمن بها : مدنية ( ) علمانية( ) ولاية الفقية( ) اسلامية ( )
17. ماهو موقفك من التدخلات الخارجية ؟ مع ( ) ضد ( ) حسب الموقف( )
18. ما المقومات الاجتماعية اللازمة لبناء الدولة العراقية في الوقت الراهن ؟
    1. السلم المجتمعي
    2. المواطنه وقبول الاخر
    3. السيادة والاستقلالية .
    4. حصر السلاح بيد الدولة
    5. الاحتكام بالدستور
    6. استقلالية القضاء وتطبيق قراراته
    7. الالتزام بقانون الاحزاب السياسية .
19. هل تمتلك جنسية اخرى الى جانب الجنسية العراقية ؟ نعم ( ) لا ( )

20. ما مشروعكم الاستيراتيجي لبناء الدولة العراقية في الوقت الراهن ؟

1. الاستعانة بالامم المتحدة بالتجارب الدولية الناجحة .
2. تطبيق رؤية او نظرية.
3. الاستعانة بالخبرات والكفاءات الوطنية (التكنوقراط الداخلي)

21. ما نسبة تحقيق التيار الذي تنتمي اليه للبرامج الاجتماعية في بناء الدولة العراقية ؟

اقل من 50% ( ) اكثر من 50% ( ).

22. ماهي المعوقات التي حالت دون تحقيق البرامج الاجتماعية ببناء الدولة؟

ا. الفساد الاداري والمالي

ب. الصراع السياسي

ج. التدخلات الاقليمية والدولية

د. العمليات الارهابية

هـ. الازمة الاقتصادية

و. تحريك الشارع وافتعال الاضطرابات الداخلية.

23. برأيك ماهو النظام السياسي الافضل لأدارة الدولة في العراق الراهن ؟

رئاسي ( ) شبه رئاسي ( ) برلماني ( )

24. ما مؤشرات بناء الدولة في العراق ؟

أ. سيادة الدولة وعدم تبعيتها .

ب. التوزيع العادل للثروة والدخل .

ت. تعديل او اقرار نصوص دستورية واضحة وغير قابلة للتأويل

ث. اعمار العراق دون تميز .

ج. استقلالية المؤسسة العسكريو القوات الامنية.

ح. بناء علاقات دولية واقليمية متوازنة .

خ. تنمية الوعي بضرورة مشاركة سياسية للفرد العراقي .

د. بث روح التسامح والمواطنة بين اطياف المجتمع العراقي .

ذ. المنافسة الديمقراطية بدل الصراع على المغانم .

25. ماهو تقيمك للحكومات التي حكمت العراق بعد 2003 ؟ السؤال موجه للتيار الصدري

أ. حكومة اياد علاوي : جيد ( ) متوسط( ) ضعيف ( )

ب. حكومة الجعفري : جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

ت. حكومة المالكي : جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

ث. حكومة حيدر العبادي : جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

ج. حكومة عبد المهدي : جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

ح. حكومة الكاظمي : جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

26. ماهو تقيمك للحكومات التي حكمت العراق بعد 2003 ؟ السؤال موجه لتيار الحكمة

خ. حكومة اياد علاوي : جيد ( ) متوسط( ) ضعيف ( )

د. حكومة الجعفري : جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

ذ. حكومة المالكي : جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

ر. حكومة حيدر العبادي : جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

ز. حكومة عبد المهدي : جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

س. حكومة الكاظمي : جيد ( ) متوسط ( ) ضعيف ( )

27. ما موقفك من مشروع ميناء الفاو الكبير الذي يعد من المشروعات التي تدعم بناء الدولة ؟ موافق ( ) غير موافق ( ) محايد( ) .

28. بين فلسفة الدولة العراقية بعد 2003؟ دينية ( ) مدنية ( ) علمانية( ).

29. هل ان التوافقية السياسية قادرة على بناء الدولة من عدمها ؟ نعم ( ) لا ( ).

30. بين شكل النظام الناجح في العراق في الوقت الراهن ؟ فيدرالي | اتحادي ( ) كونفدرالي ( ).

31. ما موقفك فيما اذا كان النظام الانتخابي الحالي يمثل ارادة التيار الذي تنتمي اليه من عدمه ؟ اتفق تماما ( ) اتفق ( ) لا اتفق ( ).

32. ما المشروعات والقرارات الاستيراتيجية التي يمكن ان تكون مقوما رئيسا لبناء الدولة ؟ قانون الامن الغذائي ( ) دمج هيئة الحشد الشعبي بالمؤسسة الامنية ( ) التجنيد الالزامي ( ) مشروع قانون البنى التحتية ( ) .

ملحق رقم(2)

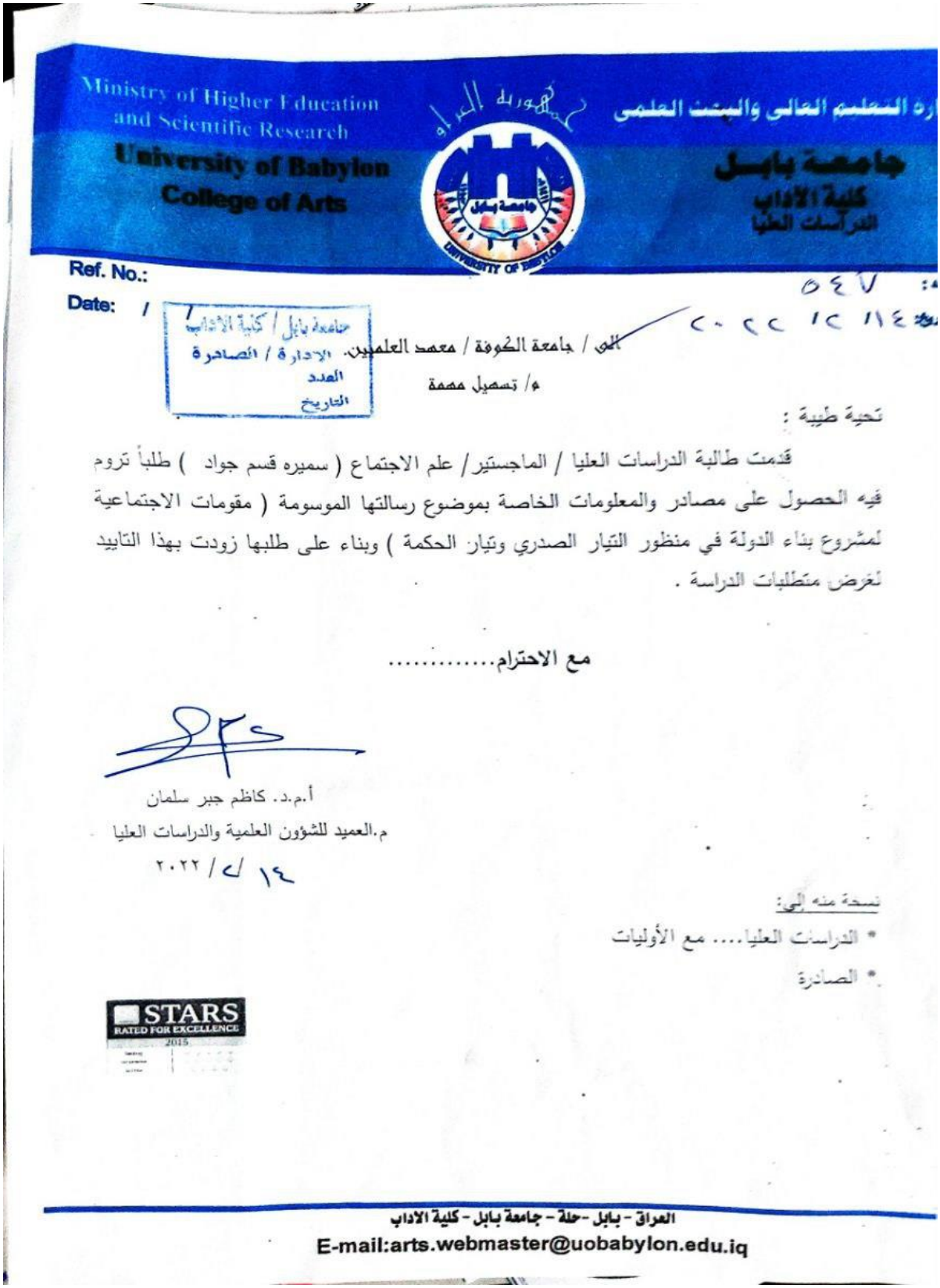

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts

جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب
الدراسات العليا

Ref. No.: ٥٤٧
Date: ١٤/ ١٢/ ٢٠٢٢

جامعة بابل / كلية الآداب
الإدارة / الصادرة
العدد
التاريخ

الى / جامعة الكوفة / معهد العلمين.

م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة :

قدمت طالبة الدراسات العليا / الماجستير/ علم الاجتماع (سميره قسم جواد) طلباً تروم فيه الحصول على مصادر والمعلومات الخاصة بموضوع رسالتها الموسومة (مقومات الاجتماعية لمشروع بناء الدولة في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة) وبناء على طلبها زودت بهذا التاييد لغرض متطلبات الدراسة .

مع الاحترام.....

أ.م.د. كاظم جبر سلمان
م.العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
١٤/ ١٢/ ٢٠٢٢

نسخة منه الى:
* الدراسات العليا.... مع الأوليات
* الصادرة

STARS
RATED FOR EXCELLENCE
2015

العراق - بابل - حلة - جامعة بابل - كلية الاداب
E-mail:arts.webmaster@uobabylon.edu.iq

الملاحق:.....

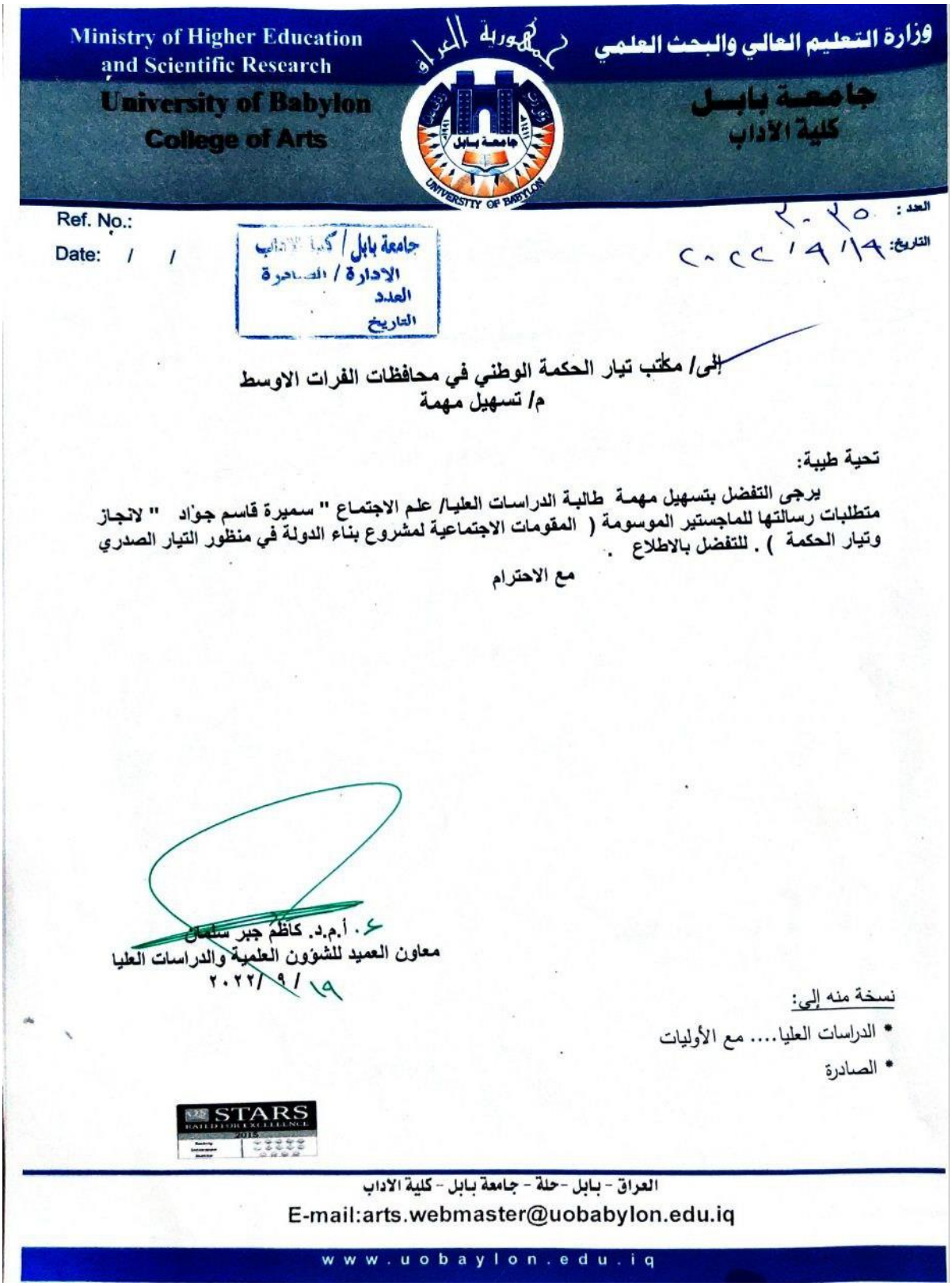

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Babylon
College of Arts

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بابل
كلية الآداب

جمهورية العراق

العدد: ٢٠٢٥
التاريخ: ٢٠٢٢/٩/١٩

Ref. No.:
Date: / /

جامعة بابل / كلية الآداب
الإدارة / الصادرة
العدد
التاريخ

إلى/ مكتب تيار الحكمة الوطني في محافظات الفرات الاوسط
م/ تسهيل مهمة

تحية طيبة:

يرجى التفضل بتسهيل مهمة طالبة الدراسات العليا/ علم الاجتماع " سميرة قاسم جواد " لانجاز متطلبات رسالتها للماجستير الموسومة (المقومات الاجتماعية لمشروع بناء الدولة في منظور التيار الصدري وتيار الحكمة) . للتفضل بالاطلاع .

مع الاحترام

ع. أ.م.د. كاظم جبر سلمان
معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا
٢٠٢٢/ ٩/ ١٩

نسخة منه إلى:
* الدراسات العليا.... مع الأوليات
* الصادرة

STARS
RATED FOR EXCELLENCE
2015

العراق - بابل - حلة - جامعة بابل - كلية الآداب
E-mail:arts.webmaster@uobabylon.edu.iq
www.uobaylon.edu.iq

ABSTRACT.

There is no doubt that the value of the existence and development of the state lies in the effectiveness of its most important pillar، which is society، which has become a variable by virtue of which the extent of importance and prestige that a country has enjoyed over others is measured. Therefore، the emphasis of researchers and specialists in sociology and politics on the approach to the effectiveness of the state for its people and for other countries came from Through what its society presents through its political elites in developing plans for good governance programs، it attaches great importance in its work to employing efficient national strategies that support the paths of the process of building it with the aim of advancing it. However، this matter requires، first and foremost، those elites to invest the social elements and paving them in the form of studied plans that serve the strategy used in the construction process، which is mainly guaranteed by the presence of societal / political institutions that invest the energies and elements of the state's material and moral strength in serving that strategy، and this can be inferred With the experiences of countries that moved from the hierarchical ladder of classification from being a failure to an effective state that today has the act of pioneering as a model country to follow، and perhaps Malaysia، Taiwan، Singapore and others represent clear evidence of that.

In the case of Iraq، which became a democratic country after the year 2003، and what led to the establishment of its new system in terms of the presence of political elites that are guided by a process of political/partisan pluralism as a path that pushes them towards building an effective Iraqi state. Or temporary at the level of the election period، to find that the state-building project represents the largest part in the paragraphs of those programs that regulate the course and movement of each current and party، but what tells that is that these programs are still ideal and could not find themselves in reality as a result of the control of internal and external challenges and what It results in conflict impulses that push towards its non-implementation and employment، and perhaps this falls within the scope of our study، in which we tried to analyze theoretically and empirically the reality of the social components and their effectiveness in building the Iraqi state according to the visions and programs of the Sadrist movement and the National Wisdom Movement as two currents that govern the act of building the Iraqi state through guidance. Islamic ideology and its ability to serve the desired construction process، which we noticed that the way to initiate the construction process from a comparative point of view in their programs and work Their elites for employing what they proposed collided with the obstacles of external and internal challenges، as well as their different faith in addressing how these elements should be employed to serve the Iraqi state. From it to the National Wisdom Movement، which is losing its influence in society due to the lack of confidence in it from its base first and the people second. We have seen this more on the field side، to which the data and information that were answered by the current elites in the governorates of the

Middle Euphrates reached us، after the social survey method was adopted as a scientific approach، and its image became clearer when we compared through the comparative method the answers with each other for the research sample consisting of The selection of (151) respondents distributed over the study area in the governorates of the Middle Euphrates (Babylon، Al-Qadisiyah، Al-Najaf Al-Ashraf، and Holy Karbala)، which represented a spatial field for the study. The study reached several results:

1. The largest part of the respondents expressed their agreement on merging armed factions and militias with the Iraqi security forces and restricting weapons to the state، at a rate of (64.2%)، and this in itself is consistent with what the Sadrist movement sees، unlike the Wisdom Movement.
2. The largest percentage of the respondents expressed the project of the political majority، at a rate of (64%)، and this corresponds to the visions of the majority of Iraqi society، and this corresponds to the vision of the Sadrist movement، while the National Wisdom Movement still believes in the project of political consensus
3. .Researchers of the Sadrist movement stand against external interference by 100%، while the elites of the Wisdom Movement differed regarding these interventions among themselves، in addition to their differences from the elites of the Sadrist movement.
4. The largest percentage of the Sadrist movement chose the index of limiting weapons to the state as a main social component of building the state، while the largest percentage of the elites of the National Wisdom Movement saw the societal peace as the main component of building the Iraqi state
5. The respondents of the two currents believe that administrative corruption comes first as a major obstacle to building the Iraqi state، but they differed in the orderly sequence of the rest of the obstacles due to the difference in their political convictions regarding the current to which they belong.

Finally، the researcher reached a number of recommendations and proposals that can be relied upon to build an effective Iraqi state

The Republic of Iraq
Ministry of Higher Education
and Scientific Research
University of Babylon - College of Arts
Sociology Department
Postgraduate Studies - Masters

The Social Elements of the State-Building Project in the Perspective of the Sadrist Movement and the Al-Hikmah Movement: A Comparative Social Field Study between the Leaders of the Two Currents in the Middle Euphrates Governorates.

A letter submitted by the student

Sameerah Qasim Jawad

To Council of the Faculty of Arts / Department of Sociology at the University of Babylon It is part of the Requirements for Obtaining a Master's Degree in Sociology

Supervised by

Assistant. Prof. Dr.
Ahmed Jasim Matroud

Assistant. Prof. Dr.
Wisam Saleh Abdul Hussein

1444 AH

2023 AD